دليل البرلمانيين
إلى البنك الدولي

أعد المادة وجمعها:
Ilf Bencheikh
Anne - Laure Henry- Greard
Sarah Rinaldi
Lisa von Trapp

تحرير:
Valerie Chevalier
Tess Kingham
Lisa von Trapp

تحت إشراف:
Jean-Christophe Bas
Patrice Dufour
Valerie Chevalier

مشاركة بتعليقات:
The Development Policy Dialogue Team (Naye Bathily, Ivar Slengesol)
The Parliamentary Network on the World Bank (Mathieu Lefevre, Zuleikha Salim Said)
The World Bank Institute (Rick Stapenhurst)
Steve Akorli, MP (Ghana)
Katherine M. Ferrey

النتائج والتأويلات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة تُعبّر كلية عن آراء المؤلف (المؤلفين)، وهي لا تعكس بالضرورة آراء البنك الدولي، أو المؤسسات المنتسبة إليه، أو أعضاء مجلس مديريه التنفيذيين أو البلدان التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة، ولا يتحمل أية مسؤولية كانت عن أية عواقب تنشأ عن استخدامها. ولا تعني الحدود والألوان والمسمَّيات وأية معلومات أخرى مُبيّنة على أية خريطة في هذا المجلد أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مسودة أولى - **فبراير/شباط 2004**
نسخة منقحة - **إبريل/نيسان 2005**

جدول المحتويات

مقدمة 10

الفصل الأول: البنك الدولي ـ بطاقة تعارف 11

نشأة مجموعة البنك الدولي 12
البنك الدولي اليوم 12
- الشكل 1-1: الإطار الزمني لتطور اتجاهات البنك الدولي 14

لمحة سريعة عن مؤسسات البنك الدولي 15
- الشكل 1-2: مجموعة البنك الدولي 15
- إطار: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) 16
- إطار: المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) 17
- إطار: مؤسسة التمويل الدولية (IFC) 18
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) 18
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) 19

من يملك مجموعة البنك الدولي؟ 20
عرض عام لنظام إدارة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) 20
- إطار: مجلس المحافظين 21
- إطار: مجلس المديرين التنفيذيين 21
- إطار: رئيس البنك الدولي 22
- إطار: لجنة التنمية 22
- الوحدات المؤسسية 23
- الشكل 1-3: رسم بياني مُبسط للهيكل التنظيمي 23
- جهاز موظفي البنك الدولي 23

الفصل الثاني: عمل البنك الدولي على مستوى العالم 24

مناطق عمل البنك الدولي والشبكات التابعة له 25
- الشكل 2-1: خريطة المناطق والبلدان 25

البنك الدولي على المستوى القُطري 26
- الفرق القُطرية 26
- المكاتب القُطرية 27
- إستراتيجية "قُطرية شاملة" 27

المستوى المحلي: ضمان مشاركة الجميع 28
- الشعوب الأصلية 28
- أمثلة أخرى على تمكين السكان المحليين من أسباب القوة 29

المشروعات التي يساندها البنك الدولي 31
- الشكل 2-2: دورة المشروع 31
- وثائق المشروع 32

- الشكل 2-3: دورة المشروع: وثائق المشروع ومدى إتاحتها للجمهور 32
- العمل الاقتصادي والقطاعي (ESW) 33

تقييم عمل البنك الدولي 34
- إطار: إدارة تقييم العمليات (OED) ومجموعة تقييم العمليات (OEG) 34
- مجموعة ضمان الجودة في البنك الدولي (QAG) 34

الشفافية والمساءلة: أهداف مشتركة 35
- سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات 35
- إطار: "مراقبو" البنك الدولي 35
- دليل العمليات 36
- السياسات الوقائية 36
- هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي 36

الفصل الثالث: تغيّر الأولويات: التنمية التي تتصدرها البلدان المعنية، والتي تركز على تحقيق النتائج، وتقوم على الشراكات 39

تغيّر الأولويات 40

إطار التنمية الشامل (CDF) 41

مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) 42
- الشكل 3-1: خريطة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 43

وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء 44
- البرلمانيون وإجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء 45
- الشكل 3-2: الآليات الممكنة لمشاركة البرلمانيين في دورة وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء 45

إستراتيجية المساعدة القُطرية (CAS) 47
- التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية 48

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة 50
- الأشكال 3-3 إلى 3-10: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة 51

الفصل الرابع: البنك الدولي في مجتمع التنمية العالمي 55

البنك الدولي في مجتمع التنمية العالمي 56
- الشكل 4-1: عالم المساعدات الإنمائية 56

لمحة سريعة عن المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) 56
- الشكل 4-2: المساعدات الإنمائية الرسمية واحدة من بين العديد من مصادر التمويل للبلدان النامية 57
- الشكل 4-3: صافي قيم المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2003 57
- الشكل 4-4: المساعدات الإنمائية الرسمية المتوقعة في عام 2006 58
- بعض أحدث الاتجاهات في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية 59
- الشكل 4-5: إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، 2002-2003 59

المؤسسات المالية الدولية 60
- صندوق النقد الدولي (IMF) 60
- بنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) 61
- بنوك التنمية دون الإقليمية 62
- المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى (MFIs) 62

المنظمات الحكومية الدولية 63
- الأمم المتحدة 63
- أمثلة على برامج مشتركة مع الأمم المتحدة (UN) 64
- المفوضية الأوروبية (EC) 66
- منظمة التجارة العالمية (WTO) 68

هيئات التنمية الثنائية الأطراف 69

المجتمع المدني 70
- الشكل 4-6: إسهامات المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدّمها بلدان لجنة المساعدات الإنمائية إلى المنظمات غير الحكومية 70
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية 70

مؤسسات العمل الخيري 72
- الشكل 4-7: أهم عشر مؤسسات من مؤسسات العمل الخيري في الولايات المتحدة 73

زيادة التعاون وتنسيق المعونات 74
- فرق تنسيق المعونات 74
- التمويل المشترك 75
- الشكل 4-8: مجموع إقراض البنك الدولي مقابل التمويل المشترك، السنوات المالية 2000-2003 76
- الشكل 4-9: توزيع أموال التمويل المشترك حسب المناطق، السنوات المالية 2000-2003 76
- المؤتمرات الرئيسية التي عُقدت مؤخراً: المنتدى الدولي المعني بتمويل التنمية، والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق 77

الفصل الخامس: البنك الدولي والبرلمانيون 80

عمل البنك الدولي مع البرلمانيين 81
- اتخاذ البنك الدولي خطوات ليكون أكثر انفتاحاً أمام البرلمانيين 81
- الفريق المعني بالحوار بشأن سياسات التنمية 81

الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي (PNoWB) 83
- ما هي الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي؟ 83
- الأهداف الرئيسية للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي 83
- أنشطة الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي 84
- التمويل 88

معهد البنك الدولي (WBI) 89
برنامج تدعيم الأطر البرلمانية التابع لمعهد البنك الدولي 89

- مكونات البرنامج 90
- الجهات الشريكة لمعهد البنك الدولي 92
- إطار: تدعيم الأطر البرلمانية: حالة غانا 92
- الشبكة العالمية للتعلّم من أجل التنمية (GDLN) 94

برلمانيو البلدان المانحة والبنك الدولي 96
- الأشكال 5-1 إلى 5-3: المعونات المقدمة إلى مربي الأبقار ومزارعي الأقطان تفوق المعونات التي يتلقاها البشر 96
- البرلمانيون والموازنات الوطنية للمعونات 97
- رصد أنشطة البنك الدولي ومجلس مديريه التنفيذيين

برلمانيو البلدان "المقترضة" والبنك الدولي 100
- استخدام التشريعات لمكافحة الفقر 100
- الإشراف على المفاوضات بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) 100
- تسليط الضوء على سياسات الحكومات وماليتها العامة 100
- المشاركة في المشاورات الوطنية: بدء النقاش الديمقراطي المعني بسياسات التنمية 101

الفصل السادس: المشاركة المحلية: المناقشات وإتاحة الموارد التمويلية لصالح المشروعات 103

كيف يمكن المشاركة في نقاش بشأن التنمية على شبكة الإنترنت 104
- "بوابة" المجتمع المدني 104
- محفل التنمية "Devforum" 104
- "حوار صريح" 105
- الأحداث المعنية بقضايا التنمية من خلال البث عن طريق شبكة الإنترنت 105
- المشاورات 105

فرص تمويلية لصالح الفئات المعنية في دائرتك الانتخابية 107
- معلومات بشأن تقديم المشورة عن فرص التمويل والمنح 107
- برنامج تسهيلات منح التنمية (DGF) 107
- برنامج المنح الصغيرة (SGP) 107
- الصندوق الخاص بمرحلة ما بعد الصراعات (PCF) 108
- المجموعة الاستشارية لمساعدة أشدّ الفئات فقراً (CGAP) 108
- صندوق الشعوب الأصلية 108
- الصناديق الاجتماعية 109
- برنامج "المعلومات من أجل التنمية" 109
- سوق التنمية 110
- بوابة التنمية 110

الفصل السابع: مصادر معلومات البنك الدولي 113

موارد خاصة لأعضاء البرلمانات 114

وجهة نظر البنك الدولي بشأن الموضوعات الساخنة ذات الصلة بالتنمية: "مواجز إعلامية" 114

المشروعات والعمليات المحلية للبنك الدولي 114

تعريفات الوثائق ذات الصلة بالمشروع 115

المطبوعات الصادرة عن البنك الدولي 117
- المطبوعات السنوية: "الرئيسية" 117
- تقارير البحوث 119
- كيفية الرجوع إلى مطبوعات البنك الدولي 119
- كيفية شراء مطبوعات البنك الدولي 120

منشورات إخبارية للبنك الدولي 120
- منشورات إخبارية حسب المنطقة 120
- منشورات إخبارية حسب الموضوع 121
- الأخبار ووسائل الإعلام 121

معلومات الاتصال بأخصائيي المعلومات في البنك الدولي 121
- مراكز الإعلام العام التابعة للبنك الدولي (PICs) 121
- كيفية الاتصال بإدارة الخدمات الاستشارية في البنك الدولي 121
- خبراء البنك الدولي 122

تقارير أخرى تهم البرلمانيين: العمل التحليل ومطبوعات معهد البنك الدولي (WBI) 123
- العمل التحليلي لمعهد البنك الدولي 123
- مطبوعات معهد البنك الدولي 123

الملاحق 126
1. **مواقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت** 127
2. **مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم (معلومات خاصة بالاتصال)**
3. **البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي**

مقدمة

ما هي أسباب ومسوغات إعداد دليلٍ للبرلمانيين عن البنك الدولي؟

أبرز عمل الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي (PNoWB) على مدى الأعوام القليلة الماضية مدى الحاجة إلى وضع دليلٍ موجزٍ للبرلمانيين عن البنك الدولي والتنمية. ويستهدف ذلك إتاحة ما يلي:

- حقائق أساسية بشأن التنمية والبنك الدولي.
- زيادة موارد المعلومات، وتسهيل الاتصال بالموظفين الرئيسيين في الهيكل المؤسسي للبنك الدولي.
- معلومات بشأن فرص تمويلية محددة.
- فرص للتفاعل بين البرلمانيين والبنك الدولي.

لا يدرك البرلمانيون في الكثير من الحالات الفرص العديدة المتاحة لهم للتفاعل مع البنك الدولي على العديد من الأصعدة. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا الدليل بمثابة خطوة مفيدة في تسهيل فهم البرلمانيين لعمل البنك الدولي وزيادة الحوار بينهم وبين البنك الدولي.

كيفية استخدام هذا الدليل؟

- **الفصول من الأول إلى الثالث** تتيح معلومات أساسية عن البنك الدولي وعمله.
- **الفصل الرابع** يوضح مكانة البنك الدولي في مجتمع التنمية العالمي. ويقدم عرضاً عاماً موجزاً عن المساعدات الإنمائية الرسمية وتنسيق المعونات، فضلاً عن معلومات بشأن التعاون بين البنك الدولي والجهات النشطة الأخرى في أوساط التنمية، بما في ذلك: المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات العمل الخيري.
- **الفصل الخامس** ينظر إلى دور البرلمانيين في مجال التنمية والأدوات التي يمكنهم استخدامها لتحسين مستوى التفاعل مع البنك الدولي.
- **الفصل السادس** يشرح كيفية زيادة مشاركة البرلمانيين والفئات المعنية في الدوائر الانتخابية التي يمثلونها في بلدانهم في النقاش الدائر بشأن التنمية، ويحدّد كذلك العديد من فرص التمويل التي تتاح من خلال البنك الدولي.
- **الفصل السابع** يتيح للبرلمانيين وجهاز موظفيهم عرضاً عاماً عن موارد المعلومات في البنك الدولي.
- تلي هذه الفصول **ملاحق** تشمل معلومات مفيدة من أجل تسهيل الاتصال.

في نهاية كل جزءٍ من أجزاء فصول هذا الدليل، ثمة إطارات زرقاء اللون تضم **روابط لمواقع على شبكة الإنترنت** للمزيد من المعلومات.

الفصل الأول
البنك الدولي - بطاقة تعارف

نشأة مجموعة البنك الدولي

بنهاية الحرب العالمية الثانية، قرر 45 بلداً ـ أثناء اجتماع لهم في مدينة بريتون وولدز الصغيرة بنيوهامشر بالولايات المتحدة ـ إنشاء **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** (IBRD) **وصندوق النقد الدولي** (IMF). وتمثلت أولى مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مساعدة أوروبا على الانتعاش من جديد بعد الدمار الذي حاق بها أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد استهدفت "مؤسستا بريتون وولدز" الحفاظ على السلام من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية (البنك) والتعاون النقدي (الصندوق) في عالم اعتقد فيه كثيرون أن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي هو ما دفع الدول إلى الحرب.

وعندما كانت أوروبا في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي، حوّل البنك الدولي للإنشاء والتعمير اهتمامه إلى احتياجات البلدان النامية. أما الآن فيركز البنك الدولي جهوده على مكافحة الفقر في هذه البلدان. كما يتيح من خلال عمله في أكثر من 100 بلدٍ مزيجاً من الموارد المالية والمعرفية لتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في تلك البلدان.

ومع مرور الوقت، أصبح جلياً أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يمكن بمفرده تلبية الاحتياجات الإنمائية المتزايدة في هذا العالم. وعليه، فقد قرر المجتمع الدولي إنشاء عدة مؤسسات جديدة لتكميل عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وشكّلت هذه المؤسسات معاً **مجموعة البنك الدولي**. وجرت العادة أن يشار إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معاً باسم "البنك الدولي".

البنك الدولي اليوم

البنك الدولي اليوم هو **مؤسسة ذات ثلاثة أوجه**:

- **ذراع التمويل** ـ يتعلق هذا الوجه بهيكل رأس مال البنك الدولي، وقدرته على تعبئة الموارد المالية من أسواق المال العالمية، وإدارة الأرصدة النقدية الكبيرة التي في حوزته.
- **جهاز معني بتنفيذ العمليات** ـ حيث يتصرف البنك كما لو كان "هيئة معونة" داخلية، إذ يقوم بتنفيذ المشروعات والبرامج المعنية في البلدان بمجرد المصادقة على مجمل القروض المعنية، ويولي اهتماماً خاصاً بنوعية البرامج وأثرها الإنمائي.
- **مركز المعارف** ـ ويضم **فرق البحوث** التابعة للبنك الدولي التي تتولى معالجة البيانات التي يتم جمعها أثناء سير العمل القُطري والقطاعي للبنك وعملياته الرامية إلى صقل سياسات التنمية، مقترحاً مناهج جديدة، ومساهماً في إثراء خبرات البنك الدولي.

الشكل 1-1: الإطار الزمني لتطور اتجاهات البنك الدولي

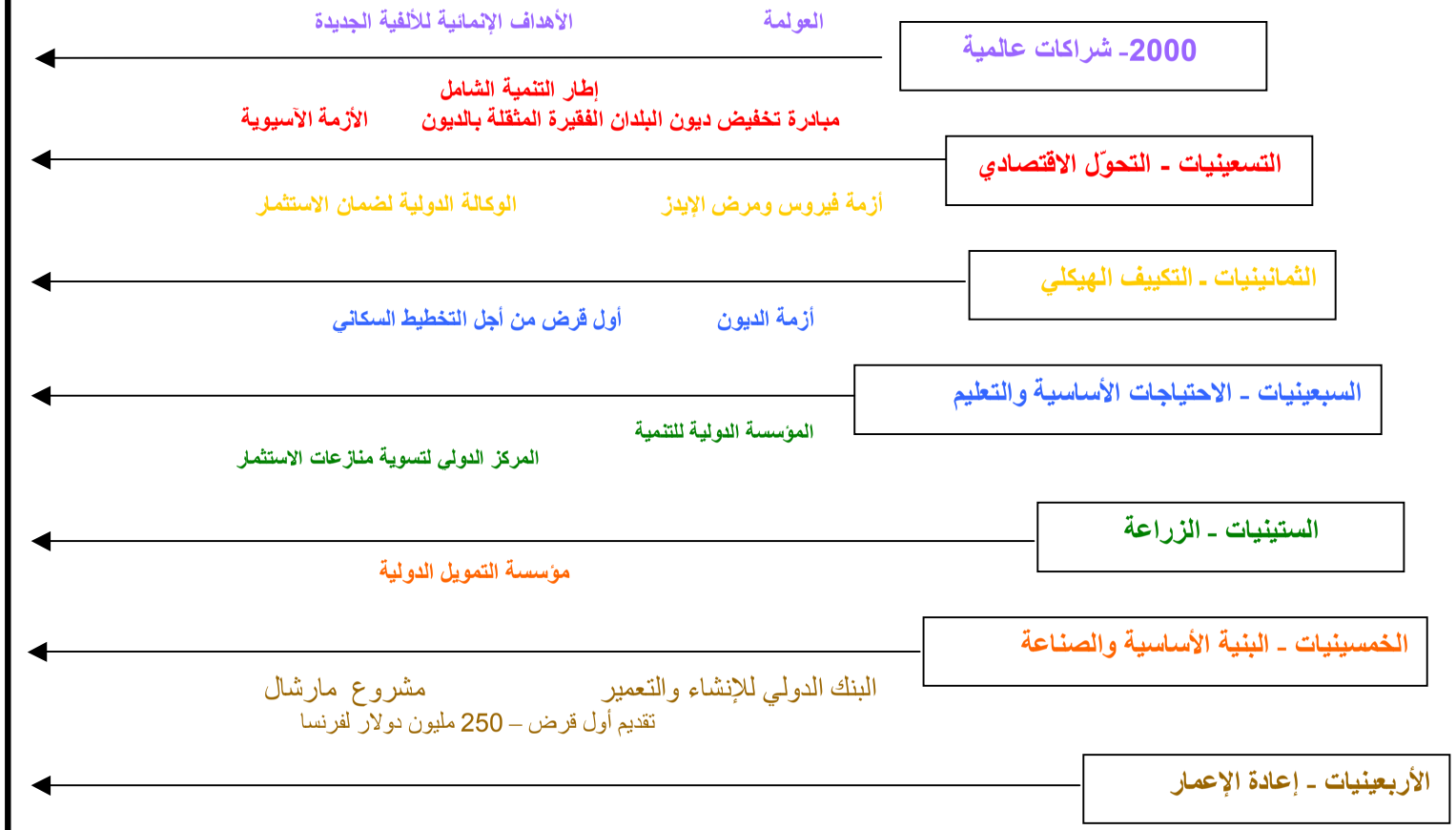

لمحة سريعة عن مؤسسات البنك الدولي

الشكل 1-2: مجموعة البنك الدولي

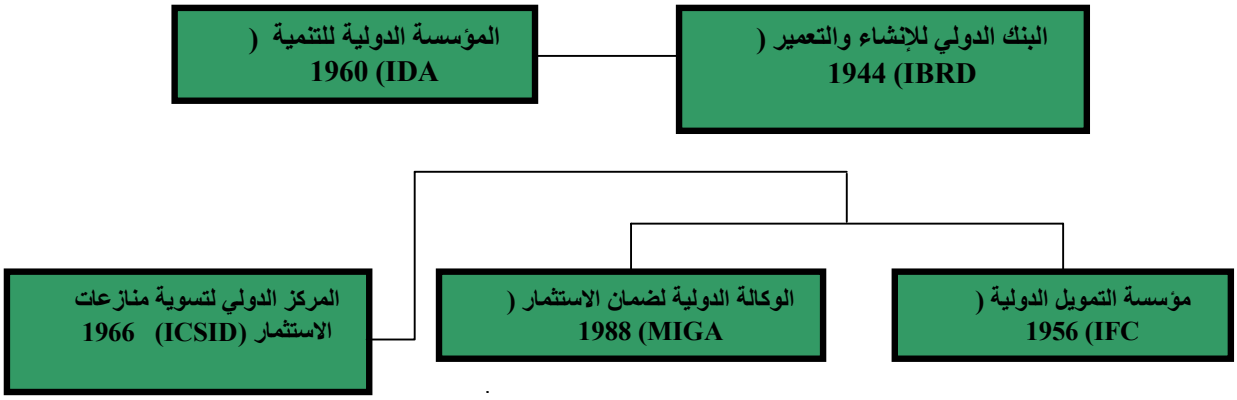

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

أنشئ في عام 1945، أعضاؤه 184 بلداً
المقر الرئيسي: واشنطن العاصمة

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقدم منحاً، ولكنه يتيح قروضاً ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل** التي يمكنها دفع أسعار فائدة قريبة من أسعار الفائدة في الأسواق. كما يقوم بإقراض الموارد المالية بشروط قريبة من شروط البنوك التجارية (فقط إلى حكومات البلدان الأعضاء أو بموجب ضمانات من حكومات البلدان الأعضاء)، مع العلم بأن هذه القروض يجري تسديدها.
- **تقترض البلدان الأعضاء الأموال من البنك الدولي للإنشاء والتعمير** لأغراض التكاليف الرأسمالية، والمساعدات الفنية، والمشورة المتعلقة بالسياسات. وتمول القروض الاستثمارية مشروعات منفردة وأجزاءً من الاستثمار المخطط في بلد ما في قطاع بعينه ـ ولتلك القروض آجال استحقاق طويلة (15-20 سنة) وفترات سماح تصل إلى خمس سنوات. وتستهدف قروض التكييف ("قروض التكييف الهيكلي" و "قروض التكييف القطاعي") مساندة الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والإصلاحات المؤسسية اللازمة في البلدان المعنية بغية انتعاش النمو الاقتصادي وتدعيم ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

- **يصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة AAA وسندات مديونية أخرى** تشتريها صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، ومؤسسات أعمال، وبنوك وأفراد آخرون في جميع أنحاء العالم.
- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يستهدف أن يكون مؤسسة هادفة إلى الربح**، مع أنه حقق دخلاً صافياً في كافة السنوات منذ عام 1948، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية من أسواق المال لتمويل عملياته الإنمائية. ويخصص دخله بالكامل لزيادة الموارد المالية المعنية بالتنمية.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على شبكة الإنترنت:** www.worldbank.org/ibrd

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

أنشئت في عام 1960، أعضاؤها 164 بلداً
المقر الرئيسي: واشنطن العاصمة

مع تقدّم خمسينيات القرن الماضي، أصبح جلياً أن أشدّ بلدان العالم النامية فقراً لا تستطيع تحمُّل اقتراض رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية بالشروط التي يتيحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واستجابة لهذه المشكلة، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير إنشاء مؤسسة يمكنها تقديم القروض إلى البلدان النامية شديدة الفقر بشروط على درجة عالية من التيسير. حيث أنشأ هؤلاء الأعضاء المؤسسة الدولية للتنمية. وتتم إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الأسس نفسها. إذ يشتركان في جهاز الموظفين نفسه، والمقر الرئيسي نفسه، ويرفعان تقاريرهما إلى الرئيس نفسه، ويستخدمان المعايير نفسها في تقييم مشروعاتهما.

- **تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضاً إلى البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن مقدار معين،** والتي لا تستوفي الشروط المالية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويبلغ حالياً **عدد البلدان المؤهلة للاقتراض** من **المؤسسة الدولية للتنمية** 81 بلداً.
- **تشكّل اعتمادات (قروض) المؤسسة الدولية للتنمية نحو ربع مجموع إقراض البنك الدولي،** وتركز على برامج التنمية، ولاسيما تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الأساسية للناس، كبرامج: التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. وللاعتمادات التي تتيحها المؤسسة الدولية للتنمية آجال استحقاق تتراوح ما بين 35 إلى 40 سنة، مع فترات سماح تصل إلى 10 سنوات. وتقدم المؤسسة الاعتمادات بدون فائدة مصرفية، ولكن هناك رسم ارتباط صغير. واتفق أعضاء المؤسسة في الآونة الأخيرة على إعطاء ما يصل إلى 20 في المائة من عمليات المؤسسة إلى البلدان المعنية في شكل منح مباشرة.
- **تُعتبر أهلية الاستفادة من المؤسسة الدولية للتنمية بمثابة ترتيبات انتقالية** تسمح لأشدّ البلدان فقراً بالوصول إلى موارد كبيرة قبل أن يمكنهم الحصول على الموارد المالية التي يحتاجون إليها من الأسواق بغرض الاستثمار.
- **مع نمو اقتصاداتها، "تتخرج" البلدان الأعضاء من الحاجة إلى اعتمادات (قروض) المؤسسة الدولية للتنمية.** وتساعد المدفوعات التي تسددها تلك البلدان على قروضها في تمويل القروض الجديدة التي تتيحها المؤسسة إلى باقي البلدان الفقيرة. ومع مرور السنين، نمت اقتصادات اثنين وعشرين بلداً إلى درجة لم تعد معها مؤهلة للاستفادة من المؤسسة، وتشمل تلك البلدان على سبيل المثال: الصين، وكوستاريكا، وشيلي، ومصر، والمغرب، وتايلند، وتركيا.

← للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤسسة الدولية للتنمية على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/ida

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

أنشئت في عام 1956، أعضاؤها 175 بلداً
المقر الرئيسي: واشنطن العاصمة

- **أنشئت مؤسسة التمويل الدولية بهدف مساعدة استثمارات القطاع الخاص في البلدان الفقيرة.** وتتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ولكنها عادة ما تتصرف باستقلالية. وهي تتمتع بشخصية قانونية ومالية مستقلة، ولها اتفاقية إنشاء خاصة بها، وحصة في رأس المال، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين خاصين بها.
- **تُعتبر مؤسسة التمويل الدولية أكبر مصدر متعدد الأطراف للقروض والاستثمارات في أسهم رؤوس الأموال لمشروعات**

القطاع الخاص في بلدان العالم النامية. حيث تتيح قروضاً بأسعار فائدة ثابتة ومتغيّرة لحسابها الخاص (تُعرف بقروض الفئة "أ")؛ وقروضاً جماعية (تُعرف بقروض الفئة "ب" المخططة)؛ ومجموعة كاملة من أدوات الاستثمار في أشباه رؤوس الأموال (تُعرف بقروض الفئة "ج")، ومساهمات في رؤوس أموال الشركات.

- **تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تعزيز التنمية الاقتصادية** من خلال تشجيع نمو مؤسسات الأعمال الإنتاجية وكفاءة أسواق رأس المال في البلدان الأعضاء بها.
- **لا تشارك مؤسسة التمويل الدولية في أي استثمار** إلا عندما يمكنها تقديم مساهمة خاصة من شأنها تكملة دور الجهات الأخرى العاملة في الأسواق.
- **تلعب مؤسسة التمويل الدولية دوراً محفزاً**، حيث تستحث وتعبئ استثمارات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية من خلال التدليل على أنه يمكن للاستثمارات هناك أن تكون مربحة.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت:** www.ifc.org

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (*MIGA*)

أنشئت في عام 1988، أعضاؤها 163 بلداً
المقر الرئيسي: واشنطن العاصمة

- **تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر** في الاقتصادات الناشئة بهدف مساعدة عملية التنمية في تلك البلدان.
- **توفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تأميناً (ضمانات) ضد المخاطر السياسية** للمستثمرين والمقرضين، وتساعد البلدان النامية على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص واستبقائها.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على شبكة الإنترنت.** www.miga.org

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

أنشئ في عام 1966، أعضاؤه 139 بلداً
المقر الرئيسي: واشنطن العاصمة

- **يساعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تسوية المنازعات** (التحكيم والتوفيق) بين بلدان أعضاء ومستثمرين من بلدان أعضاء أخرى.
- **اللجوء للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أمر طوعي بالكامل**، ولكن ما إن يتفق طرفا النزاع على استخدام خدمات التحكيم/التوفيق التي يقدمها المركز، فلن يمكن لأي منهما الانسحاب عندئذ بصورة منفردة.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على شبكة الإنترنت.** www.worldbank.org/icsid

من يملك مجموعة البنك الدولي؟

- البنك الدولي تملكه البلدان الأعضاء فيه والبالغ عددها 184 بلداً. ويمثل مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين الموجود في واشنطن العاصمة آراء ومصالح تلك البلدان. (انظر الملحق 3)
- بموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **ينبغي على أي بلد يرغب في أن يصبح عضواً في البنك الدولي الانضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي**. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- البلدان الأعضاء هم المساهمون الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات النهائية في البنك الدولي. وتتحدد حصة كل بلد في رأس مال البنك الدولي بمدى وزنها الاقتصادي. وتُعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم منفرد، حيث تملك 16.41 في المائة من الأصوات، تليها اليابان (7.87 في المائة)، وألمانيا (4.49 في المائة)، والمملكة المتحدة (4.31 في المائة)، وفرنسا (4.31 في المائة). وتتوزع الأسهم المتبقية بين البلدان الأعضاء الأخرى. وتتحمل البلدان الصناعية قدراً أكبر من المخاطر المالية، ولها رأي أكبر في عملياته يتناسب مع حجم ما تتحمله من مخاطر.

عرض عام لنظام إدارة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)

تشارك البلدان الأعضاء ـ على مختلف المستويات ـ في إدارة البنك الدولي، وذلك من خلال مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، ورئيس البنك الدولي، ولجنة التنمية.

مجلس المحافظين

- **يتكون من محافظين** (عادة مسؤولين كوزراء المالية أو وزراء التخطيط) و**محافظين مناوبين** معينين من قبل كل من البلدان الأعضاء 184.
- **يُخول بسلطة اتخاذ القرارات النهائية** في البنك الدولي.
- **يجتمع مرة كل عام** في اجتماعات البنك الدولي السنوية في الخريف (جرت العادة أن يُعقد هذا الاجتماع في واشنطن العاصمة سنتين متتاليتين من بين كل ثلاث سنوات، على أن يُعقد في بلد عضو مختلف في السنة الثالثة).
- **تشمل صلاحياته: اتخاذ قرارات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات البنك الدولي؛** وقبول أعضاء جدد أو وقف عضوية أعضاء حاليين؛ واتخاذ قرارات تتعلق بزيادة أو تخفيض أسهم رأس المال المصرّح به؛ وتقرير توزيع صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمصادقة على البيانات المالية والميزانيات.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:** www.worldbank.org: من نحن، والهيكل التنظيمي، والمحافظين.

مجلس المديرين التنفيذيين

-
- **مباشرة الصلاحيات التي يخوّلها إياه مجلس المحافظين** على مدار العام.
- **يتكون من 24 مديراً تنفيذياً،** يمثلون حكومات البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي. يعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال ـ فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ـ مديراً تنفيذياً. أما الباقون البالغ عددهم 19 مديراً تنفيذياً، فتنتخبهم مجموعات من البلدان الأعضاء الأخرى، (أو دوائر انتخابية) في عملية انتخاب تُجرى كل سنتين. وتشكّل بعض البلدان ـ الصين، وروسيا، والمملكة العربية السعودية ـ مجموعات بلدان منفردة، في حين تنضم بلدان أخرى معاً في مجموعات بلدان متعددة.
- **مباشرة مسؤولية تسيير العمليات العامة للبنك الدولي.**

الاجتماع مرتين أسبوعياً للإشراف على عمل البنك الدولي ـ بغرض الموافقة على: القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدات القُطرية، والاقتراض، والقرارات المالية.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة** www.worldbank.org: من نحن، والهيكل التنظيمي، ومجالس الإدارة، والمديرون التنفيذيون

اجتماع دوري لمجلس المديرين التنفيذيين ـ سبتمبر/أيلول 2003

رئيس البنك الدولي

- **جرت العادة أن يترأس البنك الدولي أحد مواطني البلد الذي يملك أكبر عددٍ من أسهم رأس المال في البنك** ـ أي الولايات المتحدة (في حين يترأس أوروبي ـ في العادة ـ منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي).
- **يتم انتخابه لفترة خمس سنوات** قابلة للتجديد من قبل المديرين التنفيذيين.
- **يترأس مجلس المديرين التنفيذيين.**
- **يتولى ـ بصفة عامة ـ مسؤولية إدارة** البنك الدولي.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:** www.worldbank.org من نحن، الهيكل التنظيمي، ومكتب الرئيس

لجنة التنمية

- **لجنة التنمية ـ التي تأسست في عام 1974 ـ هي منتدى للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي** يضطلع بتسهيل تحقيق توافق في الآراء بين الحكومات الدولية بشأن قضايا التنمية.
- **تضم 24 عضواً** (يكونون عادة من بين وزراء المالية أو التنمية في البلدان الأعضاء) تعينهم بلدانهم أو مجموعة البلدان الممثلة في مجلسي المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- **تلتقي مرتين سنوياً:** في الربيع بالتزامن مع لجنة صندوق النقد الدولي، وفي الخريف قبل الاجتماعات المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- **تقدم المشورة لمجلسي المحافظين** في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية والموارد المالية اللازمة.
- **تفسّر التفويض المخوّل لها ليشمل القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة العالمية.**

- يتولى رئاسة اللجنة رئيس يجري اختياره من بين أعضائها، ويساعده أمين تنفيذي تنتخبه اللجنة.

← **للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:** www.devcommittee.org

الوحدات المؤسسية

يباشر البنك الدولي عمله من خلال مكاتب نواب الرئيس التي يركز كل منها على منطقة أو قطاع محدد، وذلك لمكافحة الفقر وتشجيع التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإنشاء منظومة من الشبكات تشجع التعاون وتبادل المعارف فيما بين مختلف المناطق والقطاعات.

-

الشكل 1-3: رسم بياني مُبسط للهيكل التنظيمي

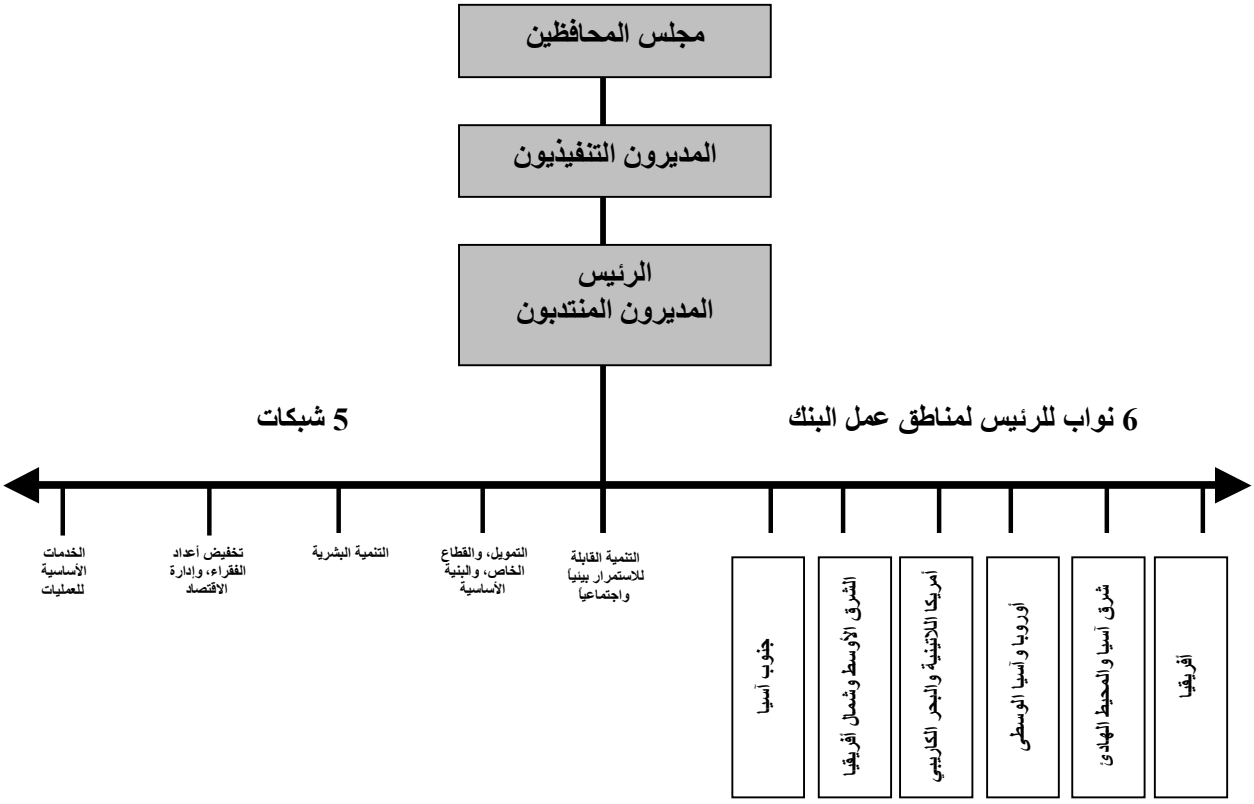

جهاز موظفي البنك الدولي

يبلغ عدد موظفي البنك الدولي حوالي **10,000**، شاملاً: خبراء اقتصاديين، ومربيين، وعلماء بيئيين، ومحللين ماليين، وأخصائيين في علم الإنسان، ومهندسين، وآخرين كثيرين. ويمثل الموظفون **حوالي 160 بلداً مختلفاً** من بلدان العالم. ويعمل كذلك أكثر من 3000 موظف في المكاتب القُطرية.

الفصل الثاني
عمل البنك الدولي على مستوى العالم

مناطق عمل البنك الدولي والشبكات التابعة له(VPU)

يقسم البنك الدولي بلدان العالم النامية ـ كما ورد في الفصل الأول ـ إلى ست مناطق عمل. وتُعتبر مكاتب نواب الرئيس ـ التي يترأس كل واحدٍ منها نائب للرئيس ـ وحدات العمل الرئيسية في هيكل البنك الدولي. حيث يوجد مكتب نائب للرئيس لكل منطقة من مناطق عمل البنك على مستوى العالم، وفي كل شبكة من الشبكات الخمس المعنية بتبادل المعارف، وفي العديد من النواحي الأخرى للعمليات.

مكاتب نواب الرئيس لمناطق عمل البنك الدولي

- أفريقيا **(AFR)**
- شرق آسيا والمحيط الهادئ **(EAP)**
- أوروبا وآسيا الوسطى **(ECA)**
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **(LAC)**
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **(MENA)**
- جنوب آسيا **(SA)**

مكاتب نواب الرئيس لشبكات البنك الدولي

- ☐ التنمية القابلة للاستمرار بيئياً واجتماعياً
- ☐ التمويل، والقطاع الخاص، والبنية الأساسية
- التنمية البشرية
- ☐ تخفيض أعداد الفقراء، وإدارة الاقتصاد
- الخدمات الأساسية للعمليات

الشكل 2-1: خريطة المناطق والبلدان

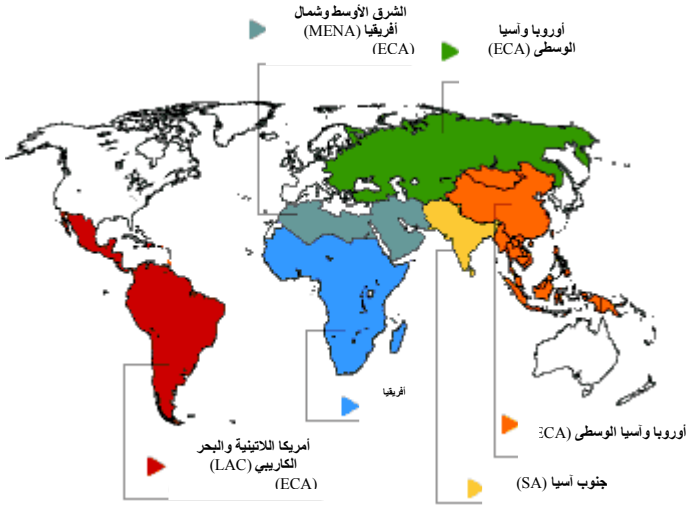

يشجع البنك الدولي التعاون فيما بين مناطق عمله، ولدى كل منطقة من هذه المناطق مبادرات إقليمية منخرطة في عمل مشترك يستهدف تحقيق أهداف مشتركة ـ ويشمل على سبيل المثال "برنامج النقل من أجل أفريقيا"، و"منتدى الطاقة البديلة في آسيا"، و"نظام الإدارة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، و"مبادرة حوض النيل"، و"التكامل الأوروبي".

← **للمزيد من المعلومات بشأن مناطق عمل البنك، يرجى زيارة:** www.worldbank.org، البلدان والمناطق. ثم اختر المنطقة. بعد اختيار المنطقة المعنية، يمكنك الإطلاع على العرض العام الخاص بكلٍ من هذه المناطق من خلال **الموجز الإعلامي الإقليمي**.

☐ **للمزيد من المعلومات بشأن المبادرات الإقليمية، يرجى زيارة:** www.worldbank.org، البلدان والمناطق، والمبادرات الإقليمية.

البنك الدولي على المستوى القُطري

من الواضح أن لدى البرلمانيين اهتماماً [بالبنك الدولي وعمله] على مستوى الفئات المعنية في الدوائر الانتخابية التي يمثلونها في بلدانهم وعلى مستواهم الشخصي. ولذلك، قد يكون من المفيد فهم كيفية عمل البنك الدولي على المستوى القُطري، وكيف يمكن لأعضاء البرلمان الحصول على معلومات بشأن عمل البنك في بلدانهم الأم.

الفرق القُطرية

يتولى إدارة كل وحدة من **وحدات البنك الدولي القُطرية مدير قُطري**، يساعده في العادة منسق للبرنامج القُطري ومساعد للبرنامج القُطري. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة **وحدات فنية إقليمية** تتألف من جهاز موظفين فنيين يتمتعون بمعارف ومهارات متخصصة في القطاعات الرئيسية (كالزراعة، والصناعة/الطاقة، والبنية الأساسية، والسكان والموارد البشرية)، ويتيحون ـ بوصفهم استشاريين ـ خبرات عملية على أساس كل مشروع على حدة.

ماذا تفعل الوحدات القُطرية؟

- ☐ تسهيل الاتصالات بين البنك/البلد المعني؛
- ☐ مساندة الحوار المعني بالسياسات؛
- ☐ رصد التطورات الاقتصادية؛
- إتاحة مساهمات في وثائق الإستراتيجية القُطرية وإستراتيجيات المساعدة القُطرية؛
- المساعدة في متابعة مهام المقر الرئيسي وتسهيلها؛
- المساعدة في تقييم وبناء الالتزام القُطري؛
- المساعدة في تقييم قدرات الهيئات المعنية والتعقيب على مدى واقعية مشروعات خطط التنفيذ؛
- المساعدة في التنسيق مع الجهات المانحة المحلية؛
- المشاركة في إعداد استعراض التنفيذ القُطري ومتابعته؛
- العمل على حل المشاكل على نحو خاص؛
- تقديم أو ترتيب تقديم المساعدات حيثما تواجه البلدان المُقترضة صعوبة في التقيد بمتطلبات محددة للبنك تتعلق بالتوريدات، والمدفوعات، والتدقيق المالي؛
- إتاحة متابعة خدمة الديون، و
- الاضطلاع بأنشطة العلاقات العامة.

يتواجد معظم أعضاء الفرق القُطرية المعنية بالقطاعات في واشنطن العاصمة. وقد تعززت عمليات التنسيق والاتصالات فيما بين المديرين القُطريين المتواجدين في البلدان المعنية وأعضاء الفرق القُطرية المعنية بالقطاعات المتواجدين في واشنطن العاصمة بفضل الاستثمارات الكبيرة للبنك في شبكة اتصالاته، مما يسهل وجود بث جيد النوعية للبيانات والاتصالات بالصوت والصورة، وذلك لتكملة سفر البعثات الميدانية المرتبط بعمليات البنك.

المكاتب القُطرية

في إطار عملية تطبيق لامركزية البنك الدولي، افتتح البنك ما يزيد على 100 مكتب قُطري في البلدان الأعضاء، شاملاً جميع البلدان المُقترضة تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، للبنك الدولي مكتب خاص في بروكسيل يضطلع بتنسيق عمله مع المفوضية الأوروبية بشأن القضايا المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإعادة اعمار منطقة جنوب شرق أوروبا. للإطلاع على **قائمة بمكاتب البنك الدولي على مستوى العالم**، يرجى الرجوع إلى **الملحق 2**.

← **للمزيد من المعلومات بشأن البلد المعني وللوصول إلى تفاصيل وعناوين الاتصال الخاصة بالمكاتب المحلية للبنك الدولي على شبكة الإنترنت، يرجى زيارة**: www.worldbank.org، والضغط على "البلدان والمناطق"، واختيار البلد المطلوب. يمكنك أيضاً الحصول على تفاصيل وعناوين الاتصال الخاصة بمراكز الإعلام العام.

☐ **للاشتراك في "رسائل قُطرية حديثة للبنك الدولي" محددة**، وتلقيها عبر البريد الإلكتروني، يرجى زيارة صفحة البلد المعني بموقع البنك على شبكة الإنترنت، ثم الضغط على الاختيار المقابل.

إستراتيجية "قُطرية شاملة"

تبرز سنوات من الخبرة العملية للبنك الدولي أن مجرد التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية قابلة للاستمرار. ونتيجة لذلك، جرب البنك الدولي ـ وللمرة الأولى ـ منهجاً شاملاً مدفوعاً باعتبارات البلد المعني بشأن سياسات الإقراض والتنمية. ويشتمل ذلك المستوى الإستراتيجي للبلد المعني على ثلاث آليات للبنك الدولي:

- **إطار التنمية الشامل** (CDF)
- **وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء** (PRSP)
- **إستراتيجية المساعدة القُطرية** (CAS)

ومن شأن هذه الآليات معاً خلق "نهج قُطري شامل" للتنمية القابلة للاستمرار. للمزيد من النقاش المتعمّق بشأن هذه الآليات، يُرجى الرجوع إلى **الفصل الثالث**.

المستوى المحلي: ضمان حق الجميع في المشاركة بآرائهم

الشعوب الأصلية

من الضروري لأي بلد لكي يحارب الفقر بفعالية أن يعمل على وصول منافع التنمية إلى أشدّ الناس تهميشاً في المجتمع. ويلتزم البنك الدولي بضمان مراعاة سياساته ومشروعاته الإنمائية لاحتياجات الفقراء، ولاسيما المعرضين بدرجة أكبر منهم لخطر التهميش. حيث يموّل البنك الدولي الآن مشروعات تعمل ـ على وجه الخصوص ـ مع الشعوب الأصلية في 16 بلداً في جميع أنحاء العالم من خلال **الصندوق العالمي للشعوب الأصلية**.

الصندوق العالمي يساند ثلاثة أنشطة:

1) تقديم منح صغيرة مباشرة إلى منظمات الشعوب الأصلية.
2) بناء قدرات قادة الشعوب الأصلية في منطقة الأنديز في أمريكا الجنوبية (بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، وفنزويلا) من خلال مشروع تجريبي.
3) المساندة المالية التي يقدمها لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

نشاط الشعوب الأصلية

في عام 2002، قامت **بوابة التنمية، ومؤسسة (Rigoberta Menchu) الخيرية، وجامعة المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي على ساحل نيكاراغوا (URACCAN)** معاً بتنظيم سلسلة من الحوارات مع عددٍ من قادة الشعوب الأصلية من 17 بلداً. وشمل النقاش آراءً تتعلق بالعنصرية وكراهية الأجانب، والأنشطة المتعلقة بمتابعة مبادرة الشعوب الأصلية من أجل السلام. وجرى بث هذه المناقشة مباشرة على موقع بوابة التنمية على شبكة الإنترنت.

للمزيد من المعلومات بشأن الشعوب الأصلية في مشروعات البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
www.worldbank.org/indigenous
← يضم الموقع سالف الذكر على شبكة الإنترنت أيضاً المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة التي يساندها الصندوق العالمي

أمثلة أخرى على تمكين السكان المحليين من أسباب القوة:

تمكين المجتمعات المحلية النائية في إثيوبيا من أسباب القوة

تُعتبر إثيوبيا ـ التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 60 مليون نسمة ويصل فيها نصيب الفرد من الدخل إلى 100 دولار أمريكي في السنة ـ واحدة من بين أشدّ بلدان العالم فقراً. ففي عام 1995، كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في إثيوبيا يصل بالكاد إلى 48 سنة، وبلغ معدل وفيات الرضع دون السنة الأولى من أعمارهم 1000/117 ولادة حية. وبلغ معدل وفيات الأمهات حوالي 700 حالة وفاة أثناء الوضع لكل 100000 ولادة حية. وكان أكثر من 70 في المائة من البلد معرضاً لخطر الإصابة بمرض الملاريا، في حين شكّل مرض السل السبب الرئيسي لحالات الموت المسجلة في المستشفيات.

في عام 1996، تم تأسيس **مشروع صندوق التنمية وإعادة التأهيل الاجتماعي** لمساعدة المجتمعات المحلية النائية في معالجة تلك المآسي، يدعمه في ذلك ارتباط من البنك الدولي لتمويل نصف مجمل تكاليف المشروع البالغة 240 مليون دولار أمريكي. ومنذ ذلك الحين، **مكّن هذا المشروع 600 ألف طفل، 49 في المائة منهم من الفتيات من الالتحاق بالمدارس، وتيسرت لأربعة ملايين شخص الآن القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فضلاً عن مرافق الصرف الصحي. كما يتمتع حوالي 66800 مزارع أثيوبي بزيادة في غلال محاصيلهم بفضل تحسّن شبكات الري.**

إعادة بناء الحياة في البوسنة والهرسك

أثناء الحرب التي شهدتها البوسنة والهرسك، أُلقيت قنبلة على المتجر الذي تمتلكه أسرة ميلادا ماكانوفيتش ودمرته. واليوم، وبعد أن أعادت ميلادا وزوجها بناء هذا المتجر الخاص ببيع مواد البقالة والبالغة مساحته 30 متراً مربعاً والذي يقع في مدينة كونجيتش في جنوب البوسنة، أضحى هذا المتجر مليئاً بأنواع الخضراوات من الملفوف والبازلاء الخضراء والبطاطس والفلفل، إضافة إلى المكرونة والحلويات والبسكوتات والعصائر والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والآيس كريم.

وميلادا هي واحدة من بين الكثير ممن استفادوا من **مشروع المبادرات المحلية للبنك الدولي** التي ساعدت على مدى السنوات الخمس الماضية في تعزيز أكثر من 170000 فرصة عمل في البوسنة والهرسك. ففي بلدٍ كان يعاني من معدل بطالة يتراوح بين 30 و 40 في المائة، قام البنك الدولي بإتاحة ما يزيد على 130000 دولار أمريكي في شكل قروض لمشروعات الأعمال الصغيرة. ويساند الدخل الذي يدره هذا المتجر أسرة ميلادا البالغ عدد أفرادها خمسة أشخاص، وقد سددت ميلادا بالفعل معظم القرض البالغ 20000 مارك ألماني (حوالي 10000 دولار أمريكي) الذي اقترضته على مدى السنوات الثلاث الماضية.

تقديم التعليم الابتدائي الشامل في الهند

في بلدٍ شديد التشعب والتنوع كالهند، من شأن إتاحة حتى ولو سنوات قليلة من التعليم إلى جميع الأطفال من البنين والبنات أن يمثل أملاً كبيراً، وهو من بين الأمور التي تسعى الحكومة الهندية بدعم من المجتمع الدولي إلى معالجتها.

يستهدف **برنامج التعليم الابتدائي في المناطق المحلية (DPEP)** ـ الذي بدأ تنفيذه في أوائل تسعينيات القرن العشرين ـ مساعدة الهند على تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، وأضحى منذ ذلك الحين أكبر برنامج تعليمي على مستوى العالم، حيث **بلغ المستفيدون منه 60 مليون طفل**. وفي حين يُعتبر البنك الدولي أكبر مساهم في هذه المبادرة، وذلك من خلال إتاحته ما مجموعه 1.2 بليون دولار أمريكي، هناك العديد من الجهات المانحة الأخرى التي ساهمت أيضاً فيها، والتي تشمل: المفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وحكومتي هولندا والسويد. ويجري تطبيق هذا البرنامج ـ **الذي يغطي ما يزيد على 271 منطقة محلية في 18 ولاية من ولايات الهند** ـ في مناطق تقل فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث عن متوسط المعدل الوطني.

وينصب تركيز **برنامج التعليم الابتدائي في المناطق المحلية** على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة، مستهدفاً إتاحة أربع أو خمس سنوات على الأقل من التعليم الابتدائي جيد النوعية. كما يهدف هذا المشروع إلى تخفيض أعداد المتسربين من المدارس، وتحسين الجودة الكلية للتعليم الابتدائي. ويشمل المستفيدون من هذا المشروع ـ بالإضافة إلى الفتيات اللائي سبق منعهن من الالتحاق بالمدارس ـ الأطفال من ذوي الإعاقات الخفيفة إلى المتوسطة، والأطفال العاملين.

المشروعات التي يساندها البنك الدولي

لا يوجد مشروعان من مشروعات التنمية متشابهين تمام التشابه. فالأوضاع الخاصة بكلٍ منهما تجعل كل مشروع فريداً من نوعه، وينبغي على البنك الدولي ملاءمة وتكييف إقراضه للمشروعات بما يعكس هذه الحقيقة. ولكن، على الرغم من خصوصية المشروعات، يمر كل واحدٍ منها بدورة مشتركة للمشروع. وهي دورة متجددة ذاتياً: تقود كل مرحلة من دورة المشروع ـ بطبيعة الحال ـ إلى المرحلة التالية، وينتج عن المراحل الأخيرة نهوج وأفكار جديدة للمشروعات.

للبنك الدولي نوعان أساسيان من أدوات الإقراض: **قروض استثمارية وقروض التكييف الهيكلي**. والقروض الاستثمارية لها محور تركيز طويل الأمد (5-10 سنوات)، وهي تموّل عمليات توريد السلع والحصول على الأشغال والخدمات لمساندة مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة النطاق من القطاعات. أما قروض التكييف الهيكلي فلها محور تركيز قصير الأجل (1-3 سنوات)، وتتيح موارد تمويلية سريعة للبلدان التي تحتاج إلى تمويل خارجي لمساندة إصلاحات السياسات والمؤسسات. وتُراعى المرونة في استخدام كلا النوعين من القروض لتلائم مجموعة متنوعة من الأغراض، كما جرت العادة على استخدامهما معاً في عمليات مختلطة.

الشكل 2-2: دورة المشروع

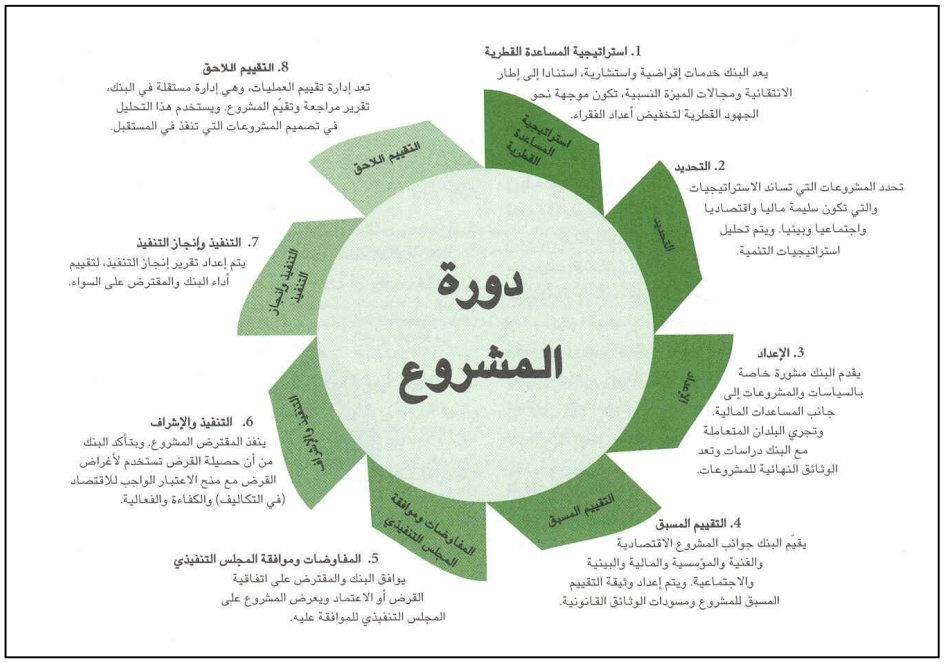

المصدر: البنك الدولي ـ التقرير السنوي 2003

للمزيد من المعلومات بشأن أمثلة على مشروعات البنك الدولي، يرجى زيارة قاعدة بيانات المشروعات على شبكة الإنترنت:
www.worldbank.org ، ثم الضغط على المشروعات المعنية في القائمة الرئيسية

وثائق المشروع

تجري إتاحة الوثائق الخاصة بالمشروعات للجمهور في مختلف مراحل دورة المشروع. وتتيح هذه الوثائق معظم المعلومات التفصيلية المعنية بالمشروع في كل مرحلة من مراحله. فعلى سبيل المثال، تتم إتاحة "وثيقة تعريف المشروع" في المرحلة الأولى لتحديد المعالم في عملية إعداد المشروع، حيث توفر هذه الوثيقة معلومات عامة بشأن الموضوعات الرئيسية (الأهداف، ومعلومات الاتصال، ومعلومات مالية، ومعلومات بشأن القطاع، إلخ) ومدة المشروع. **ونحث البرلمانيين على الإطلاع على الوثائق المتعلقة بالمشروعات** التي تموّلها حكوماتهم أو المشروعات الجاري تنفيذها في بلدانهم الأم.

الشكل 2-3:
دورة المشروع: وثائق المشروع ومدى إتاحتها للجمهور

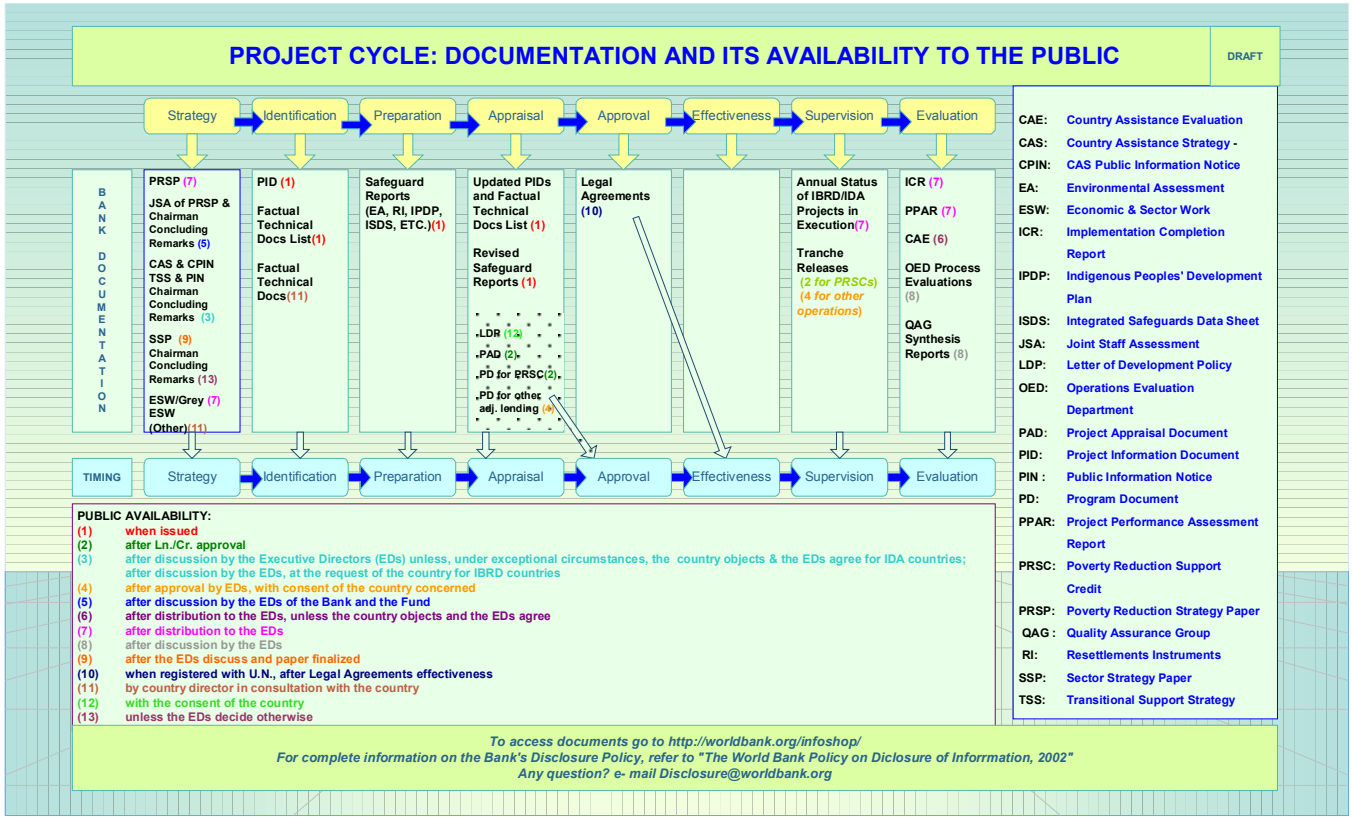

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت

للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على "قائمة وصف للوثائق ذات الصلة بالمشروعات" في **الفصل السابع**

العمل الاقتصادي والقطاعي (ESW)

العمل الاقتصادي والقطاعي التشخيصي الأساسي هو الأساس لبرامج الإقراض في جميع البلدان الأعضاء بالبنك. وتشمل نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي التشخيصي الأساسي المحدد ما يلي:

- **تقييمات الفقر** ـ تتيح معلومات بشأن الأسباب والآثار الناجمة عن الفقر في بلد ما، وتتناول بالبحث كيفية تأثير السياسات العامة على حياة الفقراء.
- **استعراضات الإنفاق العام** ـ تبيّن كيفية تأثير إدارة الإنفاق العام على التنمية.
- **استعراضات تقييم التوريدات القُطرية** ـ تشخص سلامة نظام التوريدات وممارساته في البلد المعني.
- **تقييمات المساءلة المالية القُطرية** ـ تستعرض الإدارة المالية في القطاعين العام والخاص والإطار التنظيمي المعني بها.
- **المذكرة الاقتصادية القُطرية** ـ تحلل الأوجه الأساسية للتنمية الاقتصادية في بلد ما، ويشمل ذلك: معدلات النمو وإصلاح المالية العامة، والإدارة العامة، والتجارة الخارجية، وتنمية القطاع المالي، وأسواق العمل.

يُتيح البنك الدولي أيضاً مجموعة متنوعة من أدوات العمل الاقتصادي والقطاعي التشخيصي الأخرى، وذلك بناءً على الاحتياجات الخاصة بكلٍ من البلدان المعنية. وتشمل تلك الأدوات المحددة ما يلي:

- استعراض النظم الإدارية والمؤسسية
- تقارير برامج تقييم القطاع المالي
- استعراضات الحماية الاجتماعية، وقطاعي الرعاية الصحية والتعليم
- تقييمات مناخ الاستثمار
- إستراتيجيات تنمية المدن
- تقييمات إدارة الشركات
- تقييمات التنمية الريفية
- التحليلات البيئية القُطرية
- استعراضات قطاعي الطاقة والبيئة
- تحليلات اجتماعية
- تقارير إطار البنية الأساسية القُطرية

وبالإضافة إلى تلك الخدمات، يمكن للبنك الدولي إتاحة خدمات استشارية مقابل رسوم لتلبية احتياجات محددة لبلدان معينة مقابل حصولها على معلومات وتحليلات من شأنها مساندة جهود تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار. ويقوم البنك أيضاً بتنفيذ عمل اقتصادي وقطاعي في مناطق عمله، يُراعى فيها وجهة النظر القُطرية بشأن قضايا التنمية.

- **للمزيد من المعلومات بشأن العمل الاقتصادي والقطاعي**، يرجى زيارة www.worldbank.org، المشروعات والبرامج، والإستراتيجيات والعمل الاقتصادي والقطاعي

تقييم عمل مجموعة البنك الدولي

تشمل عملية التقييم في مجموعة البنك الدولي تقييمات ذاتية يجريها معنيون من جهاز موظفي البنك وتقييماً مستقلاً تنفذه وحدتان متخصصتان على النحو الموضح أدناه.

	إدارة تقييم العمليات (OED)	مجموعة تقييم العمليات (OEG)
ما هي الجهات التي يجري تقييمها؟	البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية	مؤسسة التمويل الدولية
ما الذي يجري تقييمه؟	البرامج القُطرية، والسياسات القطاعية، والسياسات المتعلقة بالعمليات، وكيفية تخطيط البلد المقترض لإدارة المشروع المعني وصيانته، والإسهام الدائم للبنك الدولي في مجمل عملية التنمية في البلد المعني	البرامج، والمشروعات الاستثمارية، والخدمات الاستشارية والفنية، والإستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات، ومدى تحقيق الأهداف المُتفق عليها لتنمية القطاع الخاص، والآثار المترتبة على نشاط الاستثمار
متى يتم التقييم؟	يجري التقييم بصفة عامة بعد إنجاز المشروع،	بعد إنجاز المشروع

	ولكن يجوز أيضاً تقديم معلومات وتوجيهات أثناء مرحلة تنفيذ المشروع	
من **تُرفع إليه التقارير المعنية؟**	مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي	مجلس المديرين التنفيذيين في مؤسسة التمويل الدولية

للمزيد من المعلومات بشأن تقييمات البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/oed

مجموعة ضمان الجودة في البنك الدولي (QAG)

على مدار ثمانينيات القرن الماضي، شهدت جودة عمليات البنك الدولي تدهوراً إلى الحد الذي أوضحت تقييمات إدارة تقييم العمليات بحلول منتصف التسعينيات أنه من غير المرجح أن يحقق ثلث مشروعات البنك أهدافها. وفي إطار تصميمه على معالجة هذا الوضع المثير للفزع، أنشأ رئيس البنك الدولي السابق، جيمس د. وولفنسون، مجموعة ضمان الجودة (QAG) في عام 1996، وكلفها بتحقيق هدف واضح يَتَمَثَّل في مهمة تحسين جودة نواتج البنك الدولي.

وأسفر ازدياد التزام البنك الدولي بتحسين مستوى الجودة وزيادة الوعي ـ بأن مجموعة ضمان الجودة تعمل على إبراز أبعاد الجودة ـ عن تحسينات كبيرة في جودة عمليات البنك في جميع أنحائه تقريباً، إلى الحد الذي يتم عنده الآن الحكم على حافظة المشروعات بأنها الأفضل على مدى عقدين من السنين.

"من بين 3500 مشروع مختلف قامت إدارة تقييم العمليات بتقييمها خلال فترة السنوات 1980-1995، لم يحز منها إلا 68 في المائة على تصنيف يعتبرها ناجحة. وكان تحقيق معدل النجاح المستهدف بنسبة 85 في المائة يعني ـ من الناحية المالية ـ تحويل حوالي 5-6 بلايين دولار أمريكي سنوياً من موارد البلدان المقترضة من "مشروعات أداؤها غير مُرضٍ" إلى "مشروعات أداؤها مُرضٍ".

Prem C. Garg، مدير مجموعة ضمان الجودة

الشفافية والمساءلة: أهداف مشتركة

كثيراً ما يحث البرلمانيون مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على أن تكونا أكثر انفتاحاً وشفافية. والبنك الدولي منفتح لهذا المطلب، وهو مصمم على تطبيق مبادئ حسن نظام الإدارة العامة ـ التي يتوقعها من الجهات الشريكة في التنمية ـ في جميع أشغاله. فعلى مدى السنوات الأخيرة، حقق البنك الدولي خطوات واسعة في هذا المجال. وقد حدثت تَحَسُّنَات خاصة تستحق الإشارة إليها أثناء **إصلاح سياسات البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات في عامي 1993 و 2001**. ونتيجة لذلك، ازداد نطاق المعلومات المنشورة على الجمهور بشأن أنشطة البنك الدولي زيادة كبيرة. وجرى أيضاً وضع العديد من الآليات الأخرى، على النحو المبيّن أدناه، لتشجيع تفعيل الشفافية في عمليات البنك الدولي.

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

في عام 1993، وسّع البنك الدولي نطاق أنواع الوثائق التي يجري نشرها على الجمهور، وأسس **مراكز الإعلام العام** (PICs) في واشنطن العاصمة وفي العديد من البلدان الأخرى لإتاحة تلك الوثائق للجمهور على مستوى العالم. كما تعزز تنفيذ سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات بعد استعراضي حالة جهاز الموظفين في عامي 1995 و1997. وشملت الخطوات الإضافية الرامية إلى زيادة نطاق الشفافية، بين أمور أخرى، كلاً من: إصدار وثائق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) عند نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز (يوليو/تموز 1998)، وعند نقاط القرار الأولي (يناير/كانون الثاني 2000)، وإستراتيجيات المساعدة القُطرية (أغسطس/آب 1998)، ووثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء (إبريل/نيسان 2001).

ومرة أخرى، تعززت قدرة الجماهير على الحصول على المعلومات الخاصة بأنشطة البنك الدولي عندما وافق مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي على التعديلات الخاصة بسياساته المعنية بالإفصاح عن المعلومات في أغسطس/آب 2001. وتشمل الملامح الرئيسية لهذا التعديل ما يلي:

- زيادة **القدرة على الوصول إلى وثائق العمليات** في مختلف مراحل المشروع
- اعتماد منهج **أكثر** منهجية واتساقاً في **الترجمات**
- تطوير **مراكز الإعلام العام**

← **للمزيد من المعلومات بشأن سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات**، يرجى زيارة: http://www1.worldbank.org/operations/disclosure/

"مراقبو" البنك الدولي

ترصد العديد من المنظمات على مستوى العالم أنشطة البنك الدولي، وتستفيد من **سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات** بغرض الحصول على معلومات مباشرة وتعميق مدى تحليلها لأنشطة البنك. وعلى الرغم من تعرض البنك الدولي للنقد، إلا أنه يأخذ هذا النقد في إطار النقاش الديمقراطي. وفيما يلي قائمة ببعض أنشطة المنظمات التي ترصد أنشطة البنك الدولي. وقد ترغب في الاتصال بها للحصول على وجهة نظر أخرى بشأن عمل البنك الدولي:

- مشروع بريتون وودز: www.brettonwoodsproject.org
- مركز المعلومات المتعلقة بالبنك الدولي: www.bicusa.org
- حملة إصلاح البنك الدولي: www.unimondo.org/cbm
- التركيز على جنوب العالم: www.focusweb.org
- مركز التنمية والمعلومات البديلة: www.aidc.org.za
- شبكة مراقبة البنك في بلدان أوروبا الوسطى الشرقية: www.bankwatch.org

وضع الإجراءات الوقائية: دليل العمليات والسياسات الوقائية

يساعد دليل العمليات والسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي في دمج مبادئ الجودة والمساءلة والمراقبة في جميع نواحي العمل اليومي في المنظمة. وتُعتبر هذه الإجراءات الوقائية مهمة بوجه خاص بالنسبة لتصميم المشروعات حيث ينبغي النظر في القضايا الحساسة كالأثر البيئي، وأوضاع الشعوب الأصلية، والعمليات التشاركية.

دليل العمليات

تخضع مشروعات البنك الدولي وأنشطته لسياسات العمليات التي تستهدف ضمان سلامة هذه المشروعات والأنشطة من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. ويوضح دليل عمليات البنك الدولي التفاصيل ذات الصلة، ويتيح توجيهات بشأن كيفية إنجاز هذه المشروعات والأنشطة ("إجراءات البنك" و "أفضل الممارسات"). ومن بين أنواع السياسات الأساسية التي يشملها هذا الدليل ما يلي:

- السياسات المعنية **بنواتج وأدوات أنشطة الأعمال**
- **السياسات الوقائية**
- **السياسات الائتمانية**

- **السياسات الإدارية**

ويستعرض البنك الدولي بانتظام دليل العمليات، ويرحب بأية مساهمات من البرلمانيين في هذا الشأن. وللمساهمة، يرجى الاتصال بأقرب مكتب قُطري.

السياسات الوقائية

تهدف السياسات الوقائية إلى منع وتخفيف حدة الضرر غير اللازم الذي يلحق بالأشخاص وبيئاتهم في عملية التنمية. وأدى اعتماد هذه السياسات إلى زيادة فعالية البنك الدولي. وتتيح السياسات الوقائية منبراً لمشاركة أصحاب المصالح المباشرة في تصميم المشروعات، كما تُعتبر أداة مهمة في بناء الالتزام بهذه المشروعات بين السكان المحليين.

تشمل **الإجراءات الوقائية العشرة** ما يلي: التقييم البيئي، والموائل الطبيعية، والغابات، ومكافحة الآفات، والموارد الحضارية المادية، وإعادة التوطين القسرية، والشعوب الأصلية، وسلامة السدود، والمشروعات في المناطق المتنازع عليها، والمجاري المائية الدولية.

← **للمزيد من المعلومات بشأن الإجراءات الوقائية،** يرجى زيارة: www.worldbank.org/safeguards

هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي

"هيئة التفتيش" التابعة للبنك الدولي هي هيئة تضم ثلاثة أعضاء جرى إنشاؤها في عام 1993. وتشكّل هذه الهيئة منبراً مستقلاً للمواطنين الذين يعتقدون أنهم أو أن مصالحهم قد تضرّرت أو يمكن أن تتضرّر بصورة مباشرة من جراء أحد المشروعات التي يموّلها البنك الدولي. حيث **يمكن للبرلمانيين من خلالها التقدم بطلبات نيابة عن الفئات التي يمثلونها**. وقد تلقت الهيئة سبعة وعشرين طلباً رسمياً منذ بدء عملياتها في سبتمبر/أيلول 1994، وخضعت 10 منها لتحقيق كامل. وللتقدم بطلب إلى هيئة التفتيش، على أصحاب الطلبات ـ سواءً أكانوا أفراداً أو مجموعة من الأشخاص بيان ما يلي كتابة:

- اسم الشخص المتضرّر الذي يعيش في منطقة المشروع (***أو الذي يمثل أشخاصاً يعيشون في منطقة المشروع***)، ومن المرجح أن يتضرّروا سلباً من جراء أنشطة هذا المشروع.
- أنهم يعتقدون أن الضرر الواقع أو المحتمل هو نتيجة لعدم تقيد البنك الدولي بسياساته وإجراءاته.
- مخاوفهم التي جرت مناقشتها مع جهاز إدارة البنك الدولي ولم يحصلوا على نتائج ترضيهم عنها.

إجراءات هيئة التفتيش

1. تتلقى الهيئة الطلب وتبت فيما إذا كان يدخل في إطار التفويض المخوّل لها.
2. ترفع الهيئة الطلب إلى جهاز إدارة البنك الدولي الذي يقدم رده إلى الهيئة.
3. تستعرض الهيئة الطلب المرفوع لها ورد جهاز الإدارة، ومن ثم ترفع توصية إلى مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي لتحديد ما إذا كان ينبغي التحقيق في هذه الدعاوى.
4. إذا وافق مجلس المديرين التنفيذيين على هذه التوصية بإجراء التحقيق، تبدأ الهيئة في مباشرة إجراءات هذا التحقيق.
5. عندما تنتهي الهيئة من التحقيق، ترفع نتائجه إلى مجلس المديرين التنفيذيين وإلى جهاز إدارة البنك الدولي.
6. أمام إدارة البنك حينئذ مدة ستة أسابيع لتقديم توصياتها إلى المجلس بشأن الإجراءات التي ينبغي على البنك اتخاذها.
7. يتخذ المجلس بعد ذلك القرار النهائي بشأن ما ينبغي فعله بناءً على النتائج التي خلصت إليها الهيئة وتوصيات إدارة البنك، ويتخذ مجلس المديرين التنفيذيين القرار النهائي بشأن ما ينبغي القيام به.

مثال على أحد الطلبات المقدمة إلى هيئة التفتيش
البرلمانيون وهيئة التفتيش: تشاد

في 22 مارس/آذار 2001 ـ سجلت هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي اليوم طلباً لإجراء تحقيق بشأن مشروع استغلال نفطي وخط أنابيب... في جمهورية تشاد. قدّم هذا الطلب السيد Ngarlejy Yorongar (عضو البرلمان) نيابة عن 120 من السكان الذين يعيشون في كانتونات: مياندوم، وكومي، وبيرو، وبيبيدجيا، وبيبوني الواقعة في مركز بيبيدجيا، بتشاد.

ويدعي هذا الطلب أن السكان الذين يعيشون في المنطقة التي يقع فيها هذا المشروع وبيئتهم قد تضرّرا أو من المرجح أن يتضرّرا من جراء إخفاقات وإغفالات في عمليات تصميم المشروع والتقييم المُسبق والإشراف التي قام بها البنك الدولي للمشروعات المذكورة آنفاً.

رقم الطلب: ***RQ01/01***

للمزيد من المعلومات بشأن هيئة التفتيش، يرجى زيارة: www.inspectionpanel.org.

تتوفر جميع سجلات، وطلبات المعاينة، والمنشورات الإعلامية، وتقارير الهيئة، والتقارير السنوية الخاصة بالهيئة أيضاً للجمهور على موقع الهيئة على شبكة الإنترنت. وتتاح الإجراءات والخطوات الكاملة في إجراءات العمليات باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والبرتغالية.

- يمكنكم أيضاً الاتصال بالهيئة مباشرة من خلال البريد الإلكتروني: ipanel@worldbank.org

← يرجى زيارة: **المساءلة في البنك الدولي - هيئة التفتيش: عشر سنوات من العمل** - يتاح هذا التقرير مجاناً، ويمكنكم طلب الحصول عليه من خلال موقع هيئة التفتيش الموضح أعلاه.

الفصل الثالث
تغيّر الأولويات:
التنمية التي تتصدرها البلدان المعنية، والتي تركز على تحقيق النتائج، وتقوم على الشراكات

تغيّر الأولويات

تَطوَّرَ فهم البنك الدولي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. ففي الماضي كان البنك الدولي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية، وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود. وأثبتت التجربة أن إصلاح نظامي الرعاية الصحية والتعليم، وضمان سيادة القانون، ومنح الفقراء حقهم في التعبير عن آرائهم وشواغلهم هي عوامل تتسم بنفس القدر من الأهمية في مكافحة الفقر الذي يتسم به كبح جماح التضخم وضبط الموازنة. ولذا، يسعى البنك الدولي في الوقت الحاضر إلى الربط بين قطاعات المجتمع المتباينة وتركيز جهودها في مكافحة الفقر.

لو أخذنا مشروعاً من مشروعات التعليم الأساسي مثلاً على ذلك، لوجدنا أن بناء المدارس وحده لا يكفي، فمن الضروري تدريب المعلمين تدريباً سليماً، وتوفير كتب مدرسية جيدة النوعية، حتى يمكن شغل الفصول الدراسية بالأطفال الذين يتعلمون مهارات القراءة والكتابة، وتوفير معلمين يجيدون مهارات التدريس. ولكن إذا كان المعلمون يموتون من جراء إصابتهم بفيروس ومرض الإيدز، والتلاميذ لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم في فصل الشتاء نتيجة لسوء حالة الطرق، فإن هذا المشروع التعليمي لن يحقق أهدافه. فعمليتا التخطيط الشامل والتنفيذ اللتان تشترك فيهما العديد من الوزارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى ـ مقرونة بالتنسيق فيما بين الجهات الأجنبية المانحة والحكومة المعنية ـ تُعتبرا أساسية في تحقيق النتائج المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء.

وأثبتت التجربة أيضاً أن المساعدات الإنمائية تحقق نجاحاً كبيراً عندما تكون عملية التنمية مدفوعة باعتبارات البلد المعني ومرتكزة على شراكات. ولهذا السبب، يقوم البنك الدولي وجهات مانحة أخرى في الوقت الحالي بإعداد برامجهما الإنمائية الخاصة بأشدّ بلدان العالم فقراً، وذلك استناداً إلى إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء الخاصة بتلك البلدان. فالحكومات هي من يقرر أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية ـ بالتشاور الوثيق مع النقابات العمالية المحلية، والبرلمانيين، والمجموعات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

وتجسد هذه المبادئ ـ الممثلة في التزام البلد المعني، والتركيز على تحقيق النتائج، والشراكة، والتنسيق ـ نهج البنك الدولي المعني بالتنمية، وهو ما يُعرف **بإطار التنمية الشامل**. وهذا التجديد ليس أمراً نظرياً فحسب؛ فقد تغيّرت أولويات الإقراض لدى البنك وفقاً لذلك. وزادت المساندة المُقدمة للخدمات الاجتماعية الأساسية زيادة مطردة لتصل إلى 22 في المائة من إجمالي الإقراض، **مما يجعل البنك الدولي أكبر مصدرٍ للتمويل الخارجي على مستوى العالم لبرامج مكافحة الإيدز، والرعاية الصحية، والتعليم**. وعلى النقيض من ذلك، انخفض الإقراض لمشروعات الكهرباء والتعدين انخفاضاً حاداً.

إطار التنمية الشامل (CDF)

بدأت تجربة برنامج إطار التنمية الشامل في عام 1999، وهو عبارة عن إطار إستراتيجي يضم جميع أوجه التنمية في البلد المعني: الاجتماعية، والمالية، والاقتصادية، والهيكلية، والبشرية، والبيئية، إضافة إلى نظام الإدارة العامة. وَيَتَمَثَّل الهدف الأساسي لهذا الإطار في تحقيق تخفيض أعداد الفقراء على نحو أسرع وقابل للاستمرار لصالح شعب البلد المعني. كما أن إطار التنمية الشامل يتعلق ـ على وجه الخصوص ـ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي اتفق المجتمع الدولي عليها في عام 2000. وكذلك فإن عملية إطار التنمية الشامل تعنى أن البلدان المعنية نفسها وليس البنك الدولي تقوم بوضع أجندة التنمية الخاصة بها. ويتعلق نهج إطار التنمية الشامل بمجموعة واسعة النطاق من البلدان، ولا توجد معايير محددة لإعداده باستثناء اعتماد الحكومة المعنية لهذا المفهوم. ومنذ بدء سريان إطار التنمية الشامل، حظيت مبادئه بتأييدٍ واسع النطاق، على سبيل المثال:

1. **بيان مجموعة السبعة الصادر من أوكيناوا** (21 يوليو/تموز 2000)
2. **اتفاق كوتونو** بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (في 23 يونيو/حزيران 2000)
3. **التنمية 1999**. تقرير التعاون الإنمائي الذي أعدته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جرى تتبع عملية إطار التنمية الشامل ـ بصورة مبدئية ـ في 12 بلداً جرت تجربتها فيها، وهي:

1. بوليفيا
2. ساحل العاج
3. إريتريا
4. غانا
5. المغرب
6. أوغندا
7. الجمهورية الدومينيكية
8. إثيوبيا
9. جمهورية قرغيز
10. رومانيا
11. فييتنام
12. الضفة الغربية وقطاع غزة

ينبغي على إطار التنمية الشامل أن.....

- يضمن مشاركة جميع أصحاب المصالح المباشرة بما في ذلك: الحكومة، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- يشجع زيادة الشراكات فيما بين الأطراف الفاعلة.
- **يشمل البرلمانيين** والمؤسسات الديمقراطية الأخرى. مثلاً:
  - في **بوليفيا**، ناقش البرلمانيون *خطة العمل الوطنية* وصادقوا عليها
  - في **غانا**، أخذت الإستراتيجية الوطنية، *رؤية لعام 2020*، شكل تقرير مرفوع إلى البرلمان في بداية وضعها
  - في **أوغندا**، تزداد مشاركة البرلمان في مناقشة القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية
- يضع البلد المعني في صدارة عملية التنمية، ليضطلع بنفسه بإعداد أجندة التنمية الخاصة به؛ وصياغة رؤية وطنية تغطي 10 أو 15 عاماً، وإستراتيجية عملية تمتد لفترة ثلاث أو خمس سنوات تحدد كيفية تحقيق هذه الرؤية.
- يجري استعراضه دورياً كل عدة سنوات وتعديله تبعاً لتغيّر الظروف.

← **للمزيد من المعلومات بشأن إطار التنمية الشامل**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/cdf

مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)

تعد قضية المديونية واحدة من بين أكبر التحديات التي يواجهها العالم. حيث تواجه البلدان النامية، التي تعاني من ديون لا يمكنها الاستمرار في تحملها، صعوبة كبيرة في معالجة الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي. وفي عام 1996، اقترح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنشاء **مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**، التي حظيت بموافقة الحكومات على مستوى العالم، ومن ثم فقد كانت هذه المبادرة تمثل أول نهجٍ شاملٍ لتخفيض المديونية الخارجية لأشدّ بلدان العالم فقراً.

حققت مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقدّماً ملحوظاً في وقت مبكر، إلا أن ثمة نقاشاً دائراً منذ إنشائها، بين المنظمات المتعددة الأطراف، والدائنين الثنائيين، والحكومات المستفيدة من هذه المبادرة، ومنظمات العمل المدني بشأن أوجه القوة وأوجه الضعف المتعلقة بهذا البرنامج. وأسفر الاستعراض الرئيسي الذي أُجري في عام 1999 عن إجراء تعزيز مهم في الإطار الأصلي. ويتيح البنك الدولي ودائنون آخرون بموجب المبادرة المعززة لتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيفاً من أعباء الديون يبلغ 54 بليون دولار أمريكي إلى 27 بلداً من أشدّ بلدان العالم المثقلة بالديون فقراً.

وَيَتَمَثَّل الهدف الأساسي لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في **تخفيض أعباء مديونية البلدان ذات الصلة إلى مستويات قابلة للاستمرار، وذلك** مرهون بتحقيق أداءٍ مُرضٍ للسياسات. وستنفق هذه البلدان بعد الحصول على تخفيف أعباء مديونيتها حوالي اثنين في المائة من إجمالي ناتجها المحلي على خدمة ديونها ـ وهي نسبة تقل عن المستويات السائدة في البلدان النامية ـ مقابل حوالي سبعة في المائة على الخدمات الاجتماعية. وأما الهدف الثاني لهذه المبادرة فيَتَمَثَّل في **الربط بين هدفي قابلية تحمل الديون ومكافحة الفقر**. وينبغي الالتزام بتوجيه الموارد المالية المتوفرة نتيجة لمساعدات تخفيف أعباء الديون للقطاعات الاجتماعية، كقطاعي الرعاية الصحية أو التعليم.

وتجد الإشارة إلى أن البنك الدولي نفسه لا يملك من الموارد ما يُمكنه من إلغاء جميع الديون دون أن يقلص ذلك بشدة من قدرته على إقراض بلدان فقيرة أخرى. ولا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن زيادة تخفيف أعباء الديون ـ من خلال رفع مستوى المساعدات ـ إلا من قبل حكومات البلدان المانحة، وبالتالي، من قبل دافعي الضرائب في هذه البلدان.

الشكل 3-1: خريطة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

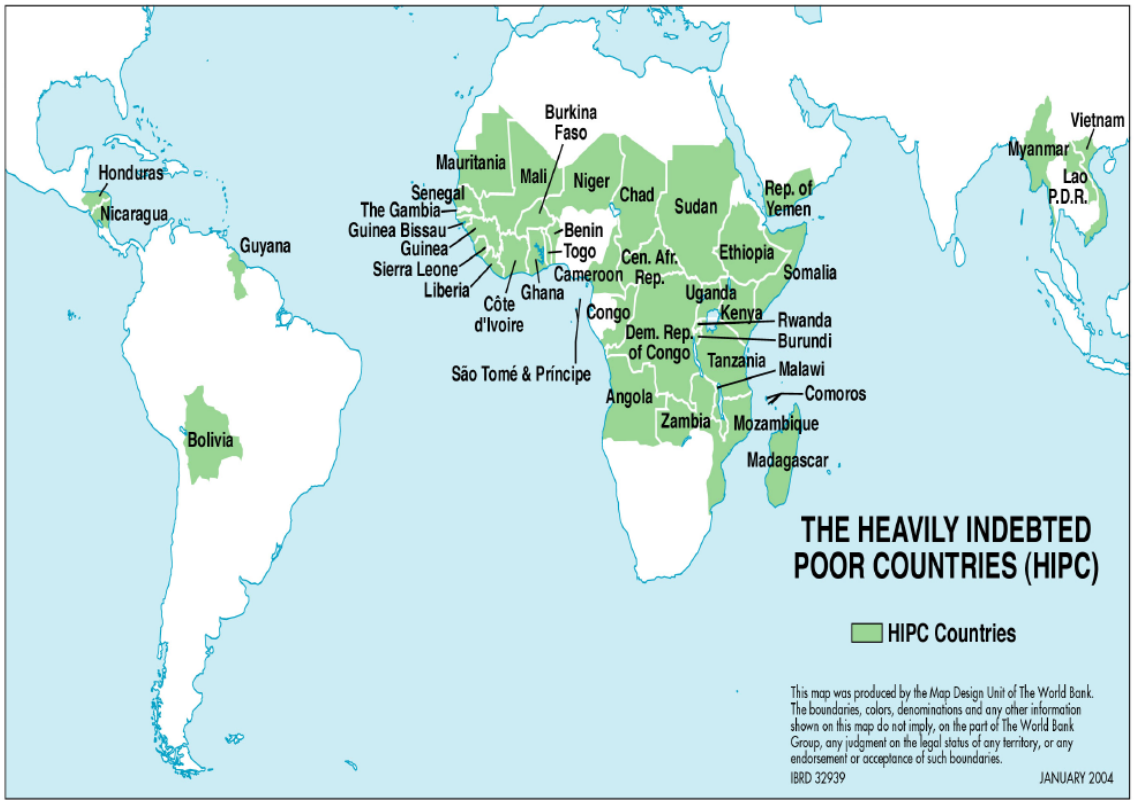

← **لمتابعة التقدّم الحاصل في مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/debt

وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء (PRSPS)

في عام 1999، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إجراءات إنمائية جديدة ترتكز على منهج إطار التنمية الشامل. وطلب البنك والصندوق من حكومات أشدّ البلدان فقراً صياغة وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء الخاصة بها، بحيث تحدد الخطوط العريضة لسياساتها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكُلّي، وكذلك سياستها وبرامجها الهيكلية والاجتماعية اللازمة لتشجيع تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء. وينخرط ما يزيد على 60 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل في الوقت الحالي في إجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. حيث تقوم الحكومة المعنية بإعداد هذه الوثائق من خلال عملية تشاركية تضم منظمات المجتمع المدني وشركاء خارجيين في عملية التنمية.

تُعتبر وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء أداة فعالة تستهدف تحويل الرؤية الإستراتيجية الكلية لبلد ما إلى نشاط محكومٍ بإطارٍ زمني ومركّز من شأنه تخفيض أعداد الفقراء وتشجيع تحقيق النمو. وتقتضي وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء مصادقة مجلسي المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك لإتاحة الأساس لما يقدمانه من قروض بشروط ميسرة، وكذلك لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولا توجد خطة محددة لإعداد وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء للبلدان المعنية: بل ينبغي أن تعكس هذه الإجراءات الأوضاع والخصائص الخاصة بكل بلدٍ على حدة. بيد أن ثمة ستة مبادئ أساسية تشكّل مرتكزات لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.

إذ ينبغي على وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء أن تكون:

1. **مدفوعة باعتبارات البلد المعني** ـ ويشمل ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع الخطوات المتعلقة بالعمليات.
2. **موجّهة نحو تحقيق النتائج** ـ بحيث تركز على النتائج التي تحقق النفع للفقراء.
3. **شاملة** ـ حتى يمكنها إدراك طبيعة الفقر متعددة الأبعاد.
4. **ذات أولويات محددة** ـ بحيث يكون التنفيذ ممكناً من الناحيتين المالية والمؤسسية.
5. **موجّهة نحو إقامة شراكات مع آخرين** ـ بحيث تشمل مشاركة مُنسقة فيما بين الجهات الشريكة في عملية التنمية (الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية).
6. **مرتكزة على منظور طويل الأجل** لتخفيض أعداد الفقراء.

وهناك العديد من البلدان المعنية ليست في وضع يسمح لها في الوقت الحالي ـ ببساطة ـ بوضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء الخاصة بها بشكل كامل. ولتجنيب تلك البلدان مواجهة فترات تأخير مطولة أثناء سعيها للحصول على تخفيفٍ لمديونيتها أو مساعدات من صندوق النقد الدولي، يمكن للبلد المعني إعداد وثيقة مؤقتة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء (I-PRSP)، على أن يتم إعداد كامل الوثيقة في الوقت الملائم.

ثمة قبول واسع النطاق لمنهج وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ويجري تحسين إجراءاتها بشكل مستمر. وقد ساعد استعراض وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء في عامي 2002/2001 البلدان المعنية والجهات الشريكة معها على تحديد أفضل الممارسات.

البرلمانيون وإجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء

أصدر البرلمانيون الأفارقة الذين شاركوا في "منتدى وضع وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء" الذي عُقد في سبتمبر/أيلول 2001 إعلاناً مشتركاً ينص على أنه " **ينبغي عدم تهميش البرلمان في البلد المعني في عملية وضع وتنفيذ إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء**."

يمكن للبرلمانات ـ بصفة مبدئية ـ المشاركة في إجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء على مستويات عدة:

- من خلال سن تشريعات.
- من خلال دورها التمحيصي والإشرافي.
- بوصفها ممثلة عن الفئات المعنية في الدوائر الانتخابية التي يمثلونها.

كما تشارك البرلمانات في الغالب في المرحلة الأخيرة من إجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، وذلك نظراً لأنها في معظم بلدان العالم توافق على الموازنات الحكومية وترصد أعمال الحكومة.

على الرغم من ذلك، فإن دور البرلمانات في إجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ـ بصفة عامة ـ يُعتبر محدوداً، وثبت أن ذلك لا يزال يشكّل مبعثاً للقلق للعديد من الجهات الشريكة في التنمية. وأثارت عدة تقارير للبنك الدولي[i] هذه القضية، وذلك إلى جانب عددٍ من الجهات الشريكة في التنمية، كمجموعة (Utstein) للجهات المانحة الثنائية (المملكة المتحدة، وهولندا، وألمانيا، والنرويج) والاتحاد الأوروبي. كما أثار برلمانيون بصفة منفردة هذه القضية.

الشكل 3-2: الآليات الممكنة لمشاركة البرلمانيين في دورة وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء

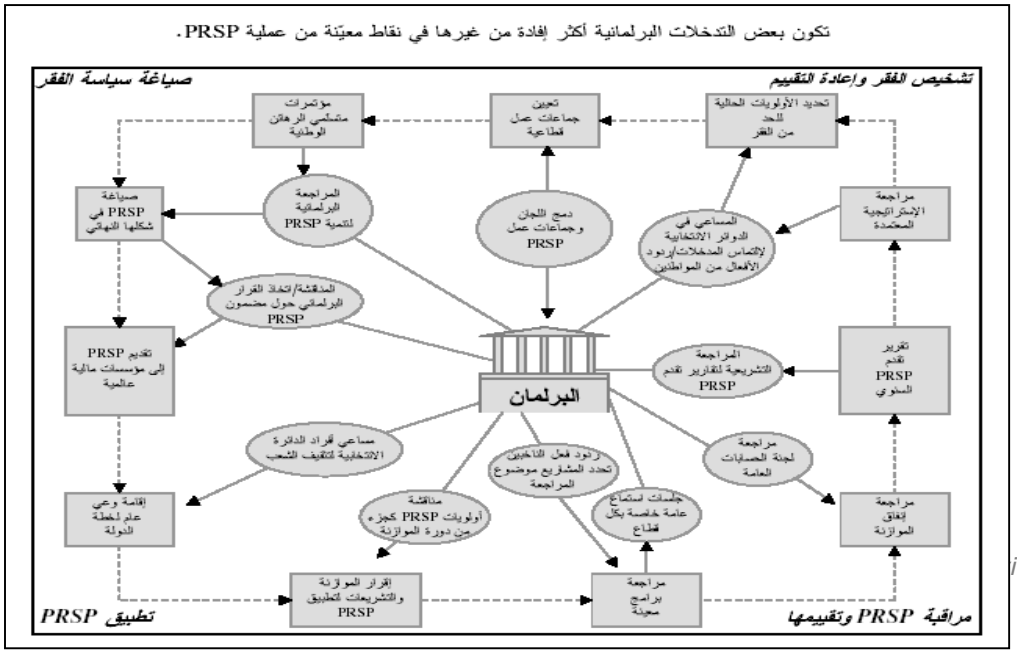

المصدر: *ille*

تشارك البرلمانات ـ في بعض البلدان ـ في إجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ومن الإنصاف إبراز تلك الأمثلة على "أفضل الممارسات":

- في **بوركينا فاصو**، تم رفع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء إلى البرلمان للمصادقة عليها قبل تقديمها رسمياً إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإقرارها.
- في **موريتانيا**، شارك برلمانيون كأعضاء في مجموعات العمل المعنية بوضع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، واللجنة المعنية برصد إجراءات وضع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. وأجرى البرلمان مداولات مع منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني والجهات الشريكة في التنمية قبل الموافقة على وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء.
- في **هندوراس ونيكاراغوا**، لعب البرلمانيون بصفة منفردة أدواراً هامة ونشطة في إجراءات التشاور المعنية بوثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. وأنشأ برلمانيون في نيكاراغوا أيضاً لجنة تُعنى بوثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء.
- في **موزامبيق**، يوثّق تقرير سنوي بشأن الفقر مدى التقدّم المُحرز في وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ومن ثم يتم رفعه مع الموازنة إلى البرلمان.
- في **النيجر**، شارك المجلس الوطني منذ البداية في عملية وضع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. كما شارك أعضاء في المجلس في مجموعات تُعنى بمحاور التركيز لتغطية المجالات الأساسية ذات الشواغل والاهتمامات الإنمائية. ووافق مجلس الوزراء على الوثيقة النهائية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ومن ثم تم رفعها إلى المجلس الوطني للمداولة.

استناداً إلى "استعراض منهج وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء: "تجارب مبكرة مع الوثيقة المؤقتة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء والوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء"، المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي، مارس/آذار 2002.
يمكن الإطلاع على الإستراتيجيات السالفة الذكر على: www.worldbank.org/prsp

- **للمزيد على المعلومات بشأن البرلمانات وإجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء**، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.worldbank.org/poverty/strategies/review/semseries/parliam.html
- **للوصول إلى قائمة بالوثائق كاملة النصوص على شبكة الإنترنت بشأن البرلمانات وإجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء**، يرجى زيارة موقع معهد البنك الدولي على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/wbi/governance/parliament/resources.html
- **للمزيد من المعلومات بشأن وثائق الإستراتيجيات الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/prsp
- **يتاح موجز مقتضب بشأن "أفضل الممارسات لصياغة وتنفيذ وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء" على شبكة الإنترنت على:** www.worldbank.org/poverty/strategies/review

إستراتيجية المساعدة القُطرية (CAS)[ii]

بناءً على عمل الإطار الإستراتيجي للبلد المعني، تستهدف إستراتيجية المساعدة القُطرية:

- **تقييم الأولويات** في البلد المعني **وتحديد المجالات الأساسية** التي يمكن لمساعدات البنك الدولي أن تحقق فيها أكبر الأثر في تخفيض أعداد الفقراء. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في إستراتيجية المساعدة القُطرية في تناول القضايا المعنية بنظام إدارة القطاع العام .
- **أن تكون الوثيقة الرئيسية التي تحدد نوع ومستوى المساندة** التي سيتلقاها البلد المعني من البنك الدولي (ولاسيما مساعدات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية).
- **أن يجري إعدادها بالتعاون مع الحكومة المعنية وأصحاب المصالح المباشرة الآخرين** على نحو تشاركي. وتساعد هذه المشاركة في تحسين جودة المشروعات وفعاليتها واستمراريتها في البلدان المعنية، كما أدت إلى تدعيم التزام أصحاب المصالح المباشرة بهذه المشروعات.
- **ليست وثيقة يجري التفاوض عليها.** يتم إبراز أية اختلافات بين أجندة البلد المعني وهذه الإستراتيجية التي يدعمها البنك الدولي في وثيقة إستراتيجية المساعدة القُطرية.

البنك الدولي يتشاور مع برلمانين منفردين في البرازيل بشأن إستراتيجية المساعدة القُطرية الخاصة بفترة السنوات 2004-2007

بالاتفاق مع الحكومة البرازيلية، اضطلع الفريق القُطري في البرازيل بإجراء مشاورات تحضيرية لإعداد إستراتيجية المساعدة القُطرية هذه مع أعضاءٍ في الكونغرس، وحكام الولايات، وأمناء عددٍ من الولايات، وأعضاء مجلس التنمية الاجتماعية والاقتصادية (CDES)، والأوساط الأكاديمية، وممثلين عن المجتمع المدني، وأعضاء من المجتمع الدولي (السفارات، ومنظمات المعونة المتعددة الأطراف الأخرى)، وأعضاء في المنظمات الشبابية، وممثلين عن النقابات، وقادة الكنائس الكاثوليكية (CNBB). وجرى عقد هذه الاجتماعات في الفترة من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2003، حيث شملت المشاورات عقد عشرات الاجتماعات مع مئات الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تشاور معنيون من موظفي مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ـ أثناء إعداد إستراتيجية القطاع الخاص في إطار إستراتيجية المساعدات القُطرية ـ مع ممثلين عن القطاع الخاص، والقطاع المالي، والرابطات الصناعية.

أكدت **المشاورات مع الأوساط الأكاديمية وأعضاء الكونغرس** على أولويات تتراوح من ضرورة انتهاج إصلاحات في الاقتصاد الجزئي، كتحسين مناخ الاستثمار بغية تشجيع النمو وخلق فرص عمل جديدة، إلى ضرورة إصلاح قطاع الزراعة ومساندة الزراعة العائلية. وكان هناك اتفاق عام بأن الحكومة الجديدة قد حققت نجاحاً في سياسات الاقتصاد الكُلّي التي تستهدف تثبيت أوضاع الاقتصاد، ولكن من الضروري إجراء إصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي حتى يتسنى إزالة التشوهات والقيود اللوجيستية، وتدعيم البيئة التنظيمية.

تشرع إستراتيجية المساعدة القُطرية هذه في تطبيق ***منهج يقوم على تحقيق النتائج*** ويرتكز على الأهداف والأولويات القُطرية الموضحة في الخطة متعددة السنوات للحكومة، والمرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ووضعت هذه الإستراتيجية معايير إرشادية لعامي 2007 و 2015 فيما يتعلق بمنافع الرفاهة الإنسانية، وقابلية الاستمرار الاجتماعية والبيئية، والقدرة على المنافسة، وأداء الاقتصاد الكُلّي بما في ذلك معدلات النمو. كما تحدّد أيضاً أنشطة معينة يساندها البنك الدولي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن تحديد إطارٍ للرصد. وتوجز إستراتيجية المساعدة القُطرية لفترة السنوات 2004-2007 برنامجاً ***يسعى للحصول على تمويل جديد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى البرازيل يُقدر بنحو 7.5 بليون دولار أمريكي*** على مدى السنوات الأربع القادمة.

المشاورات المعنية بإستراتيجية المساعدة القُطرية في أوكرانيا ـ الماضي والحاضر

2000-2003: في إطار المشاورات المعنية بإستراتيجية المساعدة القُطرية ـ وبمساندة كاملة من الحكومة ـ التقى معنيون من موظفي البنك مع أكثر من 500 ممثل عن الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والاتحادات المهنية، وهيئات الفكر والبحث، والأوساط التجارية والاقتصادية، وبرلمانيين، وأعضاء في أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، ووسائل الإعلام.

2004-2007: تم إعداد إستراتيجية المساعدة القُطرية الجديدة الخاصة بأوكرانيا بالتعاون مع الحكومة، وبالتشاور مع المنظمات غيرالحكومية، وأعضاء البرلمان، وممثلين عن القطاع الخاص، ومجموعات المصالح الأخرى. وأثناء المشاورات مع أعضاء البرلمان، جرى تلقي تعليقات وملاحظات تقييمية بشأن مدى صلة أهداف إستراتيجية المساعدة القُطرية الجديدة بأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوكرانيا. ومن بين القضايا الرئيسية أثناء هذه المناقشة الإطار التشريعي للإصلاح الاقتصادي.

- **للمزيد من المعلومات بشأن المشاركة وإستراتيجية المساعدة القُطرية**، يرجى زيارة:
www.worldbank.org/participation/cas
- **للمزيد من المعلومات بشأن إستراتيجية المساعدة القُطرية ونظام إدارة القطاع العام**، يرجى زيارة:
www.worldbank.org/publicsector/cas

التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

تُعتبر مشاركة جميع قطاعات المجتمع ضرورية لنجاح عملية التنمية وتنفيذ أية إستراتيجية للمساعدة القُطرية. وتُعطي التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية سيطرة على القرارات والموارد لفئات المجتمعات المحلية. وتعمل هذه الفئات غالباً في إطار شراكة مع منظمات مساندة وجهات تقديم الخدمات متفاعلة مع حجم الطلب، بما في ذلك **أجهزة الإدارة الحكومية المحلية المنتخبة**، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات الحكومة المركزية. وتُعتبر التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية وسيلة ترمي إلى: تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية، وتنظيم النشاط الاقتصادي وإدارة الموارد، وتمكين الفقراء من أسباب القوة، وتحسين نظام الإدارة العامة، وتعزيز أمن أشدّ فئات المجتمع فقراً.

وتشمل المساندة المُقدمة إلى التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية عادة ما يلي:

1. تدعيم وتمويل فئات المجتمعات المحلية التي تخضع للمساءلة وتقوم على اشتمال الآخرين، أو منظمات المجتمعات المحلية.
2. تسهيل قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، وباطراد من خلال تكنولوجيا المعلومات.
3. تكوين صلات وظيفية بين منظمات المجتمعات المحلية والمؤسسات الرسمية؛ وتهيئة بيئة مؤاتية من خلال الإصلاحات الملائمة للسياسات والمؤسسات، بما في ذلك الإصلاحات الرامية لتحقيق اللامركزية، وتشجيع إطار قانوني وتنظيمي ملائم؛ وإعداد سياسات قطاعية سليمة ومؤسسات قطاعية مستجيبة، إضافة إلى جهات القطاع الخاص المعنية بتقديم الخدمات.

التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية وَثِيقُة الصِّلَةِ بالعديد من القطاعات. **وإمكانية تطور التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية أكبر في مجال السلع والخدمات التي تتم على نطاق صغير وغير مُعقدة وتتطلب تعاوناً على الصعيد المحلي**، مثل سلع النفع العام (مثلاً، إدارة المراعي العامة وأنظمة الري باستخدام الموارد المائية السطحية)، والسلع المدنية (مثلاً، الدعوة العامة والرصد الاجتماعي).

- **للمزيد من المعلومات بشأن التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية**، يرجى زيارة: www.worldbank.org، ثم الضغط على موضوعات ومناطق، التنمية الاجتماعية، التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية
- **للإطلاع على إستراتيجيات المساعدة القُطرية الخاصة بكل بلدٍ على شبكة الإنترنت**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/cas

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

يلتزم البنك الدولي، إلى جانب 189 بلداً ومنظمات دولية أخرى، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، التي تستهدف تخفيض عدد الذين يعيشون تحت وطأة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، وإدخال تحسينات كبيرة في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين، والرعاية الصحية، فضلاً عن مكافحة الجوع والتدهور البيئي.

لا تزال منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بصفة عامة، أكثر مناطق العالم المُبشرة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في الوقت المحدد. ففي عام 1999، كان هناك حوالي 260 مليون شخص يعيشون على أقل من دولارٍ أمريكي واحد للفرد. ومن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم إلى 59 مليون شخص في عام 2015. وتقع منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على طرف نقيض من ذلك، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء من 300 مليون شخص في عام 1999 ليصل إلى 345 مليون شخص بحلول عام 2015. ولتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، تحتاج اقتصادات البلدان الأفريقية تحقيق معدل نمو متوسطه 7 في المائة سنوياً.

ولا يزال التحدي المتعلق بالفقر كبيراً، ولا يمكن للبنك الدولي مواجهته بمفرده. **حيث تشكّل تدفقات البنك الدولي أقل من خمسة في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات إلى البلدان النامية**. ففي عالم اليوم المترابط، لا يمكن إنجاز عمل وتقدّم حقيقي إلا من خلال ائتلافات فعالة توحد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والقطاعين العام والخاص، من أجل غرض واحد مشترك: وهو مكافحة الفقر.

في **قمتي الأمم المتحدة في مونتيري وجوهانسبرغ في عام 2002**، أتبع قادة دول العالم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بتعهدات ملموسة لزيادة فعالية المعونات وتحفيز النمو. ووافقت البلدان الغنية على الوفاء بارتباطاتها من خلال تعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية، وفتح أسواقها أمام البلدان الفقيرة، وتنسيق سياساتها وإجراءاتها الإنمائية. وقالت البلدان الفقيرة إنها ستضع سياسات سليمة موضع التنفيذ، وتعمل على ضمان سيادة القانون، والاستثمار في مواردها البشرية. ولذلك، فإن الجهات المعنية بالتنمية الدولية تعلم ما يتوجب فعله؛ فالتحدي الآن يكمن في ترجمة هذه الارتباطات إلى أفعال.

تُعتبر **هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية (PIW)** من بين الأمثلة على كيفية انخراط أعضاء الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي في العمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وبدأت هذه الهيئة في العمل على قضيتين بشكل تجريبي، على وجه الخصوص، وهما: التجارة والتعليم.

الأشكال 3-3 إلى 3-10: عرض عام للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة وجدوى هذه الأهداف

الشكل 3-3:

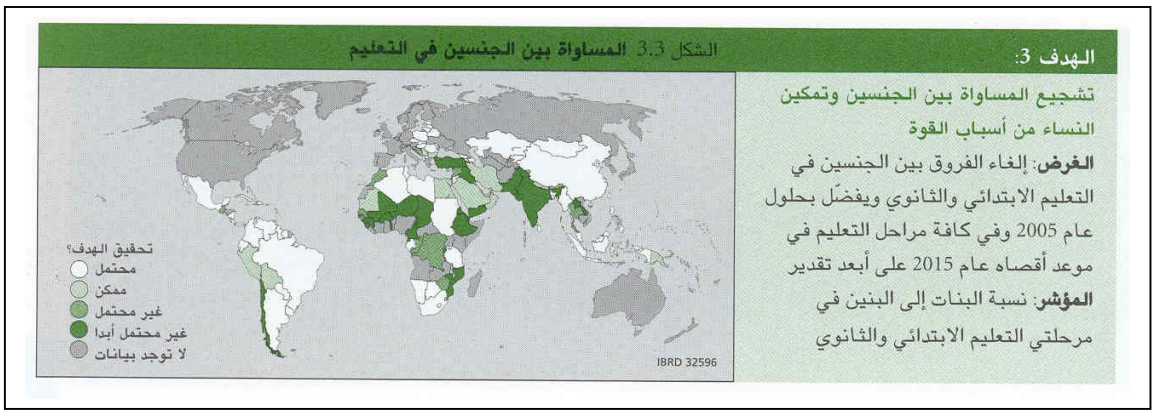

الشكل 3-4:

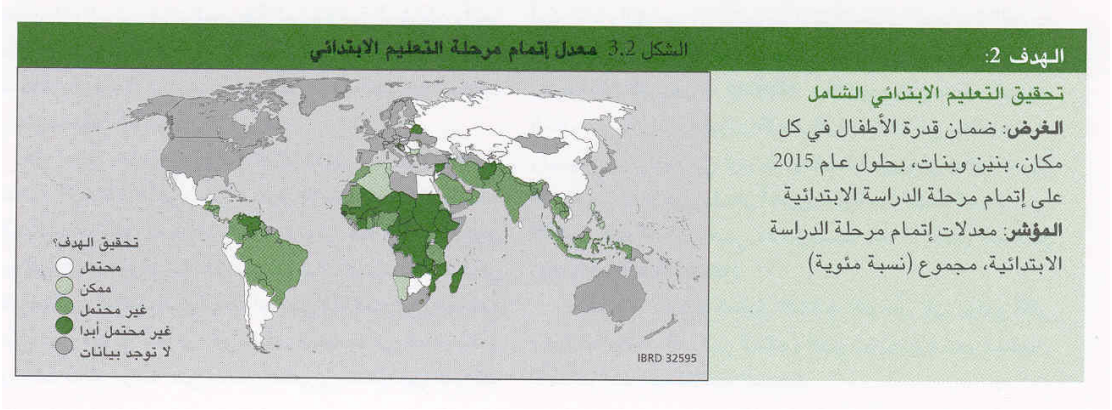

الشكل 3-5:

الشكل 3-6:

الشكل 3-7:

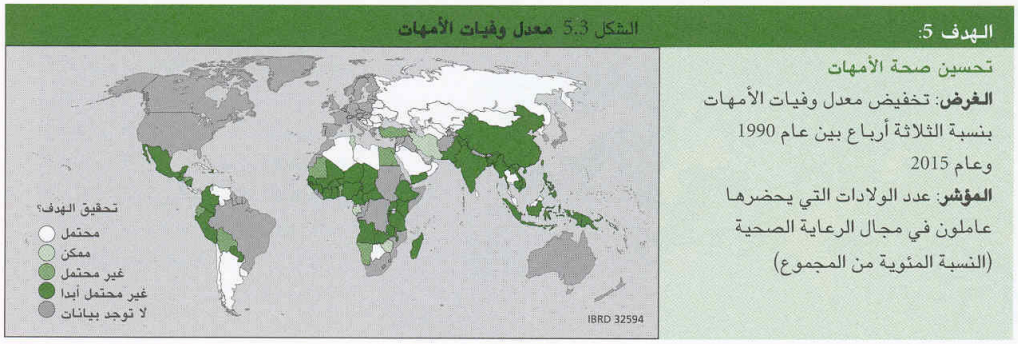

الشكل 3-8:

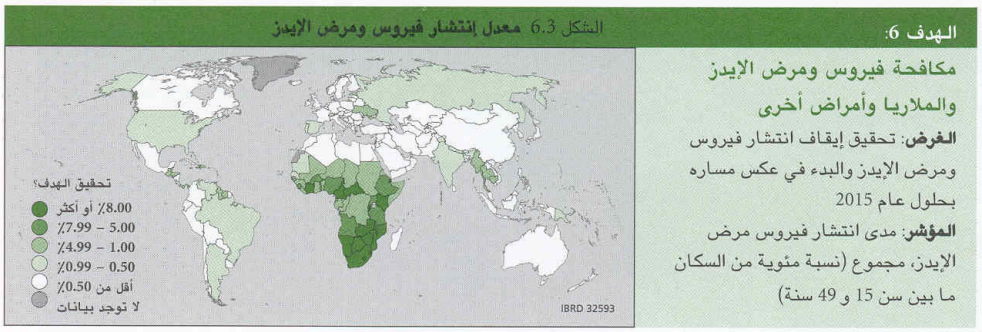

الشكل 3-9:

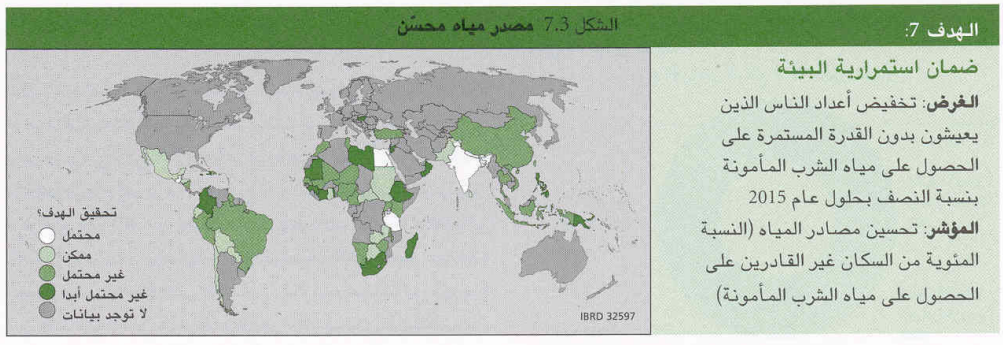

الشكل 3-10:

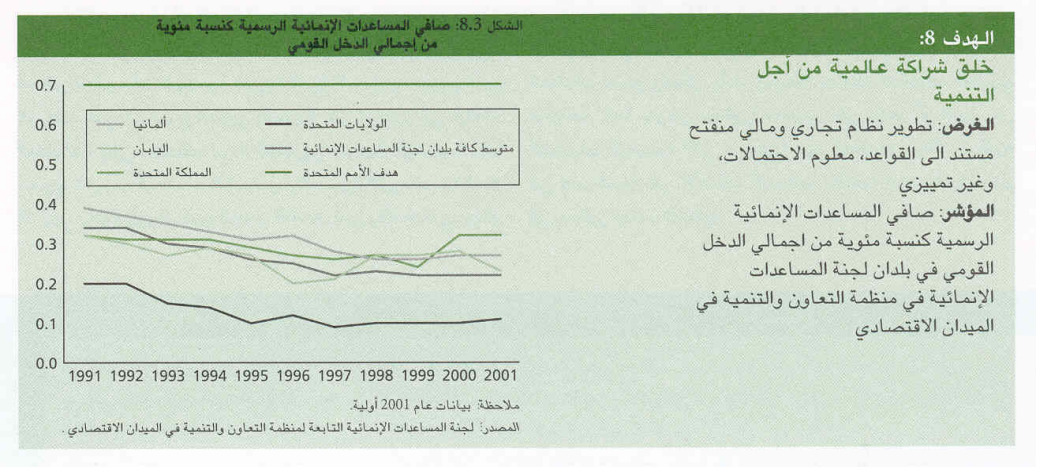

المصدر: جميع الأشكال الموضحة عالية مأخوذة من الفصل الثالث، التقرير السنوي للبنك الدولي، 2003

للمزيد من المعلومات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، يرجى زيارة: http://www.developmentgoals.org/، **أو زيارة:** www.millenniumcampaign.org

[i] على سبيل المثال، تقرير البنك الدولي المعني بمدى تقدّم إطار التنمية الشامل: "الوفاء بالوعد؟ التجارب المبكرة والقضايا الناشئة"، سبتمبر/أيلول 2001

[ii] يجري الإفصاح عن تقارير إستراتيجيات المساعدة القُطرية بشكل آلي للبلدان المستفيدة من مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية (ويشمل ذلك البلدان التي تُعرف بالبلدان "الخليطة"، التي تستفيد من مساندة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية). وإذا كان هناك أي اعتراض من البلد المعني أو كانت هناك حالات استثنائية، يمكن عدم الإفصاح بشكل كامل.

يتم ـ بطلب من حكومات البلدان المعنية ـ الإفصاح عن تقارير إستراتيجية المساعدة القُطرية للبلدان المعنية التي حصلت على مساندة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الجمهور. وفي أعقاب مناقشة مجلس المديرين التنفيذيين لإستراتيجية المساعدة القُطرية، يصدر البنك الدولي إشعار معلومات عامة بخصوص إستراتيجية المساعدة القُطرية (CPIN) ويتيحه على شبكة الإنترنت.

الفصل الرابع
البنك الدولي
في مجتمع التنمية العالمي

البنك الدولي في مجتمع التنمية العالمي

أثار العقد الأخير من السنوات الماضية قدراً كبيراً من التحديات أمام بلدان العالم النامية. فقد ازداد عدد الفقراء في بعض أشدّ البلدان تعرضاً للمعاناة في الوقت الذي انخفضت فيه تدفقات المعونات بالقيمة الحقيقية. مع أن التنمية القابلة للاستمرار تتطلب في الأمد الطويل لبنات سليمة على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى المستوى القُطري، تقع المسؤولية الرئيسية للتنمية على كاهل الحكومات

الوطنية. وهناك أيضاً الكثير من الأطراف الأخرى الفاعلة التي تتيح مساعدات إنمائية في إطار الشراكة مع برامج الحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية. وكذلك يلعب البنك الدولي دوراً إستراتيجياً وهاماً في عملية التنمية على مستوى العالم .

الشكل 4-1: عالم المساعدات الإنمائية

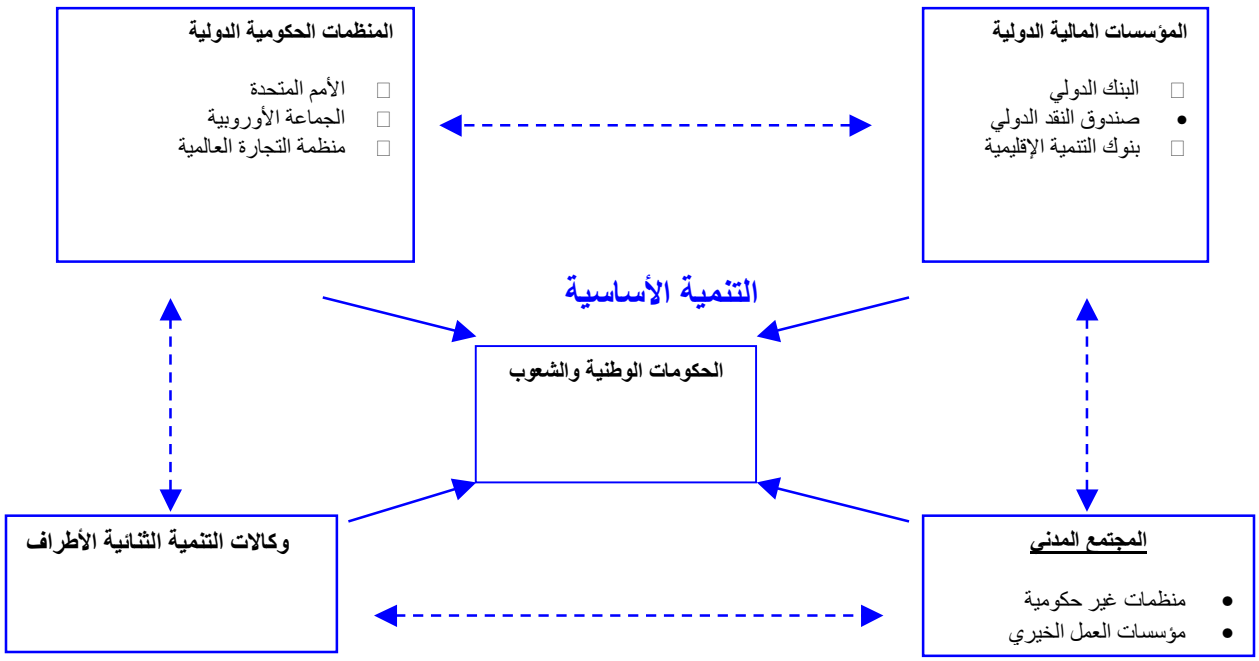

لمحة سريعة عن المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)

تُعتبر لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنتدى الدولي المعني بتحديد مستوى المعونات. في عام 2000، أتاح أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية ما يزيد على 95 في المائة من المعونات الدولية. ويتيح هؤلاء الأعضاء فئتين من المعونات: مساعدات إنمائية رسمية (ODA)، ومعونات رسمية (OA). وتتألف المساعدات الإنمائية الرسمية من قروض أو منح إلى البلدان أو الأقاليم النامية من حكومات البلدان المانحة ووكالاتها بغرض تشجيع تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهة. وفي حالة تقديم هذه المساعدات في شكل قروض، ينبغي تقديمها بشروط مالية ميسرة ـ مع مكّون منحة يصل إلى 25 في المائة أو أكثر، على أن يتم حسابها على أساس صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي في المستقبل بسعر خصم نسبته 10 في المائة.

أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية

أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، ولكسمبرغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ومفوضية الجماعات الأوروبية

الشكل 4-2: المساعدات الإنمائية الرسمية واحدة من بين العديد من مصادر التمويل للبلدان النامية

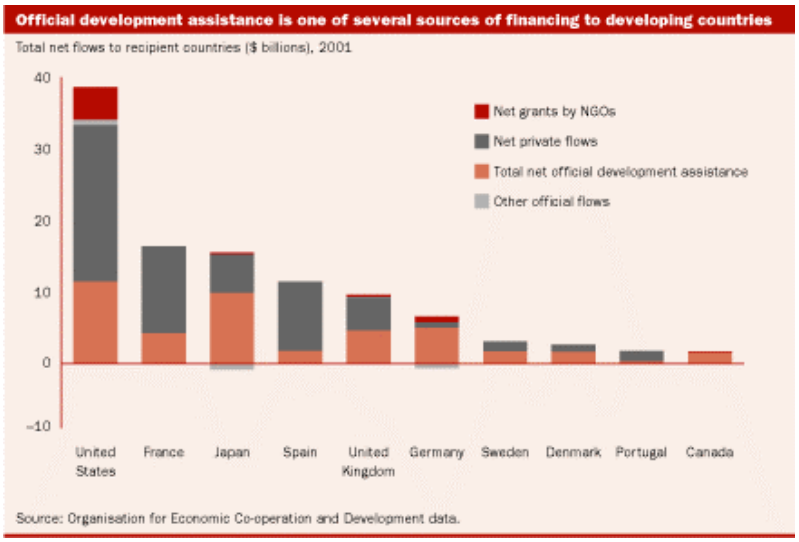

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي

بعد الحفاظ على استقرار مستوى تدفقات المعونات على مدى ثمانينيات القرن العشرين، شهدت السنوات العشر الأخيرة انخفاضاً حاداً بالقيمة الحقيقية في تدفقات المعونات. وبحلول عام 2000، كان مستوى المعونات قد انخفض بنسبة 10 في المائة عن مستوى عام 1990 أو بعبارة أخرى انخفاضه بنسبة 0.22 في المائة من الدخل القومي لجميع الجهات المانحة مجتمعة وهو ما يمثل هبوطاً قياسياً لا سابقة له. بيد أن السنتين الأخيرتين قد شهدتا تغيراً عكسياً في هذا الاتجاه. ففي عام 2002، ارتفع مستوى المعونات التي يتيحها أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية بنسبة 7.2 في المائة بالقيمة الحقيقية، وإذا ما تم الوفاء بالالتزامات الحالية، فمن المرجح أن تزداد بنسب مماثلة في عام 2006. بيد أن هذه الزيادة تُعزى للأسف الشديد وإلى حد كبير - إلى كلٍ من تخفيف أعباء الديون (غير المشمول أصلاً في هذه الحسابات) واستجابة الجهات المانحة للأزمات في كل من أفغانستان والعراق.

الشكل 4-3: صافي قيم المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2003

Chart 1: Net ODA in 2003 - amounts

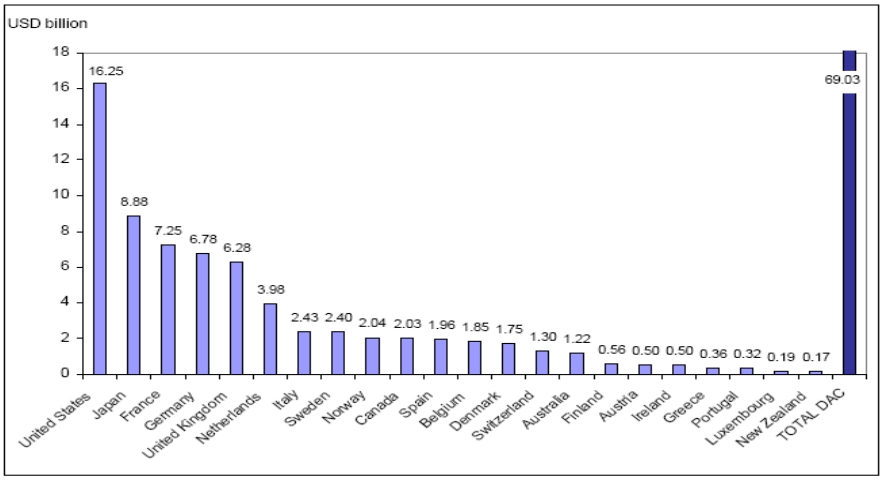

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي

في مونتيري في مارس/آذار 2002، التزمت الجهات المانحة بتقديم ما تُعتبر أكبر زيادة مئوية متعددة السنوات في المعونة بالقيمة الحقيقية في تاريخ لجنة المساعدات الإنمائية. وإذا ما تم الوفاء بهذه الالتزامات، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية سترتفع تقريباً من مستوى 55 بليون دولار أمريكي أثناء السنوات القليلة الأخيرة إلى حوالي 75 بليون دولار أمريكي (بأسعار الصرف والأسعار السائدة في عام 2002) بحلول عام 2006. وسيشكّل ذلك زيادة تبلغ نسبتها 0.29 في المائة من إجمالي الدخل القومي للجهات المانحة، وذلك مقابل 0.22 في المائة لعام 2001. ومن المتوقع أن تأتي معظم هذه الزيادات المطلقة خلال فترة السنوات 2002-2006 من خمس جهات مانحة أساسية أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، وذلك على أساس التصريحات العامة التي أُطلقت في مونتيري في أعقاب المؤتمر. فعلى سبيل المثال، أعلن الاتحاد الأوروبي خططاً من شأنها زيادة مساعداته لتصل إلى ما متوسطه 0.39 في المائة من إجمالي الدخل القومية لبلدانه الأعضاء بحلول عام 2006، وثمة بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي ترى إمكانية حدوث زيادات إضافية في المعونات. كما اقترحت الولايات المتحدة زيادات في مساهماتها السنوية بمبلغ خمسة بلايين دولار أمريكي لصالح حساب التحدي الألفي، وكذلك مبلغ يقل قليلاً عن بليوني دولار أمريكي لصالح مبادرة مكافحة فيروس ومرض الإيدز بحلول عام 2006.

الشكل 4-4:
الجدول 2-1: المساعدات الإنمائية الرسمية المتوقعة في عام 2006
(بلايين الدولارات الأمريكية بأسعار الصرف والأسعار السائدة في عام 2003)

	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2003	المساعدات الإنمائية الرسمية المتوقعة في عام 2006	الزيادة
الولايات المتحدة	15.8	20.9	5.1
إيطاليا	2.4	5.1	2.7
المملكة المتحدة	6.2	8.2	2.1
ألمانيا	6.7	8.4	1.7
فرنسا	7.3	9.0	1.6
الإجمالي الفرعي	38.4	51.6	13.2
جميع الأعضاء الآخرين في لجنة المساعدات الإنمائية	30.1	35.3	5.2
الإجمالي	**68.5**	**86.8**	**18.3**

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي

يمثل الوفاء بكامل هذه الالتزامات تحدياً للكثير من البلدان الأعضاء، ولاسيما في ضوء ازدياد عجز الموازنات الذي شهدته هذه البلدان في الآونة الأخيرة، وحتى لو تم الوفاء بهذه الالتزامات، سيكون هناك عجز في مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية بمقدار 25 بليون دولار أمريكي عن المبلغ الإضافي المُقدر بحوالي 50 بليون دولار أمريكي اللازم للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وتخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.

بعض أحدث الاتجاهات في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية

حازت **القطاعات الاجتماعية** على قدرٍ أكبر من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية. وكان الارتفاع في مستوى المعونات الموجّهة إلى **نظام الإدارة العامة** والبرامج الاجتماعية الأخرى خلال تسعينيات القرن الماضي لافتاً للنظر بوجه خاص. حيث يغطي مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة تتفاوت من تشجيع حقوق الإنسان والرقابة على الانتخابات إلى تنمية المجتمعات المحلية، إضافة إلى وظائف الحكومة، كفرض الضرائب. وعلى النقيض، انخفضت المعونات الموجّهة إلى قطاعي الزراعة والصناعة.

هناك أيضاً عدة اتجاهات طويلة الأجل واضحة في الأشكال التي يجري بها تقديم المعونات. أولاً، ازدياد **نسبة مكّون المنح [في إجمالي المساعدات الإنمائية]**. فقد ارتفعت نسبة مكّون المنح الكلية في المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتيحها الجهات الثنائية الأطراف من 76 في المائة في 1980/1981 إلى 86 في المائة في 2001/2000، مما أدى بالتالي إلى تقليل آثار المساعدات الإنمائية الرسمية المتعلقة بمديونية البلدان النامية إلى حدٍ أدنى. وَيَتَمَثَّل الاتجاه الثاني في أشكال المعونات في تخفيض **ربط** ارتباطات المعونات بشراء السلع والخدمات من البلدان المانحة. أما الاتجاه الرئيسي الثالث فَيَتَمَثَّل في التحوّل بعيداً عن المعونات المُقدمة للمشروعات والبرامج إلى **التعاون الفني**، ويرتبط ذلك بالزيادة في نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الكلية الموجّهة إلى القطاعات الاجتماعية، نظراً إلى أن الإسهامات المُقدمة إلى تلك القطاعات (مثل: التعليم، والرعاية الصحية، ونظام الإدارة العامة) تأخذ بصفة عامة شكل مدخلات التعاون الفني، بما في ذلك مساهمات الخبراء، والمعلمين، وبرامج التدريب، والتجهيزات المصاحبة.[أ]

الشكل 4-5: إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، 2002-2003

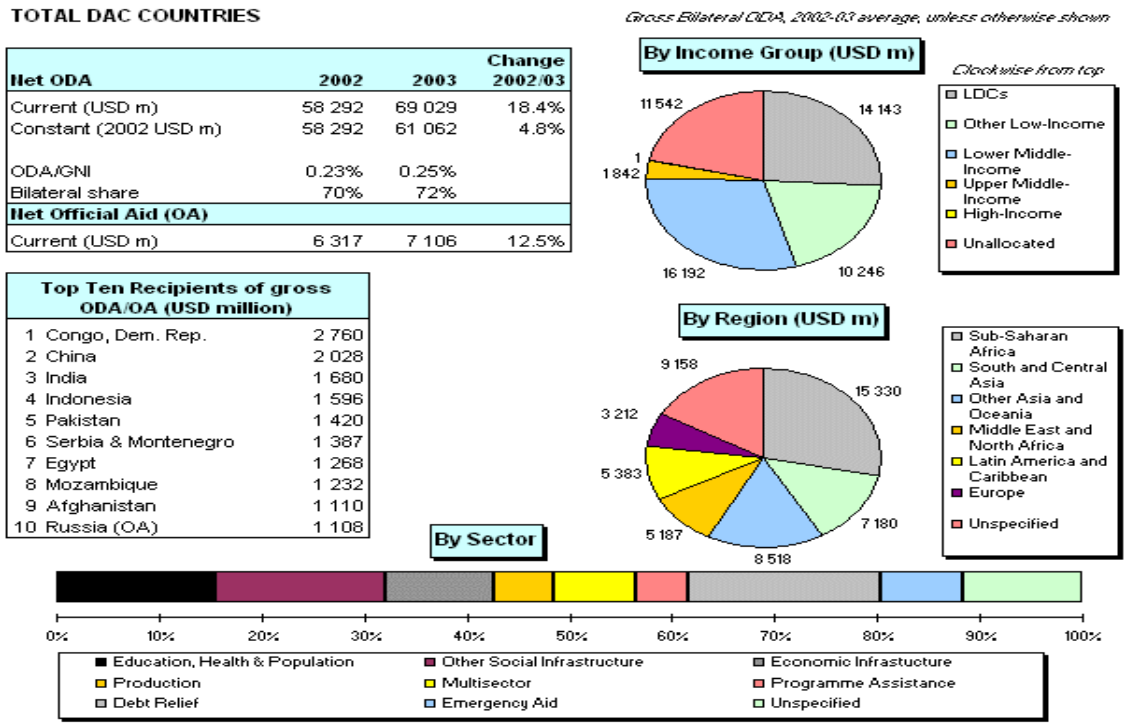

Source: OECD, DAC.
http://www.oecd.org/dac

المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي
http://www.oecd.org/dac

المؤسسات المالية الدولية

صندوق النقد الدولي (IMF)

أنشئ في عام 1944
عدد الأعضاء الحاليين: 184 بلداً
جهاز الموظفين: حوالي 2680 موظفاً من 141 بلداً

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: ما هي أوجه الاختلاف بينهما؟[ii]

البنك الدولي

- يسعى إلى تشجيع النمو الاقتصادي في أشدّ بلدان العالم فقراً
- يساعد البلدان النامية من خلال إتاحة موارد تمويلية طويلة الأجل لمشروعات وبرامج التنمية
- يتيح مساعدات مالية خاصة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية إلى أشدّ بلدان العالم النامية فقراً التي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي عن 865 دولاراً أمريكياً سنوياً
- يشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال مؤسسة التمويل الدولية ـ وهي إحدى الهيئات المنتسبة له
- يحصل على معظم موارده المالية من خلال الاقتراض من سوق السندات الدولية
- يمتلك رأس مال مصرّح به يبلغ 184 بليون دولار أمريكي تدفع منه البلدان الأعضاء 10 في المائة

صندوق النقد الدولي

- يشرف على النظام النقدي الدولي
- يشجع ثبات نظام الصرف وانتظام علاقات أسعار الصرف فيما بين بلدانه الأعضاء
- يساعد جميع البلدان الأعضاء ـ سواءً الصناعية أو النامية ـ التي تجد أنفسها في مواجهة صعوبات مؤقتة تتعلق بميزان المدفوعات، وذلك من خلال تقديم ائتمانات قصيرة إلى متوسطة الأجل
- يكمل احتياطيات العملات للبلدان الأعضاء من خلال تخصيص حقوق سحب خاصة (SDR)؛ ويبلغ عدد وحدات حقوق السحب الخاصة حتى اليوم 21.4 بليون وحدة صادرة إلى البلدان الأعضاء بحسب نسب حصص اكتتاباتها
- يسحب من موارده المالية، وبشكل أساسي من حصص اكتتابات البلدان الأعضاء
- يملك تحت تصرفه الآن حصص اكتتابات مدفوعة بالكامل تبلغ 145 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 215 بليون دولار أمريكي)

بعض الأمثلة على أوجه التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

- مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء
- قضايا التجارة

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: www.imf.org

بنوك التنمية المتعددة الأطراف

تتسم بنوك التنمية المتعددة الأطراف باتساع قاعدة عضويتها، بما في ذلك البلدان النامية المقترضة والبلدان المتقدمة المانحة. حيث إن عضوية تلك البنوك لا تقتصر على البلدان الواقعة في مناطقها المعنية. وعلى الرغم من أن لكل بنك من بنوك التنمية المتعددة الأطراف وضعه القانوني والتشغيلي المستقل الخاص به، إلا أن هناك مستويات مرتفعة من التعاون فيما بينها.

تتيح بنوك التنمية المتعددة الأطراف مساندة مالية ومشورة مهنية بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. كما تقدّم هذه البنوك موارد تمويلية لأغراض التنمية من خلال ما يلي:

- **قروض طويلة الأجل** ـ على أساس أسعار الفائدة السائدة في السوق. ولتمويل هذه القروض، تقترض بنوك التنمية المتعددة الأطراف من أسواق رؤوس الأموال الدولية، ومن ثم تقوم بإقراضها إلى الحكومات المقترضة في البلدان النامية.
- **قروض طويلة الأجل للغاية (جرت العادة على تسميتها اعتمادات)**، وتقل أسعار الفائدة على تلك القروض عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق. ويجري تمويلها من خلال المساهمات المباشرة لحكومات البلدان المانحة.

- **تمويل المنح** ـ تتيحه بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف أيضاً بصفة أساسية لأغراض المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية أو إعداد المشروعات.

يشير مصطلح "بنك التنمية المتعددة الأطراف" في العادة إلى مجموعة البنك الدولي **وأربعة بنوك تنمية إقليمية**، هي:

- **البنك الأفريقي للتنمية**: www.afdb.org
- **البنك الآسيوي للتنمية**: www.adb.org
- **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير**: www.ebrd.org
- **مجموعة بنوك التنمية للبلدان الأمريكية**: *www.iadb.org*

في أوائل تسعينيات القرن العشرين، كان البنك الدولي أكبر مصدر للتمويل المتعدد الأطراف للبلدان النامية. **وتتيح بنوك التنمية الإقليمية الرئيسية مجتمعة في الوقت الحالي المستوى نفسه من الموارد التي يتيحها البنك الدولي.**

أمثلة على برامج مشتركة بين البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف

- **شبكة التنمية العالمية (GDN).** تضم الجهات الشريكة في شبكة التنمية العالمية أيضاً مجموعة متنوعة من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف (البنوك الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا (PACT)، ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية (مثل: مؤسسة فورد الخيرية، ومؤسسة MERCK الخيرية) www.gdnet.org
- **مبادرة حوض نهر النيل** http://www.nilebasin.org
- **البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز في أفريقيا (MAP)** www.worldbank.org/afr/aids/map.htm

بنوك التنمية دون الإقليمية

يُصنف عدد من بنوك التنمية دون الإقليمية، التي أنشئت لأغراض التنمية، أيضاً على أنها بنوك متعددة الأطراف، وذلك نظراً لكونها مملوكة لمجموعة من البلدان (عادة ما تكون بلداناً مقترضة وليست جهات مانحة). وتشمل **بعض أمثلة** بنوك التنمية دون الإقليمية ما يلي:

- مؤسسة الأنديز الإنمائية (CAF): www.caf.com
- البنك الكاريبي للتنمية (CDB): www.caribank.org
- بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (CABEI): www.bcie.org
- بنك شرق أفريقيا للتنمية (EADB): www.transafrica.org
- بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD): www.boad.org
- بنك وسط أفريقيا للتنمية (BEDEAC)
- مؤسسة الكومنولث للتنمية (CDC):www.cdcgroup.com
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA): www.badea.org

أمثلة للتعاون

- بنك **غرب أفريقيا للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا** شريكان في مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تشارك **مؤسسة الأنديز الإنمائية** في مشروعات مشتركة مع **مؤسسة التمويل الدولية** من خلال التمويل المشترك لبنك (Banco de la Microempresa S.A.) ـ بيرو، وهو أحد البنوك التجارية التابعة للقطاع الخاص الذي بدأ نشاطه كمنظمة غير حكومية. وحتى ديسمبر/كانون الأول 2001، بلغ عدد عملائه الحاصلين على قروض بالغة الصغر 77942 عميلاً، أغلبهم من النساء.
- من المتوقع أن يقوم **بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي** بإتاحة تمويلٍ مشتركٍ يبلغ 2.35 مليون دولارٍ أمريكي لمشروع وافق عليه البنك الدولي في الآونة الأخيرة (أكتوبر/تشرين الأول 2003) في هندوراس، يستهدف تحسين مناخ الاستثمار في البلاد، وتعزيز إنتاجية الشركات وقدرات التصدير.

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى (MFIs)

يُعتبر العديد من البنوك والصناديق الأخرى التي تتيح قروضاً إلى البلدان النامية أيضاً مؤسسات إنمائية متعددة الأطراف، وجرت العادة على تجميعها معاً على أنها مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف. **إلا أنها تختلف عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف من حيث إن لها هيكل ملكية/عضوية أضيق نطاقاً أو من حيث تركيزها على قطاع أو أنشطة محددة،** ويتم أيضاً تخطيط عمليات تمويل مشتركة مع هذه المنظمات. ومن بين هذه البنوك والصناديق ما يلي:

- **المفوضية الأوروبية** (EC)، **والبنك الأوروبي للاستثمار** (EIB)
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** (IFAD)
- **البنك الإسلامي للتنمية** (IDB)
- **صندوق التنمية الاسكندنافي** (NDF)، **بنك الاستثمار الاسكندنافي** (NIB)
- **صندوق الأوبك للتنمية الدولية** (صندوق الأوبك)

الأمم المتحدة

يتعاون البنك الدولي والأمم المتحدة في مجالات اقتصادية واجتماعية ذات اهتمام مشترك منذ تأسيس المنظمتين (1944 و 1945 على التوالي). وبالإضافة إلى وجود أجندة مشتركة، لدى البنك الدولي والأمم المتحدة عضوية مماثلة.

تحددت **العلاقة الرسمية** بين البنك الدولي والأمم المتحدة بموجب اتفاق جرى توقيعه في عام 1947 **يعترف بالبنك الدولي كوكالة متخصصة مستقلة في إطار منظومة الأمم المتحدة** وكعضو ومراقب في العديد من هيئات الأمم المتحدة، وتعمل هذه العلاقة على النحو التالي:

- **على الصعيد التنفيذي**، يشارك رئيس البنك الدولي والأمين العام للأمم المتحدة في حوارٍ متواصلٍ بشأن قضايا رئيسية كاستئصال الفقر، وبناء القدرات في أفريقيا، وقضايا إنسانية وقضايا ما بعد انتهاء الصراعات، وحقوق الإنسان، والتمويل من أجل التنمية. كما يشارك رئيس البنك أيضاً في مجموعة متنوعة من محافل الأمم المتحدة.
- **على الصعيد السياسي**. للبنك الدولي ـ مثله مثل الدول الأعضاء ـ وضعية مراقب في العديد من هيئات الأمم المتحدة (بما في ذلك الجمعية العمومية) التي تتناول قضايا تؤثر على عمله (مثل، القضايا المتعلقة بالفقر، وفيروس ومرض الإيدز، ومشاركة النساء في عملية التنمية، ونظام الإدارة العامة، والمجتمع المدني، والبيئة.
- **على صعيد العمليات**. يعمل البنك الدولي مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى في الأعمال المتعلقة بمشروعاته من خلال تنسيق السياسات، وتنفيذ المشروعات، والتمويل المشترك، وتنسيق المعونات. على سبيل المثال، يُعتبر البنك الدولي واحداً من بين ست جهات راعية مشاركة في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز، ويبلغ مجموع إسهاماته حتى الآن أكثر من 800 مليون دولار أمريكي في مكافحة فيروس ومرض الإيدز. ويساعد البنك الدولي في التحضير لجميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ويشارك فيها، وبوصفه عضواً نشطاً في فرق العمل التي يجري تأسيسها لمتابعة ما يترتب على مؤتمرات الأمم المتحدة، يساعد البنك الدولي في تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها على الصعيد القُطري.

أمثلة على برامج مشتركة مع الأمم المتحدة (UN)

برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز (UNAIDS)

يُعتبر البنك الدولي إحدى الجهات التي شاركت في رعاية وتأسيس برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز في عام 1996. حيث يعد هذا البرنامج مشروعاً مشتركاً مُبْتَكَرًا لأسرة الأمم المتحدة يسعى إلى توحيد الجهود والموارد من ثمان منظمات تابعة للأمم المتحدة. وبوصفه الداعم الرئيسي للعمل المعني بمكافحة فيروس ومرض الإيدز على مستوى العالم، يضطلع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز بقيادة ودعم ومساندة توسيع نطاق الاستجابة التي تستهدف منع انتقال فيروس الإيدز، وإتاحة الرعاية والمساندة، وتخفيض إمكانية تعرض الأفراد والمجتمعات المحلية لمخاطر الإصابة بفيروس ومرض الإيدز، وتخفيف حدة الآثار الناجمة عن هذا الوباء.

يُعتبر البنك الدولي واحداً من بين أكبر مصادر التمويل في منظومة الأمم المتحدة في برنامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز. ففي السنوات الخمس الأخيرة، قدّم البنك الدولي ارتباطات بمبلغ 1.5 بليون دولار أمريكي من خلال منح وقروض واعتمادات إلى برامج لمكافحة فيروس ومرض الإيدز. وانعكست الطبيعة متعددة القطاعات لفيروس ومرض الإيدز - وحتى نهاية السنة المالية 2001 - على ما يرعاه البنك الدولي من برامج متعددة البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، ومشروعات التعليم والنقل والتنمية الحضرية وإمدادات المياه والصرف الصحي. **وفيما يتعلق بأشدّ بلدان العالم فقراً، من الممكن أن يصل ما يقدّمه البنك الدولي من مساندة عن طريق ذراعه المعني بالإقراض بشروط ميسرة دون أية فائدة (المؤسسة الدولية للتنمية) لإستراتيجيات مكافحة فيروس ومرض الإيدز إلى 100 في المائة من التمويل على هيئة منح.** ويعمل البنك الدولي مع شركائه لإتاحة تحليلٍ إستراتيجي، ومشورة بشأن السياسات، وخبرات عملية فنية أخرى على الصعيد القُطري. وكذلك يوجد مقر فريق مساندة الرصد والتقييم العالميين لمرض الإيدز (GAMET) في المقر الرئيسي للبنك الدولي. كما يعمل البنك الدولي أيضاً على الاستفادة من المعارف الحالية لما يثبت نجاحه في مجال العلاج المضاد للفيروسات الرجعية (ART).

← **للمزيد من المعلومات، والحصول على مراجع ومصادر معلومات بشأن فيروس ومرض الإيدز،** يرجى زيارة: www.unaids.org ، **أو زيارة:** www.worldbank.org/aids

صندوق البيئة العالمية (GEF)

صندوق البيئة العالمية هو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والبنك الدولي. ويتيح هذا الصندوق منحاً وموارد تمويلية بشروط ميسرة لمواجهة التكاليف الإضافية المتفق عليها المرتبطة بأية تدابير تتخذ لتحقيق منافع بيئية عالمية في أربعة مجالات تركيز: تغيّر المناخ؛ والتنوع البيولوجي؛ والمياه الدولية؛ واستنفاد طبقة الأوزون. وفي عام 2001، أضيف إلى مجالات تركيز الصندوق مجال آخر يتعلق بتخفيض انبعاثات المواد الكيماوية السمية من خلال برنامج الملوثات العضوية الثابتة. كما أن الأنشطة التي من شأنها إبطاء أو إيقاف تدهور الأراضي، وبشكل رئيسي في شكل التصحر وإزالة الغابات، مؤهلة أيضاً للحصول على التمويل.

← **للمزيد من المعلومات،** يرجى زيارة موقع صندوق البيئة العالمية: www.worldbank.org/gef

التعليم للجميع

تشجيع التعليم ركن جوهري من أركان رسالة البنك الدولي التي تستهدف تخفيض أعداد الفقراء، لذلك يستمر البنك منذ عام 1963 في تقديم العون للنهوض بمستوى التعليم في البلدان النامية ، ولا يزال حتى اليوم أكبر ممول منفرد في العالم فيما يتعلق بتقديم التمويل الخارجي من أجل التعليم.

لا يزال ما يقرب من 115 مليون طفل خارج المدرسة، ثلثا هذا الرقم من الفتيات، وأغلبهم من الفقراء أو المحرومين بشكل أو بآخر، ويتسرب ثلث الأطفال الملتحقين بالدراسة من المدرسة قبل أن يلموا بمهارات القراءة والكتابة، وحتى أولئك الذين يكملون دراستهم يفشل الكثير منهم في تحصيل الحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة.

"التعليم للجميع" (EFA) هو التزام دولي يهدف إلى منح جميع الأطفال - بنين وبنات - في بلدان العالم النامية، تعليماً

مدرسياً أساسياً إلزامياً، يمتاز بجودته، ومجانيته. وبدأ تنفيذ برنامج "التعليم للجميع" في عام 1990، غير أنه في ظل تقدمه البطيء، أعيد تأكيده في سبتمبر/أيلول من عام 2000، على أنه يمثل "هدفاً إنمائياً للألفية الجديدة" يُرجى تحقيقه بحلول عام 2015. ويلزم البنك شراكة التعليم للجميع ـ على وجه التحديد ـ بالعمل على ضمان أن جميع الأطفال ولاسيما الفتيات منهم، والأطفال الذين يواجهون أوضاعاً صعبة، وأطفال الأقليات العرقية، يتمتعون بالقدرة على الالتحاق بالمدارس، وإتمام تعليمٍ أساسي مجاني وإلزامي وجيد النوعية. وإضافة إلى ذلك، يلزم البنك هذه الشراكة بالقضاء على التباينات والفروقات بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005. وتضم شراكة التعليم للجميع ائتلافاً واسع القاعدة من حكومات وطنية، ومنظمات كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجموعات المجتمع المدني، والروابط المهنية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع البنك الدولي المعني بالتعليم على شبكة الإنترنت: www1.worldbank.org/education
أو زيارة موقع التعليم للجميع على موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): www.unesco.org/education/efa/

المفوضية الأوروبية (EC)

المفوضية الأوروبية واحدة من بين أكثر الجهات المعنية بالتنمية أهمية على مستوى العالم. فمن الناحية المالية، أصبحت المفوضية الأوروبية شريكاً ومساهماً مهماً في صناديق البنك الدولي الاستئمانية. كما أن هناك العديد من برامج الشراكة بين المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، بما في ذلك شراكات إقليمية، وشراكات على مستوى محاور التركيز. **وفيما يلي أمثلة على برامج التعاون الرئيسية**:

1) شراكات على مستوى محاور التركيز

المفوضية الأوروبية والصندوق الاستئماني لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

منذ الوهلة الأولى، أبدت المفوضية الأوروبية دعماً قوياً لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولاسيما في مساندة البلدان المؤهلة في كل من: أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ. وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم ما يزيد على بليون يورو في صورة تخفيف لأعباء الديون. وتأتي الموارد المالية بشكل رئيسي من الموارد غير المخصصة لصندوق التنمية الأوروبي، وبدرجة أقل من موازنة الاتحاد الأوروبي.

وساندت المفوضية الأوروبية الاقتراح الرامي إلى تمديد شرط انتهاء المهلة لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نهاية عام 2004، وذلك حتى تسمح للبلدان المؤهلة المتبقية، ومعظمها متأثرة بصراعات أو تعاني من مشكلات المتأخرات الضخمة، بالانضمام إلى المبادرة.

وفي مارس/آذار 2000، وافق البنك الأوروبي للاستثمار (**EIB**) على تخفيفٍ لأعباء الديون بمبلغ 60 مليون يورو، وذلك في ظل الإطار المُحسّن لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويستخدم هذا المبلغ، إضافة إلى 10 ملايين يورو تمت الموافقة عليها بالفعل في عام 1998، في تقديم منحٍ إلى بلدان المؤهلة للمشاركة في مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على أن يتم منها تسديد قروضٍ معينةٍ قبل تاريخ الاستحقاق كان الاتحاد الأوروبي قد قدّمها. وفي ظل هذا الإطار المُحسّن، سيقوم البنك الأوروبي للاستثمار أيضاً بتقديم تخفيفٍ مبكرٍ بشأن خدمة أعباء الديون خلال الفترة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز.

برنامج اشتراك القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (PPMI)

في عام 1997، أسس البنك الدولي بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية برنامج اشتراك القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يقوما من خلاله بالتعاون بشأن مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، وتنمية القطاع الخاص في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ويستهدف هذا البرنامج تحقيق تعاون وتضافر بين أدوات وخبرات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وتشجيع تعاون وشراكة أوثق من خلال إعداد مشروعات مشتركة، والاضطلاع بدراسات وتحليلات، وتشجيع الاتصالات والتبادلات فيما بينهما.

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: http://www.ppmi.org

2) شراكات على المستوى الإقليمي

المكتب المشترك بين المفوضية الأوروبية/البنك الدولي بشأن جنوب شرق أوروبا (SEERECON)

افتتح مكتب جنوب شرق أوروبا (كمكتب مشترك) في يونيو/حزيران 1999 لمساعدة تنفيذ التفويض الممنوح للمفوضية الأوروبية والبنك الدولي لقيادة جهود التنسيق المعنية بالمعونات الثنائية والمتعددة الأطراف المُقدمة إلى دول البلقان في إطار قيادة الفريق التوجيهي الرفيع المستوى. حيث يستفيد هذا التفويض الخاص من العمل التعاوني القائم بين المفوضية الأوروبية والبنك الدولي على أساس كل بلد على حدة في هذه المنطقة. والمؤسستان مسؤولتان عن "تنسيق الأمور المتعلقة بتحقيق الانتعاش والإصلاح الاقتصاديين، وإعادة إعمار منطقة جنوب شرق أوروبا". ويشمل ذلك: تنسيق جهود الجهات المانحة وتعبئة المعونات من خلال مؤتمرات رفيعة المستوى للمانحين ومجموعات تشاورية للمانحين، وإجراء تحليلات اقتصادية، وتحديد وتقييم الاحتياجات، وتحديد معالم الإستراتيجيات والأولويات، وتقييم مدى التقدّم المُحرز، وتهيئة أوضاع ملائمة، وتنفيذ المشروعات.

← **للمزيد من المعلومات بشأن** موقع مكتب البنك الدولي ـ الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت: http://www.seerecon.org

3) توسع نطاق العضوية [الاتحاد الأوروبي]

على مدى السنوات القليلة الماضية، دخل البنك الدولي بنشاط في شراكات مع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية في إطار عملية توسيع نطاق عضويتهما. في حين تساند مجموعة البنك الدولي اعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي من خلال تنفيذ برامج قُطرية منفردة في البلدان الثمانية الأولى للانضمام (استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا، وسلوفينيا) فضلاً عن بلغاريا، ورومانيا، وتركيا. ويتيح البنك مساندة تتعلق بالخدمات الاستشارية، والحوار، والإقراض بشأن إصلاح السياسات وتنمية المؤسسات اللازمة لاعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى برامج مكملة في مجالات أخرى كالتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن إصلاح المعاشات التقاعدية.

منذ بدء عملية توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي، طلبت البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من البنك الدولي تركيز مساندته على جهودها الرامية إلى أن تصبح أعضاءً في الاتحاد. ولتحقيق هذه الغاية، تستعرض إستراتيجيات المساعدة القُطرية التي يعتمدها البنك الدولي بشأن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ـ بشكل تفصيلي ـ كيفية هيكلة هذه المساندة، مع الأخذ بالاعتبار المساندة التي يتيحها الاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية أوروبية أخرى.

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: http://www.worldbank.org/eca/euenlargement

← **للمزيد من المعلومات بشأن الشراكات بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبي**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/eu، التعاون والشراكات بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيز **التجارة لصالح التنمية**، وهي المنظمة الدولية الوحيدة على مستوى العالم التي تتعامل مع قواعد التجارة بين البلدان. وتحتفظ منظمة التجارة العالمية ـ التي أنشئت في عام 1995 ـ في حوزتها "باتفاقات الانضمام إليها" التي فاوضت معظم بلدان العالم التجارية بشأنها ووقعتها، ومن ثم صادقت عليها برلماناتها. وَيَتَمَثَّل الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في مساعدة منتجي ومصدري ومستوردي السلع والخدمات على ممارسة أنشطة أعمالهم دون أية عوائق. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حالياً 146 عضواً.

في عالم يتسم بالتكامل الاقتصادي في الوقت الحالي، يرتبط انفتاح التجارة في الغالب بازدياد النمو. ومن الممكن أن تكون التجارة والاستثمار بمثابة محركٍ قوي للتنمية.

ولتسهيل الاتصالات في هذا الشأن، جرى إنشاء موقع **مركز التجارة والتنمية على شبكة الإنترنت، وهو بمثابة نافذة يشترك في إدارتها البنك الدولي ـ منظمة التجارة العالمية** بهدف تقديم معلومات بشأن التجارة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويستهدف هذا الموقع أي شخص مهتم بقضايا التجارة، ولكنه يتيح أيضاً معلومات اتصال للمعنيين من المسئولين في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً سابقاً.

- **للمزيد من المعلومات بشأن مركز التجارة والتنمية**، يرجى زيارة موقع المعهد الدولي للتجارة والتنمية على شبكة الإنترنت: www.itd.org

للمزيد من المعلومات بشأن منظمة التجارة العالمية، يرجى زيارة: *www.wto.org*

وكالات التنمية الثنائية

يعمل البنك الدولي في إطار شراكة مع هيئات إنمائية في بلدان مختلفة بهدف ضمان تحسين تنسيق المعونات. ومن أمثلة ذلك:

الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (AusAID): www.ausaid.go.au
الوكالة النمساوية للتعاون الإنمائي: www.bmaa.gv.at/eza
الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA): www.acdi-cida.gc.ca
الوكالة الدنمركية للتنمية (DANIDA): www.um.dk
الوكالة الفنلندية للتعاون الإنمائي الدولي (Finland): www.global.finland.fi
الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD): www.afd.fr
الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ): www.gtz.de
وكالة المعونة الأيرلندية: www.irlgov.ie/iveagh/irishaid
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA): www.jica.go.jp
المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي: www.bz.minbuza.nl
الوكالة النيوزيلندية للمساعدات الإنمائية الرسمية (NZODA): www.mft.govt.nz/nzoda
الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي: www.norad.no
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA): www.sida.se
الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC): www.sdc-gov.ch
وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (DFID): www.dfid.gov.uk
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID): www.info.usaid.gov

للحصول على المزيد من المعلومات بشأن دور وأنشطة تلك الوكالات وغيرها في مكافحة الفقر، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت الذي يضم وصفاً ووثائق متعددة بشأن السياسات: http://poverty.worldbank.org/webguide/category/3

المجتمع المدني

يتفاعل البنك الدولي مع آلاف من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية. وتشمل هذه المنظمات: المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والجمعيات الدينية، وحركات الشعوب الأصلية، ومنظمات العمل الخيري. وتتفاوت هذه التفاعلات من منظمات ترصد عمل البنك الدولي بطريقة انتقادية، وأخرى تشرك البنك في مناقشات بشأن السياسات، إلى منظمات تتعاون بشكل نشط مع البنك الدولي في أنشطة عملياته.

الشكل 4-6: إسهامات المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها بلدان لجنة المساعدات الإنمائية إلى المنظمات غير الحكومية

(بملايين الدولارات الأمريكية)	2000	2001	2002
إسهامات المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية إلى المنظمات غير الحكومية من بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	1200	1137	1246
إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية	53749	52335	58724

التعاون مع المنظمات غير الحكومية (NGO)

تشهد المنح التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ازدياداً مطرداً. فعلى سبيل المثال، ارتفعت المنح من أكثر من 6 بلايين دولار أمريكي في عام 1995 إلى حوالي 10 بلايين دولار أمريكي في عام 2001. حيث جاء أكثر من نصف إجمالي المنح من منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة. ويعمل البنك الدولي مع المنظمات غير الحكومية على مدى سنوات عديدة، ويدرك أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في مجابهة التحديات التي تواجهها عملية التنمية. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في مدى التعاون بين البنك الدولي وأوساط المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم. ويأخذ ذلك شكل استشارات ومناقشات وشراكات. وتشارك المنظمات غير الحكومية أيضاً باطراد في مشروعات التنمية التي يموّلها البنك من خلال الدخول في شراكات مع الحكومات المعنية أو تلقي موارد تمويلية من خلال الصناديق الاجتماعية (للمزيد من المعلومات بشأن فرص التمويل في شكل المنح، انظر القسم الخاص بالصناديق الاجتماعية). وتضم الأمثلة المتعددة: رابطات سكان الأحياء، ورابطات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والجمعيات الدينية التي تقدّم خدمات على مستوى المجتمعات المحلية أو تضطلع بتنفيذ برامج إنمائية يموّلها البنك الدولي في إطار شراكة مع الحكومات المعنية.

وفيما يلي بعض الأمثلة:

- شملت جميع **التقييمات التي تمت مؤخراً** بشأن أنشطة المؤسسة الدولية للتنمية، والحراجة، والشعوب الأصلية إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المجالات.
- دُعيت **منظمات المجتمع المدني** للإدلاء بوجهات نظرها في الاستعراض الشامل الذي عقده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتجارب المتعلقة بوثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. وكان لذلك أثر في صياغة التوصيات التي خلص إليها هذا الاستعراض.
- **محفل التنمية** يساعد البنك الدولي على التواصل مع أصحاب المصالح المباشرة، ولاسيما المنظمات غير الحكومية، حيث يمثل ملتقى إلكترونياً للنقاش. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 1998، استضاف محفل التنمية **أكثر من 90 مناقشة إلكترونية عامة عالمية**.
- هناك الكثير من الأمثلة على **شراكات يموّلها البنك الدولي مع المنظمات غير الحكومية** ـ في مجالات مثل: صون الغابات، واللقاحات المضادة لفيروس ومرض الإيدز، واستئصال شلل الأطفال، وتخفيض أعداد الفقراء في المناطق الريفية، والائتمانات الأصغر.

يدرس الاتحاد الأوروبي حالياً سبلاً لزيادة مشاركة جهات فاعلة غير حكومية في تصميم مشروعات التنمية وتنفيذها.

وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق لامركزية بنود الموازنة المتعلقة بالتعاون:
2000: 4 ملايين يورو
2001: 3.2 ملايين يورو
2002: 5.8 ملايين يورو

<u>أمثلة على المشروعات/التعاون</u>

- تشجيع مساءلة الحكومة في الأرجنتين
- تمكين المنظمات النسائية في الصين من أسباب القوة
- التشاور مع المواطنين بشأن إستراتيجية المساعدة القُطرية في بيلاروس
- التواصل مع منظمات المجتمع المدني في المغرب
- مساندة سكان مجتمعات الغجر في أوروبا الشرقية
- الدخول في شراكات لتخفيض استخدام مبيدات الآفات في أفريقيا.

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/ngos . وللإطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن المشروعات السالفة الذكر، اختر "الدخول في شراكات" Partnering.

مؤسسات العمل الخيري

على مدى عقود من السنوات الماضية، عملت مؤسسات العمل الخيري في مجال القضايا المتعلقة بالصراعات، وعدم المساواة، والتنمية البشرية وتنمية المجتمع، وزيادة الفرص الاقتصادية. وفي الواقع، جاءت مؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية من بين أهم عشر جهات مانحة لصندوق البنك الدولي الاستئماني في السنتين الماليتين 2002 و 2003. ويدير البنك الدولي **موقعاً على شبكة الإنترنت للشراكة بين البنك الدولي ومؤسسات العمل الخيري** - وذلك لتمكين أوساط مؤسسات العمل الخيري والبنك الدولي من تبادل المعلومات والمعارف بشأن تخفيض أعداد الفقراء والتنمية القابلة للاستمرار. كما يضم هذا الموقع وصلات إلى مؤسسات العمل الخيري على مستوى العالم تموّل مشروعات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالإضافة إلى قائمة بمؤسسات العمل الخيري في المجتمعات المحلية. وتوجد أيضاً قائمة بمعلومات الاتصال بمؤسسات العمل الخيري التي لها مكاتب في البلدان الأعضاء في البنك الدولي.

ومن بين المصادر الأخرى الهامة موقع **مركز مؤسسات العمل الخيري الأوروبية** على شبكة الإنترنت الذي يعمل كنافذة لمؤسسات العمل الخيري الأوروبية، إضافة إلى مؤسسات العمل الخيري ومؤسسات الأعمال المانحة من كل أرجاء العالم التي تنشط في أوروبا.

مؤسسات العمل الخيري تتصدر وسائل الإعلام:
قمة كبار مسئولي وسائل الإعلام في الأمم المتحدة بشأن مكافحة فيروس ومرض الإيدز

15 يناير/كانون الثاني 2004 - في إطار الجهود الجارية لتعبئة المجتمع المدني في الحرب ضد فيروس ومرض الإيدز، التقى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، مع كبار مسئولي بعض المؤسسات الإعلامية الرائدة على مستوى العالم لإطلاق ***مبادرة وسائط الإعلام العالمية بشأن الإيدز***. وتستهدف هذه المبادرة تفعيل عمل المؤسسات الإعلامية للتواصل مع الناس في جميع أنحاء العالم، ولاسيما الشباب، من خلال معلومات بشأن كيفية الوقاية من فيروس الإيدز وسبل علاجه، والمساعدة في الحرب ضد الوصمة والتمييز المتعلقين بالإصابة بمرض الإيدز.
واشترك في رئاسة هذه القمة كل من: **برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس ومرض الإيدز، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية ومؤسسة عائلة كيزر**.

الشكل 4-7: أهم عشر مؤسسات من مؤسسات العمل الخيري في الولايات المتحدة

الاسم/(الولاية):	الأصول	حتى تاريخ نهاية السنة المالية:
مؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية (واشنطن)	$26,810,518,000	2003/12/31
مؤسسة فورد الخيرية (نيويورك)	10,015,612,595	2003/9/30
صندوق جيتي الاستئماني (كاليفورنيا)	9,100,188,385	2003/6/30
مؤسسة كيلوغ الخيرية (ميتشيجن)	6,801,844,315	2004/8/31
مؤسسة وليم وفلورا هيولت الخيرية (كاليفورنيا)	6,020,386,605	2003/12/31
مؤسسة ديفيد ولوسي باكرد الخيرية (كاليفورنيا)	5,982,468,233	2003/12/31
مؤسسة غوردن وبيتي موري الخيرية (كاليفورنيا)	4,846,115,373	2003/12/31
مؤسسة أندرو ميلتون الخيرية (نيويورك)	4,719,646,000	2003/12/31
مؤسسة جون وكاثرين ماك آرثر الخيرية (إلينوي)	4,530,410,640	2003/12/31
صناديق بيو الخيرية (بنسلفانيا)	4,118,768,408	2003/12/31

- للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/foundations
- مؤسسات العمل الخيري الأمريكية: www.fdncenter.org
- مؤسسات العمل الخيري الأوروبية: www.efc.be

زيادة التعاون وتنسيق المعونات

للبنك الدولي باع طويل وسجل متواصل ملحوظ في تنسيق المعونات. وازدادت أهمية هذا الدور في السنوات الأخيرة مع اطراد تزايد ندرة موارد المعونات الخارجية اللازمة لعملية التنمية، كما أصبحت قنوات المساعدات أكثر تنوعاً وأضحت برامج التنمية أكثر تعقيداً. وأدى ازدياد عدد المؤسسات التي تتيح مساعدات خارجية ـ كلٍ حسب أولوياتها وشروطها المالية وإجراءاتها ـ إلى جعل تنسيق المعونات مهمة بالغة الأهمية لكلٍ من الجهات المانحة والبلدان المتلقية. وحتى إذا كانت مسؤولية تنسيق المعونات تقوم في الأساس على كاهل حكومة البلد المتلقي، ينبغي على جميع الجهات المانحة والشركاء السعي باستمرار إلى التأكد من أن مناهجها متسقة ومكملة مع بعضها البعض.

تضم آليات وإجراءات تنسيق المعونات التي يقودها البنك الدولي حوالي 60 بلداً متلقياً و50 جهة مانحة رسمية. كما أن صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضوان في جميع فرق تنسيق المعونات التي ينظمها البنك الدولي. وتجري كذلك دعوة بنوك التنمية الإقليمية للمشاركة في فرق التنسيق للبلدان المستفيدة في مناطقها المعنية.

فرق تنسيق المعونات

يجري تنظيم فرق تنسيق المعونات حسب البلدان أو حسب المناطق.

- **فرق التنسيق القُطرية** تضم اتحادات، وفرق استشارية، وفرق على مستوى القطاع، واجتماعات مائدة مستديرة برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتمد نجاح تلك الاجتماعات في الغالب على الجهود المشتركة للبنك والجهات المانحة، فضلاً عن البلد المعني.
- تضم **أمثلة فرق التنسيق الإقليمية**: فريق الكاريبي للتعاون والتنمية الاقتصادية، وفريق التنسيق المعني بأمريكا الوسطى، ونادي منطقة الساحل، ومؤتمر التنسيق الإنمائي في جنوب أفريقيا. وتتيح هذه الفرق الإقليمية محفلاً للجهات المانحة والبلدان المتلقية لمناقشة القضايا التي لها مدلولات وآثار شاملة لعدة بلدان على نطاق واسع، كجهود الإغاثة من موجات الجفاف، والأمن الغذائي، والتخطيط في مجال النقل.
- تتناول **الاجتماعات على المستوى المحلي** القضايا المعروضة من منظور محلي، وتتابع التفاهمات التي يجري التوصل إليها في اجتماعات فرق المعونات.

التمويل المشترك

يصف التمويل المشترك الموارد المالية التي تخصصها لمشروعات محددة ـ يموّلها البنك الدولي ـ جهات شريكة رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف ووكالات ائتمانات الصادرات ومصادر تابعة للقطاع الخاص، بغرض:

- تعبئة الموارد اللازمة لسد الفجوة التمويلية لمشروع أو برنامج محدد.
- زيادة توثيق التعاون مع الجهات المانحة الرسمية بشأن برامج وسياسات وأولويات استثمار قُطرية.
- تزويد الجهات المانحة بسبل تتسم بفعالية التكاليف لتقديم المساعدات باستخدام خبرات البنك القُطرية وقدراته على إدارة المشروعات والبرامج.

على سبيل المثال، ضمت الجهات الشريكة الرئيسية للبنك في مجال التمويل المشترك في السنة المالية 2004 كلاً من: بنك التنمية للبلدان الأمريكية (3.7 بليون دولار أمريكي)، والمفوضية الأوروبية (640 مليون دولار أمريكي)، ووزارة التنمية الدولية في بريطانيا (612 مليون دولار أمريكي). وشملت المناطق التي استفادت من مشروعات التمويل المشترك: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4 بلايين دولار أمريكي)، وأفريقيا (3 بلايين دولار أمريكي)، وجنوب آسيا (1.3 بليون دولار أمريكي).

أمثلة على مشروعات التمويل المشترك

شارك البنك الدولي وجهات شريكة له في تمويل ما مجموعه **103 مشروعات** تمويلاً مشتركاً خلال السنة المالية 2003. وتضم الأمثلة:

- **برنامج تكييف القطاع الاجتماعي في كولومبيا** (390 مليون دولار أمريكي)
- **المشروع الثاني لمساندة برنامج القطاع الصحي في غانا** (310 ملايين دولار أمريكي)
- **قرض التكييف الهيكلي لتنمية التمويل الريفي في المكسيك** (300 مليون دولار أمريكي)
- **مشروع إصلاح التعليم من أجل المعرفة في الأردن** (120 مليون دولار أمريكي)

شكل 4-8: مجموع إقراض البنك الدولي مقابل التمويل المشترك، السنوات المالية 2000-2003
(بلايين الدولارات)

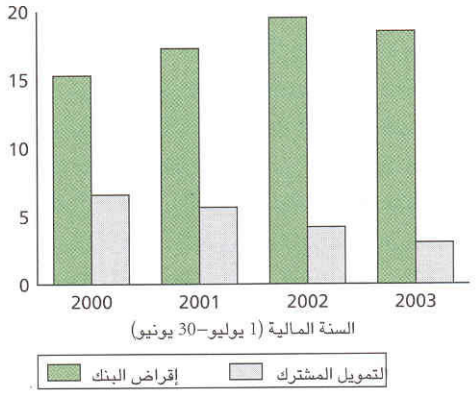

شكل 4-9: توزيع أموال التمويل المشترك حسب المناطق، السنوات المالية، 2000-2003
(ملايين الدولارات)

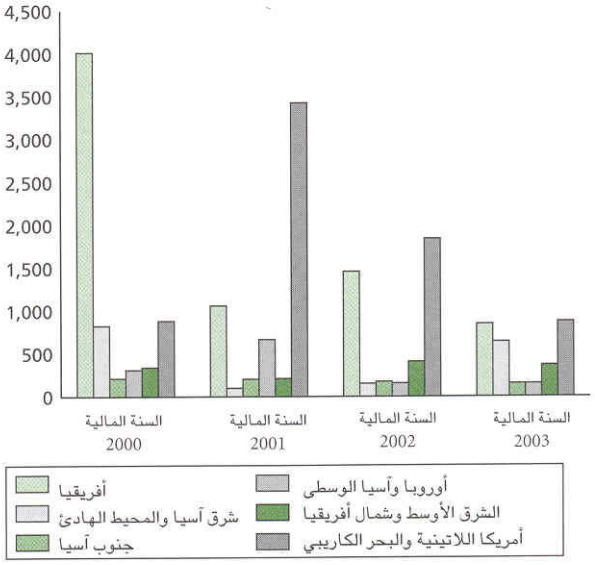

المصدر: الشكلان أعلاه مأخوذان التقرير السنوي للبنك الدولي، 2003

المؤتمرات الرئيسية التى عُقدت مؤخراً:

المنتدى الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 مارس/آذار 2002
جمع المنتدى الدولي المعني بتمويل التنمية معاً 51 رئيساً ورئيس وزراء ولفيفاً من وزراء المالية والخارجية وقادة منظمات دولية ومؤسسات مالية، إضافة إلى قادة الأوساط التجارية وقادة المجتمع المدني، لمناقشة التحديات المتعلقة بتمويل التنمية وتخفيف حدة الفقر. ويمثل الإنجاز المهم لهذا المؤتمر في اعتماد المشاركين ـ بترحيب ـ **لتوافق آراء مونتيري**. حيث اتفق المجتمع الدولي، من خلال توافق آراء مونتيري، على اعتماد نهج متماسك يقوم على مبادئ محددة للتنمية ـ وزيادة المعونات، وذلك لأول مرة منذ عشرين عاماً، بمبلغ 16 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2006 (بما في ذلك التعهدات التي قطعها المشاركون في هذا المؤتمر).[iii]

التعهدات منذ قمة مونتيري

تخطط **الولايات المتحدة** لمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية تقريباً ـ لتبلغ 15 بليون دولار أمريكي سنوياً ـ بحلول عام 2006. كما يخطط **الاتحاد الأوروبي** لزيادة المعونات لتبلغ 0.39 في المائة من إجمالي الناتج المحلي له بحلول عام 2006، أي زيادتها بواقع حوالي 11 بليون دولار أمريكي سنوياً. ووافقت **كندا** على زيادة المعونات التي تقدمها بواقع 8 في المائة سنوياً، أو بنحو 1.7 بليون دولار أمريكي ـ بحلول عام 2010، مما يعني بلوغها 0.28 في المائة من إجمالي دخلها القومي. ووافقت **النرويج** على زيادة حجم المعونات التي تقدمها من 0.92 في المائة من إجمالي دخلها القومي لتصل إلى 1.0 في المائة بحلول عام 2005، أي ما يعادل زيادة سنوية بواقع 250 مليون دولار أمريكي. ووافقت **سويسرا** على زيادة حجم المعونات التي تقدمها لتصل إلى 0.37 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2010. كما وافقت **أستراليا** على إجراء زيادة حقيقية نسبتها 3 في المائة في عامي 2002-2003.

من بين البلدان الأعضاء المنفردين:

- تعهدت **النمسا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- تعهدت **بلجيكا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.7 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2010.
- تعهدت **فنلندا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.4 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2007.
- تعهدت **فرنسا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.5 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2007.
- تعهدت **ألمانيا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- تعهدت **اليونان** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- تعهدت **أيرلندا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.7 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2007.
- تعهدت **إيطاليا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- تعهدت **لكسمبرغ** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 1.0 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2005.
- تعهدت **هولندا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 1.0 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2005.
- تعهدت **البرتغال** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- تعهدت **إسبانيا** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.33 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- وعدت **السويد** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 1.0 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2006.
- وافقت **المملكة المتحدة** أن يصل حجم المعونات التي تقدمها إلى 0.4 في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول عامي2005-2006.

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003

للمزيد من المعلومات، وللإطلاع على نسخة من توافق آراء مونتيري، يرجى زيارة: www.un.org/esa/ffd/ffdconf

المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق، روما، إيطاليا، 24-25 فبراير/شباط 2003

التقى مسئولون من 26 بلداً نامياً وممثلون عن عشرات من هيئات المعونة لاتخاذ قرار بشأن كيفية تبسيط السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه عملية تقديم المعونات في جميع أنحاء العالم. وأبرز مؤتمر روما أهمية بناء شراكات فيما بين الجهات المانحة والبلدان النامية كوسيلة لزيادة فعالية التقدّم المُحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.
وانعقد مؤتمر ثان رفيع المستوى في باريس في الفترة 28 فبراير/شباط إلى 2 مارس/آذار 2005 لاستعراض مدى التقدّم المُحرز، وتحديد المجالات التي من الضروري إجراء مزيدٍ من العمل فيها.
وتظهر دراسات البنك الدولي أن أي بلدٍ نامٍ يتعامل مع ما يصل إلى 30 هيئة من هيئات المعونات في مجموعة واسعة النطاق من القطاعات الاجتماعية. ومع ذلك، تتضاءل آثار المعونات الأجنبية في غالب الأمر نظراً لتعدد الجهات القائمة على تقديم المعونة وارتفاع التكاليف المصاحبة. كما أن قطاع تقديم الاستشارات قد شهد رواجاً على نطاق واسع في مجال عملية تقديم المعونات، حيث تصل عوائده السنوية 4 بلايين دولار أمريكي في أفريقيا وحدها.

ما ينبغي تجنبه: أمثلة للمعونات التي أخفقت

- في أحد مشروعات الحراجة في فييتنام، استغرقت الجهات المانحة 18 شهراً ووقت 150 موظفاً حكومياً لشراء خمس سيارات نظراً للاختلافات فيما بين هيئات تقديم المعونة بشأن سياسات التوريدات.
- في بوليفيا، دعمت خمس جهات مانحة استقصاءً لقياس التغييرات في الفقر في داخل الأسرة ، ولكن تطلبت كل منها إجراءات منفصلة لرفع التقارير المالية والفنية. واكتشفت الموظفة الحكومية المعينة للإشراف على هذا المشروع أنها قضت ـ ببساطة ـ نصف وقتها تقريباً في محاولة لتلبية متطلبات الجهات المانحة بدلاً من الاضطلاع بالاستقصاء.
- في تنزانيا، توصل معنيون من مسئولي الصحة إلى أن عدد المشروعات في حد ذاته والمطالب المصاحبة لاستضافة البعثات وتحضير التقارير تفوق ببساطة قدراتها الإدارية.

من أحد النشرات الإخبارية للبنك الدولي

***للمزيد من المعلومات**، وللإطلاع على نسخة من إعلان روما، يرجى زيارة:*
http://www1.worldbank.org/harmonization/romehlf، أو الإطلاع على:
www.aidharmonization.org

[i] منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي 2003
[ii] رسم بياني مأخوذ من: Driscoll, David D. ، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي : أوجه الاختلاف بينهما"، 1996
[iii] المعلومات المتعلقة بالتعهدات منذ قمة مونتيري مأخوذة من الفصل الثامن من تقرير التنمية البشرية 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفصل الخامس
البنك الدولي والبرلمانيون

عمل البنك الدولي مع البرلمانيين

اتخاذ البنك الدولي خطوات ليكون أكثر انفتاحاً أمام البرلمانيين

يتعاون البنك الدولي مع البرلمانيين على مستويات متعددة. ففي حين يوجد مركز البنك الدولي المعني بالتواصل والأنشطة البرلمانية العالمية في مكتب نائب الرئيس لشؤون منطقة أوروبا، ويضطلع بإدارته **فريق الحوار المعني بسياسات التنمية** التابع للبنك الدولي، يعمل البنك أيضاً مع البرلمانيين من خلال برامج **معهد البنك الدولي** لبناء القدرات، ومكاتب وفرق

البنك القُطرية. وتساعد الشبكة العالمية للبنك الدولي التي تضم ما يزيد على 60 **مركزاً إعلامياً عاماً** في إتاحة وثائق مشروعات البنك الدولي، ومطبوعات أساسية أخرى للبرلمانيين.

الفريق المعني بالحوار بشأن سياسات التنمية

فريق الحوار المعني بسياسات التنمية هو نقطة الاتصال الرئيسية بين البرلمانيين والمنظمات البرلمانية في البنك الدولي، ويتولى هذا الفريق مسؤولية تسهيل الحوار المعني بالسياسات مع البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم، ويقوم بدور المنسق: حيث يقوم بربط البرلمانيين بوحدات البنك والمكاتب القُطرية المعنية، والفئات الأخرى المعنية كالأكاديميين والشباب.

يسعى فريق الحوار المعني بسياسات التنمية إلى:

- تبادل وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه التنمية والقضايا العالمية ذات الصلة
- الدخول في حوارٍ متعمّق بشأن السياسات مع مختلف الفئات المعنية ـ برلمانيين، وأكاديميين، وباحثين، وشباب
- زيادة مشاركة البرلمانيين في المشاورات وتبادل المعلومات مع البنك الدولي

وكذلك يشارك فريق الحوار المعني بسياسات التنمية، من خلال العمل ـ عن كثب ـ مع المجلس التنفيذي للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي، في تنظيم برنامج الزيارات الميدانية، والمؤتمر السنوي للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي، كما يساند هذا الفريق مجموعات العمل على محاور التركيز التابعة للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي (هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية، واللجنة المعنية بمكافحة فيروس ومرض الإيدز والسل والملاريا، ومجموعة العمل المعنية بالتجارة الدولية)، فضلاً عن فروع هذه الشبكة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويعمل هذا الفريق سنوياً على تنظيم حضور وفدٍ من أعضاء الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وممثلين عن تنظيمات برلمانية أخرى إلى *الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي*. وهو يعمل أيضاً، وعلى نحو مطرد، على تشجيع التعاون فيما بين البنك الدولي ومجموعة واسعة النطاق من التنظيمات والشبكات والمجالس البرلمانية على أساس محاور التركيز والمناطق.

يضطلع أعضاء هذا الفريق ـ إضافة إلى العمل مع البرلمانيين ـ بتنسيق التواصل مع الشباب، والحوار الأكاديمي، ومؤتمر البنك الدولي السنوي المعني باقتصاديات التنمية ـ في أوروبا (ABCDE).

البنك الدولي، سؤال وإجابة للبرلمانيين

هل أنت عضو في البرلمان ولديك سؤ[redacted]دولي؟ يتيح قسم سؤال وإجابة لأعضاء البرلمان فرصة طرح أسئلتهم مباشرة على شبكة الإنترنت بثلاث لغات: الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية. وستتلقى إجابة تفصيلية رداً على سؤالك من أحد خبراء البنك الدولي خلال عدة أيام. للإطلاع على قسم سؤال وإجابة، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/parliamentarians أو www.pnowb.org

← **للمزيد من المعلومات بشأن فريق الحوار المعني بسياسات التنمية وعمل البنك مع البرلمانيين**، يرجى زيارة:
www.worldbank.org/parliamentarians
هذا الموقع متاح أيضًا الآن باللغتين الفرنسية والإسبانية، (وقريباً) باللغة العربية

الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي (PNoWB)

ما هي الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي؟

قال **Bert Koenders**، رئيس الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي، وهو عضو في البرلمان الهولندي، "*لسنا مولعين بالبنك الدولي. إننا ننتقده عند الضرورة، ونسانده عند الضرورة فالشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي تشجع دور البرلمانيين في مكافحة الفقر، ونحن مجموعة تنفيذ عملية.*"

تأسست الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي في مايو/أيار 2000 كشبكة غير رسمية من برلمانيين أفراد، ومنذ ذلك الحين، نمت هذه الشبكة لتضم أكثر من 800 برلماني من 110 بلدان. وتحشد هذه الشبكة جهود البرلمانيين في مكافحة الفقر في العالم، وتشجع اعتماد الشفافية والمساءلة في مجال التنمية الدولية، كما تتيح مجالاً للحوار بشأن السياسات بين البنك الدولي والبرلمانيين.

الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي، التي يديرها مجلس مكّون من تسعة أعضاء منتخبين من قبل زملائهم، هي منظمة غير حكومية مسجّلة الآن في فرنسا، ولها جهاز موظفين في نيروبي والقاهرة وباريس، وهي مفتوحة أمام البرلمانيين من جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي، كما أن أعضاء الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي يمثلون أنفسهم والفئات المعنية في دوائرهم، ولا يمثلون بلدانهم أو برلماناتهم أو حكوماتهم.

الأهداف الرئيسية للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي

- **المساءلة**: تقوم الشبكة البرلمانية بتسهيل وتشجيع الحوار المباشر بين البرلمانيين والبنك الدولي بغية زيادة شفافية السياسات والممارسات، وزيادة المساءلة الجماعية.
- **الدعوة والمناصرة**: حيث تتيح مجالاً لأعضاء الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي من أجل تنسيق الجهود البرلمانية للدعوة إلى قضايا التنمية الدولية.
- **شبكة اتصالات وتواصل مع الآخرين**: حيث تقوم بتشجيع تنسيق العمل، والنقاش، وتبادل المعلومات فيما بين البرلمانيين بشأن قضايا رئيسية تتعلق بالتنمية، والتمويل، واستئصال شأفة الفقر.
- **الشراكات**: تقوم الشبكة البرلمانية بمبادرات لزيادة التعاون وتشجيع الشراكات بين البرلمانيين وواضعي السياسات، والأوساط الأكاديمية، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية.
- **استعراض التقدّم المُحرز**: حيث تقوم بتشجيع تنمية آليات وممارسات من أجل مراقبة ديمقراطية فعالة لمساعدات التنمية في جميع مراحلها.

أنشطة الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي

أ) يجري تنظيم **المؤتمر السنوي للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي** في إطار شراكة بين برلمان البلد المضيف والبنك الدولي. ويتيح هذا المؤتمر للبرلمانيين والمعنيين من موظفي البنك الدولي الفرصة للالتقاء، والحوار ومناقشة مجموعة واسعة النطاق من قضايا التنمية، تتراوح من المشاركة البرلمانية في وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء إلى معالجة القضايا المتعلقة بمكافحة فيروس ومرض الإيدز. ويشارك ما يصل إلى 200 برلماني في هذه المؤتمرات السنوية.

ب) يشارك أعضاء البرلمانات في **المشاورات المعنية مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى** فيما يتعلق بمشروعاتها، وبرامجها، وأنشطتها البحثية ذات الصلة.

ج) تصدر الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي **نشرة إعلامية** ولها **موقع على شبكة الإنترنت** يجري تحديث معلوماته بشكل منتظم.

د) لدى الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي ـ من خلال العمل مباشرة مع المعنيين من موظفي البنك الدولي ـ مجموعات عمل مسؤولة عن موضوعات محددة تحظى باهتمام أعضائها، بما في ذلك: **اللجنة المعنية بمكافحة فيروس ومرض الإيدز** و**اللجنة المعنية بالتجارة الدولية من أجل التنمية**.

هـ) تمكن **الزيارات الميدانية التي تقوم بها الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي** البرلمانيين من اكتساب خبرات مباشرة عن عمل البنك الدولي في البلدان النامية. وخلال هذه الزيارات، يقوم ممثل البنك الدولي القُطري بإطلاع أعضاء الوفد الزائر على أنشطة البنك الدولي في البلد المعني. ومن ثم، يقومون بزيارة برامج ومشروعات البنك الدولي الجاري تنفيذها، والتحدث مع المديرين المسؤولين عن التنفيذ، وجهاز الموظفين المحليين المشاركين في هذه المشروعات، كما تتاح لأعضاء الوفد الزائر أيضاً الفرصة للالتقاء مع برلمانيين محليين، فضلاً عن أصحاب المصالح المباشرة الأساسيين الآخرين (المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية، ووسائل الإعلام)، بغرض استعراض ومناقشة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في هذا البلد، وتتيح حكومة فنلندا المساندة [المالية] لهذه الزيارات الميدانية.

أمثلة على زيارات ميدانية قامت بها الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي في أوغندا وألبانيا

في إبريل/نيسان 2002، زار وفود للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي **أوغندا**. والتقى هذا الوفد مع الممثل المقيم للبنك الدولي، ورئيس البرلمان الأوغندي، ونائب وزير المالية وممثلين عن الجهات المانحة. وقضى هذا الوفد يوماً ونصف اليوم في زيارة مشروعات ميدانية على أرض الواقع، وشمل ذلك زيارة مدرسة Saint Mary's Jjanya الابتدائية، ومشروع إعادة تأهيل قناة Nakivubo، وبرنامج تنمية أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، فضلاً عن مشروع لتنمية الطفولة المبكّرة والتغذية.

المشاركون: *Cecilia Amoah (عضو في البرلمان الغاني)، و Alban Bagbin (عضو في البرلمان الغاني)، و Alain Destexhe (عضو في البرلمان البلجيكي)، و Bob van den Bos (عضو في البرلمان الأوروبي عن هولندا)، و Mohammed Sanusi Daggash (عضو في البرلمان النيجري)، و C. Ramachandraiah (عضو في البرلمان الهندي)، و Roland Wiederkehr (عضو في البرلمان السويسري).*

في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، زار وفد للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي مدينة تيرانا، **ألبانيا**، والتقى وزير المالية الألباني، *Ylli Bufi*، ورئيس البرلمان، *Servet Pellumbi*، ورؤوساء منظمات غير حكومية، ومدير المكتب القُطري للبنك الدولي، وآخرين من جهاز موظفي البنك الدولي في ألبانيا. وزار الوفد مشروع ميناء *Durres*، ومشروع شبكة الري والصرف في *Kavaja*، ومشروعات الحراجة والائتمانات الأصغر في *Petrola*. وأتيحت لهذا الوفد أيضاً فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في مؤتمر معني بوضع الإستراتيجية الوطنية الألبانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المشاركون: *Tony Colman (عضو في البرلمان، المملكة المتحدة)، و Yves Coussin (عضو في البرلمان الفرنسي)، و Athineos Florinis (عضو في البرلمان اليوناني)، و Ian Lucas (عضو في البرلمان، المملكة المتحدة)، و Frederic Ngenzebuhoro (عضو في البرلمان البوروندي).*

← **للمزيد من التفاصيل بشأن الزيارات الميدانية**، يرجى زيارة: www.pnowb.org، والضغط على أنشطة، ثم الضغط على زيارات ميدانية. كما يتوفر تسجيلات تليفزيونية للزيارات الميدانية على الموقع على شبكة الإنترنت.

و) الفروع الإقليمية: إضافة إلى عملها كشبكة عالمية موجهة نحو السياسات، طورت الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي أيضاً أنشطة **على مستوى العمليات في مناطق وبلدان معينة**، حيث توجد حالياً فروع محلية وإقليمية لها في كلٍ من: الهند، واليابان، وشرق أفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

افتتاح فرع للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي في شرق أفريقيا

افتتحت الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي فرعاً لها في شرق أفريقيا خلال اجتماع لها في نيروبي، كينيا، خلال الفترة 23-24 من يوليو/ تموز 2003. ويمثل فرع الشبكة في شرق أفريقيا ثاني أكبر فرع إقليمي للشبكة يجري إنشاؤه، وثمة خطط لإنشاء فروع أخرى.

وتمشياً مع مهمة الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي الرامية إلى الدعوة إلى تفعيل الشفافية والمساءلة في مجال التنمية الدولية، يهدف إنشاء فرع الشبكة في شرق أفريقيا إلى:

1. تعميق فهم البرلمانيين في شرق أفريقيا لإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛
2. تسهيل العلاقات بين برلمانيي بلدان شرق أفريقيا والبنك الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى؛ و
3. تشجيع برلمانيي بلدان شرق أفريقيا وحشد جهودهم لاتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها تخفيض أعداد الفقراء.

وقد حضر الاجتماع الافتتاحي لفرع الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي في شرق أفريقيا، الذي أشرف على تنظيمه السيد Norbert Mao عضو البرلمان (الأوغندي) وعضو المجلس التنفيذي للشبكة، حوالي 40 عضواً برلمانياً من 11 بلداً أفريقياً مع ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. وشملت البلدان المشاركة كلاً من: أوغندا، وتنزانيا، وبوروندي، وكينيا، وغانا، وإثيوبيا، وزامبيا، ورواندا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، والكاميرون.

ضم هذا البرنامج عروضاً ومناقشات بشأن قضايا شديدة الأهمية بالنسبة لمستقبل أفريقيا، منها: كيفية إسهام البرلمانيين في مكافحة الفساد، وكبح جماح انتشار وباء فيروس ومرض الإيدز، وكيفية مشاركة البرلمانيين في رسم إستراتيجيات لتخفيض الفقر تلتزم بها البلدان المعنية، وكيفية مساعدة البرلمانيين في ترجمة الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إلى عملٍ حقيقي من شأنه تخفيض أعداد الفقراء.

تلا الاجتماع الافتتاحي لفرع الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي في شرق أفريقيا زيارة برلمانية ميدانية في 25 يوليو/تموز إلى مشروعين من مشروعات البنك الدولي في كينيا، ثم اجتماع لمجلس الشبكة في 26 يوليو/تموز.

← **للمزيد من المعلومات بشأن الفروع الإقليمية**، يرجى زيارة: www.pnowb.org، والضغط على فروع إقليمية.

ز) تأسست **هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية** (PIW) بهدف رصد وتشجيع الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية

المهمة

مهمة هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية هي **تشجيع ورصد** الإجراءات المُتخذة بالفعل لوضع البلدان المعنية على الطريق صوب تحقيق **الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة**.

الأهداف

1. المساعدة في ترجمة الالتزامات إلى إجراءات واقعية على أرض الواقع بما يحقق النفع للفقراء.
2. تقييم وتعزيز دور مساءلة الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة.

الجهات الشريكة

تضم الجهات الشريكة كلاً من منظمات المجتمع المدني، ومنظمات برلمانية أخرى، ومنظمات متعددة الأطراف.

النواتج:

- **إحاطات بما يستجد من معلومات** ومذكرات مرجعية
- **قواعد بيانات لدراسات الحالات** (الدروس المستفادة وأفضل الممارسات)
- **نواتج تشريعية** (نقاط الحوار، والقرارات، والتعديلات)

برامج تجريبية

على المستوى القُطري:

تنزانيا: التركيز على التعليم ومكافحة فيروس ومرض الإيدز (هما الهدفان الإنمائيان رقمي 2 و6 من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة)

كينيا: التركيز على أهداف نظام الإدارة العامة، ولاسيما، مكافحة الفساد (هو الهدف رقم 8 من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة)

المستوى العالمي: قضايا التجارة والتعليم

← **للمزيد من المعلومات بشأن هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية**، يرجى زيارة : www.pnowb.org، والضغط على أنشطة وهيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية

التمويل

إضافة إلى المساندة التي يتيحها البنك الدولي، تتلقى الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي تمويلاً من حكومتي هولندا وفنلندا. ويتم تمويل المؤتمرات السنوية للشبكة منذ تأسيسها كما يلي: الحكومة الهولندية (2000)، والحكومة البريطانية (2001)، والحكومة السويسرية (2002)، والحكومة اليونانية (2003)، والحكومة الفرنسية (2004)، والحكومة الفنلندية (2005). وكانت مؤسسة الأمم المتحدة قد رعت إطلاق هيئة مراقبة التنفيذ البرلمانية أثناء قمة الأرض في جوهانسبرغ في أغسطس/آب 2002.

تشجع الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي مشاركة جميع البرلمانيين وترحب بها.

← **للمزيد من المعلومات بشأن كيفية مشاركتك في الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي، يرجى زيارة:** www.pnowb.org. حيث يتيح هذا الموقع على شبكة الإنترنت الفرصة للإطلاع على تقويم زمني للأنشطة، وأخبار تتعلق بالتنمية، والأنشطة الحالية. ومع أن هذا الموقع متاح بشكل رئيسي باللغة الإنجليزية، إلا أنه تتوفر بعض المعلومات باللغتين الفرنسية والإسبانية.

معهد البنك الدولي (WBI)

تأسس **معهد البنك الدولي** في عام 1999 للمساعدة في تبادل خبرات البنك الدولي وخبرات البلدان الأعضاء مع واضعي السياسات وصانعي القرارات في جميع أنحاء البلدان النامية، وذلك نتيجة لاندماج معهد التنمية الاقتصادية مع مركز التعلّم والقيادة التابعين للبنك الدولي. إلا أنه بعد عام من الاندماج، تغيّر اسم المعهد إلى معهد البنك الدولي.

برنامج تدعيم الأطر البرلمانية التابع لمعهد البنك الدولي

يستهدف برنامج تدعيم الأطر البرلمانية التابع لمعهد البنك الدولي تعزيز قدرات البرلمانات على الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ سياسات الحكومة والإشراف على الموازنات. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

- تدعيم قدرات البرلمانات للإشراف على تخصيص الموارد المالية العامة واستخداماتها.
- مساعدة البرلمانات في تحسين تمثيل مصالح المواطنين في عملية وضع السياسات، ولاسيما في سياق وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.
- مساندة شبكات التعلّم البرلمانية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات الرئيسية للتنمية.
- تعزيز وتشجيع البحوث الرائدة بخصوص أدوار البرلمانات، حيث يمكن لتلك البحوث الإسهام في تحسين تصميم برامج المساندة التي يقدمها البنك الدولي وأنشطة معهد البنك الدولي، و/أو حَيْثُمَا تكون هناك أية بحوث نتيجة لأنشطة المعهد.

على مدى العقد الماضي من السنين، حضر نحو 4000 برلماني حلقات عمل وندوات دراسية نظمها معهد البنك الدولي، وانصب تركيز معهد البنك الدولي بادئ الأمر على "تدريب" *البرلمانيين بشكل منفرد* في مجالات كالإصلاح الاقتصادي، وكبح جماح الفساد وقضايا البيئة. حيث يكمن التأكيد في الوقت الحالي على ضرورة تعزيز قدرات البرلمانات بوصفها *مؤسسات* معنية بنظام الإدارة العامة.

يركز برنامج تدعيم الأطر البرلمانية، بصورة أكثر تحديداً، على:

- **بناء الأطر المؤسسية للبرلمانات** بغرض تحسين الإشراف على المالية العامة ولعب دورٍ في عملية وضع السياسات. ويتم ذلك من خلال تعزيز قدرات لجان الشؤون المالية عبر إطلاع رؤوساء اللجان على "أفضل الممارسات" التي يمكن اعتمادها في برلماناتهم، وكذلك من خلال تزويد أعضاء اللجان المعنية بتحليلات من شأنها مساعدتهم في مداولاتهم.
- **تحقيق قاعدة واسعة النطاق من المشاركين،** بما في ذلك الموظفين البرلمانيين، وكبار المسؤولين المعنيين، وممثلين عن السلطة التنفيذية للحكومة، وهيئات مستقلة، والمجتمع المدني، فضلاً عن البرلمانيين أنفسهم.
- **إعداد أنشطة متعددة السنوات في البلد المعني،** لاسيما عندما تشير حكومة ذلك البلد إلى أن تدعيم الأطر البرلمانية هو أحد أولوياتها، و/أو حيثما يكون تدعيم الأطر البرلمانية مكّوناً في قروض/اعتمادات تمت الموافقة عليها أو تخطيطها بغية ترسيخ وتفعيل "نظام الإدارة العامة، والمساءلة، والشفافية".

نظراً للتغيّر الكبير الذي تشهده صفوف البرلمانيين في العديد من البلدان وقت الانتخابات، يركز معهد البنك الدولي أيضاً على ضرورة تفعيل قدرات "الذاكرة المؤسسية" للبرلمانات: أي الموظفين البرلمانيين. فالموظفون البرلمانيون جزء من مجموعات المشاركين المستهدفة في الندوات الدراسية لبرنامج تدعيم الأطر البرلمانية. وإضافة إلى ذلك، يتم حالياً، بالاشتراك مع الرابطة البرلمانية للكومنولث، إعداد سلسلة من وحدات التدريب المتخصصة لإجراء برنامج تدريبي للموظفين البرلمانيين باستخدام شبكة الإنترنت.

ويتم تقديم السواد الأعظم من "البرامج التدريبية" التي جرت العادة أن يعدها معهد البنك الدولي وينظمها بالاشتراك مع المجموعة المعنية بتخفيض أعداد الفقراء ـ في شكل حلقات عمل وندوات دراسية، وذلك في إطار شبكة تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية التابعة للبنك الدولي. وتمشياً مع الأولويات المُشار إليها آنفاً، يجري إعداد دورات التدريب

الحالية ووحدات حلقات العمل بصفة رئيسية بغرض معالجة مجالين، هما: (1) الإشراف البرلماني على الموازنة؛ و(2) البرلمانات، ونظام الإدارة العامة، وتخفيض أعداد الفقراء.

مكّونات البرنامج

الإشراف البرلماني

يقوم معهد البنك الدولي بإعداد حلقات عمل وندوات دراسية تستهدف أعضاء لجان الحسابات العامة والشؤون المالية/والموازنة، وجهاز موظفيها، إضافة إلى ممثلين عن: المؤسسات العليا المعنية بمراجعة الحسابات، والهيئات الرقابية الأخرى، والسلطة التنفيذية، والمجتمع المدني. ويهدف ذلك إلى تحسين مساءلة الحكومة من خلال الإشراف البرلماني، بصفة رئيسية وذلك من خلال مشاركة البرلمانات في عملية وضع الموازنة. ويتم إيلاء اهتمامٍ خاصٍ إلى فهم القضايا الرئيسية في المساءلة المالية *الخارجية*؛ ودورة الموازنة ودور البرلمان فيها؛ وتحديد "أفضل الممارسات" الناشئة، كتطوير صلات أوثق مع كبار المسؤولين من مكتب المراجع العام، وتعديل مثل هذه الممارسات واعتمادها؛ وكيفية تحسين تمثيل البرلمانيين لآراء الفئات المعنية في دوائرهم الانتخابية في عملية وضع الموازنة، على سبيل المثال، من خلال عقد جلسات مناقشة عامة قبل عرض الموازنة في البرلمان.

البرلمانات، ونظام الإدارة العامة، وتخفيض أعداد الفقراء

يَتَمَثَّل الهدف الرئيسي في زيادة مستوى الوعي بين البرلمانيين بشأن عملية وضع إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ومحتوياتها، ومساعدة المشاركين في تحديد أدوار برلماناتهم في صياغة وتنفيذ إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. حيث تستهدف حلقات العمل القُطرية والإقليمية هذه رؤوساء اللجان البرلمانية الأساسية وكبار أعضائها، إضافة إلى القيادات البرلمانية (مثل: رئيس البرلمان، وأمين الشؤون البرلمانية)، وممثلين عن الفرق الوطنية المعنية بوضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ومجموعات المجتمع المدني الرائدة، من البلدان التي لديها وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ويَتَمَثَّل الهدف الثاني في المساعدة في خلق ائتلافات فيما بين البرلمانيين، وقادة المجتمع المدني والموظفين العموميين، بهدف تشجيع أهداف تخفيض أعداد الفقراء.

تقديم المساندة إلى الشبكات البرلمانية

لمساندة المجالات الرئيسية لبرنامجه، يدعم معهد البنك الدولي إقامة شبكات برلمانية كالشبكة الأفريقية للبرلمانيين المناهضين للفساد (APNAC)، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد (GOPAC). وتعمل كلا المنظمتين على تسهيل تبادل المعلومات فيما بين البرلمانيين. علاوة على ذلك، يشجع معهد البنك الدولي ربط هذه الشبكات مع شبكات أخرى، منها *على سبيل المثال لا الحصر* المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، والشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي.

العمل التجريبي والتحليلي

نظراً لأن مجال مساندة الأطر البرلمانية لا يزال جديداً نسبياً بالنسبة لكلٍ من البنك الدولي وأوساط المعنيين بالتنمية بوجه عام ـ فثمة نقص في العمل التحليلي والتجريبي. ولمساندة المجالات الرئيسية لبرنامجه حسبما نوهنا آنفاً، يتم تنفيذ سلسلة من الدراسات التجريبية والتحليلية، ويجري دمج نتائجها في تصميم الأنشطة المعنية، واستخدامها كمرجع أساسي. وقد شرع معهد البنك الدولي في الآونة الأخيرة في إصدار ***سلسلة خاصة بشأن قضايا معاصرة في مجال التنمية البرلمانية*** (انظر الفصل السابع) وذلك في إطار سلسلة مطبوعاته من وثائق المناقشات؛ وتم إعداد هذه الوثائق بشكل خاص لأجل حلقات العمل والندوات الدراسية التي يتيحها معهد البنك الدولي، أو بغرض عرض الاستنتاجات والدروس المستفادة من مثل هذه الأنشطة. وتضم الوثائق الصادرة أو الجاري إعدادها:

- البرلمان الإلكتروني

- البرلمان ووثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء
- البرلمان ووسائل الإعلام
- التشريعات والميزانية
- الأخلاقيات البرلمانية
- الإشراف البرلماني: قضايا معاصرة

الجهات الشريكة لمعهد البنك الدولي

يجري تنفيذ معظم أنشطة تدعيم الأطر البرلمانية لمعهد البنك الدولي في إطار الشراكة مع منظمات خارجية، حيث يستطيع البعض منها كالمركز البرلماني والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الخارجية (NDI) إتاحة موارد فكرية كبيرة إلى أنشطة البنك الدولي، بينما يمكن لجهات أخرى كالاتحاد البرلماني الدولي (IPU) والرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA) والتي لديها قاعدة عضوية واسعة، عقد اللقاءات لحشد القوى المؤيدة.

تدعيم الأطر البرلمانية: دراسة حالة عن غانا

في أواخر عام 1996، طلب برلمان غانا الحصول على مساندة لأعضاء لجنتي الحسابات العامة والشؤون المالية. وكان برنامج تدريب البرلمانيين التابع لمعهد البنك الدولي قد بدأ نشاطه قبل أربعة أعوام من ذلك التاريخ، ولكن اقتصر تركيزه على زيادة مستوى الوعي لدى البرلمانيين بشأن قضايا تتعلق بسياسات محددة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها التركيز على تدعيم *الأطر المؤسسية* للبرلمان.

بروز العديد من التحديات: في أعقاب الانتخابات التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول 1996، كان هناك عدد قليل من البرلمانيين ممن لديهم الخبرة في العمل البرلماني أو في كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالسياسات التي سيتعاملون معها عما قريب؛ ووصلت حالات التوتر بين الأحزاب إلى أقصى درجة لها؛ وكانت هناك مواطن ضعف جوهرية في النظام المالي العام في غانا، بما في ذلك وجود متأخرات مزمنة في الحسابات العامة، وتجاوزات في جميع أنحاء جهاز الخدمة المدنية، ناهيك عن افتقار الكثير من المسئولين من ذوي الدرجات الأقل إلى الكفاءة. علاوة على ذلك، وجدت اللجنتان البرلمانيتان نفسيهما دون أي جهاز موظفين مساند أو أي مكان لعقد اجتماعاتهما.

قام معهد البنك الدولي والمركز البرلماني، في إطار التعاون مع معهد غانا للشؤون الاقتصادية، بداية، بتخطيط سلسلة من حلقات العمل كان الهدف منها إتاحة مشورة عملية بخصوص عملية الموازنة، وربط هذه العملية في الوقت نفسه مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الأوسع نطاقاً الذي استهدف تحديث القطاع العام في غانا وتبسيط إجراءاته.

النتائج

أ) على مستوى البرلمانيين

من حيث تطبيق ما تلقوه ومدى تكييف ما تعلموه في حلقات العمل، أفاد البرلمانيون الغانيون أنهم باتوا **أكثر فعالية في المشاركة في المداولات البرلمانية** (مثل، "تحسنت [نوعية] مناقشتي في قاعة البرلمان"، و"زادت قدرتي على النقد عند التعامل مع القضايا المتعلقة بالسياسات المشمولة في الموازنة")، **وأصبحوا قادرين على لعب أدوارٍ قيادية في القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية** (مثل، "استخدمت ما تعلمته لتعرية الفساد في الحكومة شراء سيارات لجهاز الشرطة دون موافقة برلمانية" و"أصبحت قادراً على تحليل وتمحيص المدى الذي تعكس عنده مخصصات [الموازنة] متطلبات إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء").

ومن حيث تكّون *مجموعات من المتمرسين الفاعلين*، أفاد البرلمانيون أيضاً أن **استمرار التواصل والاتصال مع زملائهم من المتدربين** في حلقات العمل وندوات الدراسة كان مفيداً، وأنهم تبادلوا ما تعلموه من معلومات مع نحو 20-30 من البرلمانيين الآخرين. وقال بعض المشاركين السابقين: "أساعد جميع "البرلمانيين [الحكوميين] بإمدادهم بالحقائق والأرقام التي أجمعها ... بشأن المسائل المالية"، و"يستشيرني البعض، ويُطلب مني المشاركة في برامج تشمل تطبيق المعارف [التي اكتسبتها في هذه الندوات الدراسية]"، و"جرى اختياري للمشاركة في مقابلات تليفزيونية وحوارات إذاعية في هذه الموضوعات الرئيسية". وقال أحد البرلمانيين، "موّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [نتيجة للتدريب الذي حصلت عليه] مشاركتي في تدريب البرلمانيين المنتخبين حديثاً في زمبابوي، وذلك بوصفي خبيراً في مجال "دور البرلمان في الموازنة".

ب) على المستوى المؤسسي

تم استهداف ثلاث نواحي رئيسية في تنمية الأطر المؤسسية: بناء جو من الثقة بين الأحزاب داخل هذه اللجان، وإعداد نهج إستراتيجي لتخطيط عمل اللجان، وإتاحة مساندة بحثية وتحليلية متعمّقة إلى هذه اللجان.

ثمة شواهد على أن هذا البرنامج قد حقق آثاراً كبيرة على المستوى المؤسسي. ففي وقت مبكر من عام 1997، كتب رئيس لجنة الشؤون المالية حينئذ قائلاً، "...أدت حلقة العمل هذه بدرجة كبيرة إلى تجلية رؤية الأعضاء، وبالتأكيد ستساعدهم في القيام بمهامهم كأعضاء في لجنة الشؤون المالية". وضمن هذه اللجان، بدأت الاعتبارات الحزبية تلعب أدواراً أقل، ونشأت صلات غير رسمية مع وزارة المالية. وبدأ نمطان آخران من العلاقات الناشئة في الظهور. ففي البداية، كان هناك تفاعل فيما بين البرلمانيين داخل هاتين اللجنتين. فكل لجنة بدأت ترى نفسها كوحدة واحدة، وبدأ أعضاؤها في العمل كجزء من هذه اللجنة وليس كممثلين عن الأحزاب. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 1997، اضطلعت لجنة الحسابات العامة بدور الهيئة الرقابية الأساسية على المصروفات، وامتازت بالنشاط والقدرة على القيام بالمبادرات، في حين أفاد رئيس لجنة الشؤون المالية حينئذ بأن حلقات العمل هذه ساعدت في تحديد أطر عريضة لعمل اللجنة في المستقبل، وفي تطوير خطوات ملموسة يمكن اقتفاء أثرها.

وأثبت هذا البرنامج نجاحه في تشجيع التعاون بين الأحزاب بشأن قضايا مثل كيفية تحسين شفافية التقارير المالية المرفوعة، وزيادة تفاصيل عملية رصد المصروفات لمنع أية تجاوزات، وتشجيع التعاون بين لجنة الحسابات العامة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية (CHRAJ)، ومكتب مكافحة الغش الجسيم (SFO). وبدأت لجنة الحسابات العامة في استخدام استعراضات ميدانية للمشروعات عن طريق لجان فرعية لإتاحة تقديرات بشأن الإنفاق الحكومي ـ ومن ثم، الشروع في عملية من شأنها أن تعوض بشكل جزئي تأخر إصدار تقارير المراجع العام. وأفادت لجنة الشؤون المالية أيضاً عن نجاحها في إعداد قائمة مرجعية تفصيلية بالنقاط التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند الموافقة على أية قروض أجنبية.

ج) على مستوى المجتمع

سرعان ما بدأ أعضاء في هاتين اللجنتين في تقدير ضرورة زيادة مشاركة الجمهور في عمليات اللجنتين من خلال جلسات النقاش العامة والاجتماعات، وذلك في أجزاء متعددة من غانا، إضافة إلى تقدير مدى فائدة تطوير صلات أوثق مع السلطة التنفيذية.

شاركت لجان الحسابات العامة، والشؤون المالية، والمساواة بين الجنسين والأطفال، وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية والتنمية الريفية، والضمانات في إجراء تحقيقات ومشاورات عامة بشأن الأولويات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تنفيذ وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، كما شرعت لجنة الحسابات العامة ولجنة الشؤون المالية في اعتماد آليات تشاركية عند أداء أنشطتهما. وأدى ذلك، حسب التقديرات، إلى "المساعدة في تشجيع التفاعل بين الأحزاب في أنشطة اللجان"، بينما ساعدت التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني "على ضمان تعامل البرلمانيين مع قضايا التنمية الوطنية من منظور أوسع نطاقاً". وفي نفس الوقت، تعززت الروابط مع مكتب المراجع العام، مع إنشاء مكتب ارتباط برلماني تابع له، وذلك لتشجيع زيادة التفاعل بين جهاز موظفيه وأعضاء لجنة الحسابات العامة.

الشبكة العالمية للتعلّم من أجل التنمية (GDLN)

تؤدي المبادرات المرتكزة على التكنولوجيا التي ينفذها معهد البنك الدولي، **كالشبكة العالمية للتعلّم من أجل التنمية (** GDLN) إلى ربط مراكز التدريب حول العالم. حيث يقدم معهد البنك الدولي ـ من خلال استخدام تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية وشبكة الإنترنت، إضافة إلى وسائل تقليدية أخرى ـ حوالي 600 برنامج تعليمي سنوياً يستفيد منها 47000 متدرب في 149 بلداً. ويضم المشاركون في الدورات مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وأكاديميين، وقادة من قطاع الأعمال، وصحفيين.

مثال على الاتصال بالبرلمانيين من خلال الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي والشبكة العالمية للتعلّم من أجل التنمية:

باريس، 17 سبتمبر/أيلول 2003 - في إطار التحضير لاجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عُقدت خلال هذا العام في دُبي، أجرى رئيس البنك الدولي، جيمس د. وولفنسون حديثاً مطولاً ومستفيضاً بالصوت والصورة عبر الفيديو (videoconference) مع برلمانيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وشارك أكثر من ثلاثين برلمانياً من برلمانات كل من الأردن، ولبنان، ومصر، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الجمع، بما في ذلك العديد من الأعضاء الحاليين والسابقين في هذه الحكومات. وضم هذا الجمع أيضاً جان-لوي ساربيب (نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سابقاً)، وآخرين من كبار مسئولي البنك الدولي في هذه المنطقة.

للحصول على موجز عن هذا الاجتماع وقائمة بالمشاركين، يرجى زيارة موقع الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي على شبكة الإنترنت: www.pnowb.org

- **للمزيد من المعلومات بشأن معهد البنك الدولي، يرجى زيارة:** www.worldbank.org/wbi
- **للمزيد من المعلومات بشأن أنشطة معهد البنك الدولي مع البرلمانيين، يرجى زيارة:** http://www.worldbank.org/parliamentarians، ثم الضغط على برنامج تدعيم الأطر البرلمانية التابع لمعهد البنك الدولي
- **للمزيد من المعلومات بشأن مطبوعات معهد البنك الدولي** المتاحة على شبكة الإنترنت، يرجى الرجوع إلى الفصل السابع.

برلمانيو البلدان المانحة والبنك الدولي

يلعب البرلمانيون في البلدان المانحة دوراً إشرافياً هاماً، حيث يقومون برصد البرامج الإنمائية لحكوماتهم، ويسهمون في النقاش الدائر بشأن كيفية إدارة المؤسسات الدولية. كما أن لهم دوراً تشريعياً، ولديهم السلطة للتأثير وتغيير تشريعات بلدانهم بشأن قضايا التنمية. ويتحملون في ذلك أيضاً مسؤولية التصرف نيابة عن أبناء دوائرهم الانتخابية الذين يدفعون في نهاية المطاف الإيرادات الضريبية من أجل المساعدات الإنمائية الرسمية.

يلعب البرلمانيون دوراً أساسياً في البلدان المانحة في ضمان أن لسياساتهم الوطنية أثراً إيجابياً على التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن لهم التأثير في قضايا مهمة، كالتجارة من خلال المناقشات، وفترات طرح الأسئلة، وسن التشريعات. كما يمكنهم إعداد سياسات عن قضايا مثل إزالة الشروط المرتبطة بالمعونة أو تحسين تنسيق برامج ومشروعات الجهات المانحة.

البرلمانيون والموازنة الوطنية للمعونات

يصوت البرلمانيون في البلدان المانحة على الموازنة الخاصة بالمعونات، وبتعبير أكثر دقة على **إسهامات بلدانهم في المؤسسات المتعددة الأطراف**، بما في ذلك أية زيادات في رأس مال البنك الدولي، وأية إسهامات في عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ولذلك، فالبرلمانيون أطراف فاعلة أساسية فيما يتعلق بثقل ونفوذ بلدانهم داخل المؤسسات المالية الدولية.

فمن إجمالي رأس المال المصرّح به للبنك الدولي والبالغ (189.5 بليون دولار أمريكي)، ثمة 178.0 بليون دولار أمريكي منها تُعرف بأنها رأس مال واجب الدفع. ولا يمكن الحصول عليه إلا من البلدان المساهمة، وذلك لأغراض تسديد التزامات البنك الدولي المستحقة لأصحاب الديون أو للوفاء بالتزامات تتعلق بضمانات معينة. وعلى مدار تاريخه الممتد لمدة 57 عاماً، لم يطلب البنك الدولي إجراء أية زيادة في رأس ماله، لأن حدوث ذلك كان سيعني أن البنك الدولي قد أفلس! وتُعتبر المخاطر المرتبطة بالبنك الدولي في حدها الأدنى، نظراً إلى:

المعونات المقدمة إلى مربي الأبقار ومزارعي الأقطان تفوق المعونات التي يتلقاها البشر، 2000

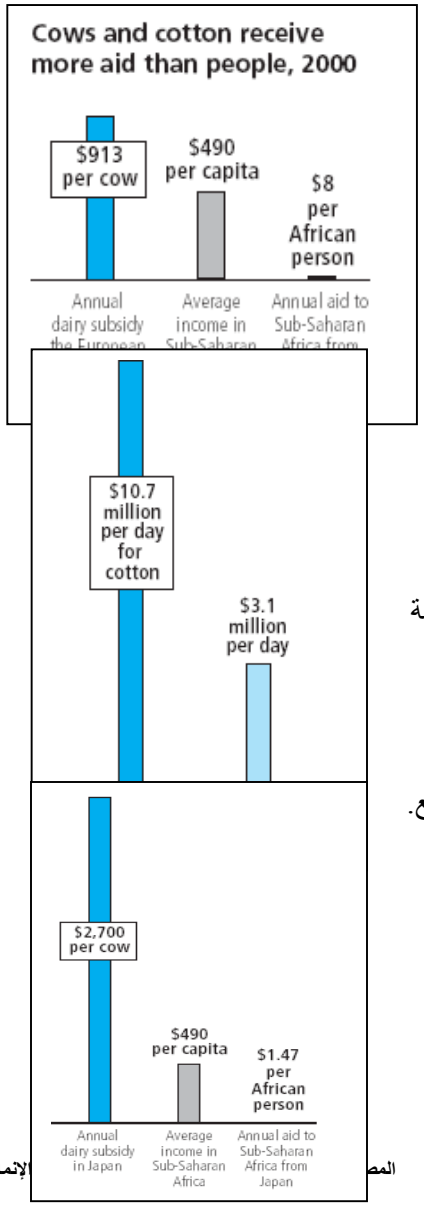

الإنمائي المص

- أن ديون البنك الدولي مدعومة من البلدان المساهمة ذات السيادة والبالغ عددها 184 بلداً.
- إتباع البنك الدولي لسياسات مالية حصيفة للغاية من شأنها تقييد إقراضه بحيث لا يتخطى حداً أقصى مقداره دولار واحد لكل دولار واحد من إجمالي رأس المال، ونسبة السيولة منخفضة إذا تبلغ 55 في المائة من إجمالي رأس ماله.
- أن البنك الدولي يحقق أرباحاً بصورة منتظمة، حيث يتخطى صافي دخله السنوي بليون دولار أمريكي وذلك على مدى 15 عاماً. ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير عائداً صافياً على الأصول يبلغ حوالي 1 في المائة سنوياً، مما يضمن قوته المالية ويعزز أنشطته الإنمائية على أساس مستمر.

البرلمانيون يناقشون تمويل البنك الدولي: مجلس الشيوخ الأيرلندي

عقد مجلس الشيوخ الأيرلندي نقاشاً مثيراً قبل التصويت بشأن التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. وأعرب برلمانيون أيرلنديون عن التزامهم بدور المؤسسة في تخفيض أعداد الفقراء، ولكن طالبوا أيضاً باعتماد الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في الطريقة التي يستخدم بها البنك الدولي إسهاماتهم المالية. للإطلاع على نص هذا النقاش، يرجى الضغط على الوصلة التالية على شبكة الإنترنت:

التقرير الرسمي لمناقشات مجلس الشيوخ (Seanad) - 14 يونيو 2000
قانون (تعديل) 1999 المعني بالمؤسسة الدولية للتنمية
www.gov.ie/debates-00/s14june

برنامج المعونة الأيرلندية: عرض للنقاش الذي عقدته اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون الإنمائي في إبريل/نيسان 2003
http://www.gov.ie/oireachtas/frame.htm

يستطيع البرلمانيون أيضاً ـ من خلال موازنة المعونات وقدراتهم المتعلقة بالسياسات ـ المساعدة في تحديد الجهات المستفيدة من المعونات، وأوجه استخدامها. لذا، فإنهم يمكنهم تحديد ما إذا كان سيتم تخصيص المعونات إلى هذه البلدان الأشدّ حاجة إليها، ويمكنهم كذلك تخصيص موارد تمويلية معينة لبرامج تسعى إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

رصد أنشطة البنك الدولي ومجلس مديريه التنفيذيين

يمكن لبرلمانيي البلد المانح تمحيص دور بلدهم في البنك الدولي، والسعي للحصول على معلومات وملاحظات تقييمية فيما يتعلق بأنشطة المدير التنفيذي الذي يمثلهم من خلال عدة طرق:

- استعراض التقرير السنوي للمدير التنفيذي المعني بشأن تأثير إجراءات البلد المعني في مجالس إدارة البنك الدولي.
- عقد مناقشات برلمانية تستهدف تحسين الطريقة التي يؤدي بها البنك الدولي وظائفه.
- دعوة المديرين التنفيذيين لتقديم معلومات إلى اللجان والهيئات البرلمانية، والمجموعات البرلمانية غير الرسمية.

البرلمانات تمحص أنشطة المؤسسات المالية الدولية: فرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة

- تقدم وزارة المالية الفرنسية كل عام إلى البرلمان الوطني، تقريراً عن أنشطة المؤسسات المالية الدولية بعنوان *"التقرير المُقدم إلى البرلمان بشأن أنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"* (*Rapport présenté au Parlement sur les activités du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale*)، حيث يغطي موضوعات مثل تخفيض أعداد الفقراء، ونظام الإدارة العامة، ومكافحة غسل الأموال، إلخ.
- يتم تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان الكندي بشأن أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- تعقد لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم بالمملكة المتحدة أيضاً مناقشة سنوية بشأن المؤسسات المالية الدولية.

يمكن الحصول على نسخ من التقارير والمناقشات المذكورة آنفاً من على شبكة الإنترنت.

البرلمانيون وتحقيقات اللجنة: فرنسا 1999

في عام 1999، وفي إطار تحقيق بشأن أنشطة شركات النفط الفرنسية، دعت لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية (بقيادة أعضاء البرلمان:Marie-Hélène Aubert ، وPierre Brana، وRoland Blum) موظفي البنك الدولي التالية أسماؤهم للاجتماع معها ومناقشة مشروع خط أنابيب تشاد ـ الكاميرون:

- Jean-Claude Milleron، (سابقاً) المدير التنفيذي الفرنسي
- Serge Michailof، مدير إدارة شؤون منطقة "أفريقيا" بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير
- Charles McPherson، مدير وحدة النفط والغاز في البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- Philippe Lietard، مدير إدارة النفط والغاز والتعدين في المؤسسة الدولية للتمويل
- Jean-Philippe Halphen، مدير إدارة الاستثمار في المؤسسة الدولية للتمويل
- Mary Barton-Dock، مدير مكتب البنك الدولي في تشاد

وأعطت الإفادات التي أدلى بها المعنيون من موظفي البنك فهماً أكثر وضوحاً للبرلمانيين عن كل من هذا المشروع وآلية المراقبة التي وضعها البنك الدولي.

للحصول على نسخة كاملة من هذا التقرير، يرجى زيارة: www.assemblee-nationale.fr/rap-info/i1859-01.asp

البرلمان السويدي (Riksdag) يوافق على سياسة إنمائية عالمية متكاملة

في ديسمبر/كانون الأول 2003، اعتمد البرلمان السويدي القانون الذي رعته الحكومة، تحت اسم " سياسة السويد للتنمية العالمية: مسؤولية مشتركة" (03:122/2002)، مؤسساً أول سياسة للتنمية العالمية المتكاملة على مستوى العالم. فبموجب القانون، ينبغي الآن مواءمة السياسات الوطنية المعنية بالتجارة، والدفاع، والزراعة، والبيئة، والهجرة، وأية سياسات أخرى مع الأهداف المزدوجة لمحاربة الفقر وتشجيع التنمية القابلة للاستمرار. وفي يناير/كانون الثاني 2004، قام أعضاء من اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية بزيارة واشنطن العاصمة لمناقشة سياستهم المُبتكرة الجديدة مع المعنيين من موظفي البنك الدولي. وبموجب القانون الجديد كذلك، سيتم وضع أهداف تنفيذية لمجالات بعينها في السياسات، وقياس النتائج المتحققة على أساس هذه الأهداف. وينبغي على الحكومة أيضاً بموجب ذلك القانون رفع تقارير سنوية إلى البرلمان بشأن النتائج المتعلقة بمختلف سياساتها. حيث تسترشد السياسة الجديدة بالأهداف الإنمائية الجديدة وتوافق آراء مونتيري.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع وزارة الشؤون الخارجية السويدية على شبكة الإنترنت:
www.utrikes.regeringen.se

برلمانيو البلدان "المقترضة" والبنك الدولي

لا تقتصر المشاركة بالرأي في نظام إدارة البنك الدولي على برلمانيي البلدان المانحة. فلدى برلمانيي البلدان المقترضة أسباب أكثر للاهتمام بالبنك الدولي نظراً لأن بلدانهم تتأثر مباشرة بسياساته وأنشطته، بوصفه الجهة المُقرضة والاستشارية. وعادة ما يكونوا على دراية دقيقة بثقل البنك الدولي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكوماتهم.

وثمة طرق عملية كثيرة يستطيع من خلالها برلمانيو البلدان المقترضة المشاركة بشكل مباشر في العمل الذي تضطلع به حكوماتهم مع البنك الدولي. ولديهم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأدوات السياسية لمساعدتهم:

"للبرلمان وظيفة تقليدية تتمثل في ممارسة الدور الرقابي، ولكنه أصبح على نحو مطرد أيضاً عنصراً من عناصر التغيير. ويحتاج البرلمان إلى تكوين تحالفات مع قوى المجتمع المدني والقوى الأخرى المعنية بعملية التنمية. ولذا، يرغب البرلمانيون في تقديم حجج لزيادة تواجد ومشاركة ممثلي الشعب في تصميم وتنفيذ ورصد وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، ومن الواجب عدم تهميش دور أعضاء البرلمان في صياغة وتنفيذ إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء."

المنتدى الأفريقي المعني بإستراتيجيات وثائق تخفيض أعداد الفقراء، داكار، مجموعة البرلمانيين

أ) استخدام التشريعات لمكافحة الفقر

تلعب البرلمانات دوراً مهماً للغاية في صياغة السياسات المعنية بتخفيض أعداد الفقراء بصفة عامة وفي عملية وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء على وجه الخصوص. ويمكن للبرلمانيين مساعدة عملية التنمية في بلدانهم من خلال تحديد وترتيب أولويات تخفيض أعداد الفقراء في جميع مراحل عملية وضع السياسات، بدءاً من صياغة السياسات وتنفيذها إلى تقييم وإصلاح السياسات.

ب) الإشراف على المفاوضات بين الحكومة والمنظمات المالية الدولية:

للبرلمان دور حيوي ينبغي لعبه في توسيع نطاق دوائر القوى الاقتصادية، حيث يوجد إدراك متنام بأن تثبيت أوضاع وإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي لا يجب تركهما في يد مجموعة صغيرة من كبار السياسيين والموظفين العموميين في وزارات المالية، الذين يتولون المفاوضات المعنية بالاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية ـ كالبنك الدولي.

ويمكن للبرلمانيين الانضمام إلى الوفود الوطنية المشاركة في المنتديات الدولية (مؤتمرات الأمم المتحدة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلخ) أو في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمثيل مصالح بلدانهم، ويمكنهم أيضاً لعب دور نشط في البرامج الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء من خلال الإشراف المتحوّط، والإسهام في إطار التنمية الشامل، ووثيقة تخفيض أعداد الفقراء، وإستراتيجية المساعدة القُطرية.

ج) تسليط الضوء على سياسات الحكومات وماليتها العامة:

تصدر برلمانات البلدان المقترضة والبلدان المانحة على حد سواء تقارير بشأن سياسات حكوماتها وترصدها لضمان حسن نظام الإدارة العامة، حيث يُعتبر هذا النشاط مفيداً للبنك الدولي عند صياغة وثائق رئيسية كإستراتيجية المساعدة القُطرية. وبالمثل، يمكن أن تكون تقارير وإحصاءات البنك الدولي على قدرٍ عظيم من الفائدة للبرلمانيين إذا كانوا غير قادرين على الحصول على هذه المعلومات من حكوماتهم، أو عند بحثهم عن مصادر مستقلة للمعلومات.

د) المشاركة في المشاورات الوطنية: فتح نقاش ديمقراطي بشأن سياسات التنمية

هناك فرص كثيرة أمام البرلمانيين لتسهيل مشاركة المواطنين ومجموعات المواطنين في وضع ورصد السياسات العامة، فللبرلمانيين وظيفة تمثيلية، ولديهم اتصال مباشر مع دوائرهم الانتخابية. في حين تعتمد فعالية السياسات على التنسيق بين الحكومة الوطنية [المركزية] والمحافظات وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية. ويمكن للبرلمانيين لعب دورٍ هامٍ كقنوات اتصال للسياسات فيما بين تلك المستويات المختلفة. ففي غانا، على سبيل المثال، وضع أعضاء البرلمان الوطني، نظراً لكونهم أعضاء لا يحق لهم التصويت في مجالس المناطق، دوراً يسمح لهم بمساندة سياسات تخفيض أعداد الفقراء على مستوى المناطق، والإشراف عليها.

البرلمانيون في مكافحة الفقر في النيجر

بعد أن عادت النيجر إلى الديمقراطية في عام 1999، قرر المجلس الوطني للبلاد التواصل مع سكان البلاد المنتشرين على نطاق واسع للتوصل إلى حلولٍ للتحديات المستمرة التي تواجه النيجر. وفي إطار المساندة من العديد من الجهات الشريكة في التنمية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد البنك الدولي، قام المجلس الوطني بتنفيذ برنامج طموح للحوار والتشاور مع الجمهور بشأن القضايا المهمة المتعلقة بالتنمية، تراوح من أجهزة إدارة الحكم الذاتي المحلي إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نظم هذا المجلس مشاورات فيما بين أعضائه وقادة محليين، ومواطنين عاديين في جميع أنحاء البلاد. وفي عام 2002، تم تأسيس لجنة عامة (تضم جميع الأحزاب) بهدف تزويد المجلس بمساهمات بشأن الإستراتيجية الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء. ونظمت هذه اللجنة عدداً من البعثات الفعلية على أرض الواقع لاستعراض التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الطموحة للبلاد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وزار الأعضاء العديد من المشروعات، بما في ذلك مدارس جديدة، ومراكز للرعاية الصحية، وجمعيات تعاونية نسائية، وآباراً جماعية للمياه. وجرى عقد اجتماعات على مستوى القرى والمدن، وإعطاء المواطنين الفرصة للإدلاء بآرائهم واقتراحاتهم من أجل تحسين الوضع. وسارعت الحكومة، في إطار متابعتها، إلى معالجة المشاكل التي أثيرت في بعثات المجلس. بيد أن أعضاء المجلس من كلٍ من الحكومة والمعارضة شعروا بضرورة زيادة مشاركتهم في وضع برنامج تخفيض أعداد الفقراء على المستوى الوطني. ودعوا إلى دورٍ أكبر في عمليتي الرصد والتقييم، وفي عملية التحديث المنتظمة لمعلومات إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء.

وفي إطار المساندة التي أتاحها معهد البنك الدولي، أصدرت اللجنة العامة سلسلة من الحلقات الدرامية الإذاعية تشرح دور البرلمانيين في الحرب ضد الفقر، وتشجع المواطنين على التعبير عن آرائهم ومخاوفهم مع ممثليهم المنتخبين. وتتم إذاعة هذه الحلقات على المذياع الوطني، وهي تشكل أساساً لمناقشة تنسقها شبكة "نوادي المذياع" على مستوى النيجر، التي تستهدف دعم التنمية من خلال تشجيع الحوار على مستوى المجتمعات المحلية.

الفصل السادس

المشاركة المحلية:
المناقشات وإتاحة الموارد التمويلية لصالح المشروعات

كيف يمكن المشاركة في نقاش عن التنمية على شبكة الإنترنت

"بوابة" المجتمع المدني

يمكن للبرلمانيين ـ من خلال موقع "بوابة" المجتمع المدني على شبكة الإنترنت ـ أن يجدوا معلومات عن عمل البنك الدولي مع المجتمع المدني، قد تكون، على وجه الخصوص، مفيدة في الإجابة على استفسارات الفئات المعنية في الدوائر الانتخابية التي يمثلونها بشأن قضايا التنمية، كالمديونية، والتجارة، والتكييف الهيكلي.

ويتم بانتظام إصدار نشرة إخبارية شهرية على شبكة الإنترنت لأغراض التشاور مع المجتمع المدني، بعنوان ***المشاركة المدنية في البنك الدولي***، تضم معلومات عن المشاورات والمناقشات القادمة ـ على شبكة الإنترنت ـ وأحداثاً خاصة، وما يستجد من تطورات في مجال السياسات المعنية.

 يمكنك الاشتراك في هذه النشرة الإخبارية بإرسال بريدك الإلكتروني إلى: civilsociety@worldbank.org، أو من خلال زيارة مواقعنا التالية على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/ngos

محفل التنمية "Devforum"

"محفل التنمية" هو موقع إلكتروني للحوار وتبادل المعارف فيما بين أعضاء أوساط المعنيين بالتنمية. ويستند محور تركيزه إلى سلسلة من الحوارات الإلكترونية حول قضايا وتحديات أساسية تتعلق بالتنمية. ومن بين الموضوعات التي سبقت مناقشتها: كقضايا الفقر وتحليل الأثر الناتج عن الإصلاحات المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء، ومبادرة الهواء النقي، وتنفيذ توافق آراء مونتيري، والصحة الإنجابية. ويمكن لأي شخص الانضمام إلي موضوع الحوار إذا كان لديه اهتمام في هذا الشأن.

"المشاورات" هي عبارة عن مناقشات على شبكة الإنترنت تضم فئات متعددة من الجمهور المعني تستهدف سؤال كلٍ من: عموم الجمهور والجهات الشريكة والجهات المتعاملة مع البنك عن تعليقاتها ومرئياتها بشأن أحد وثائق الإستراتيجيات أو التقارير الهامة للبنك الدولي.

ويضم محفل التنمية كذلك سمات أخرى، مثل **ركن المتحدث**، كما يتيح الموارد للراغبين في خلق حوارات لهم على شبكة الإنترنت عن قضايا التنمية.

ويستضيف البنك الدولي موقع محفل التنمية، كما يضطلع بمشاركة منظمات أخرى برعاية حوارات هذا الموقع على شبكة الإنترنت، وهذه المنظمات هي:

- **منظمة الشفافية الدولية**
- **مركز المشروعات الدولية الخاصة**
- **معهد بانوس، لندن**
- **مشروع بريتون وودز**
- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
- **مؤسسة استونيا للبنية الأساسية وتنمية مجال النقل العابر**
- **المكتب الإقليمي الأفريقي لرابطة الجامعات الفرانكفونية** (AUF)

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: www.worldbank.org/devforum

"حوار صريح"

"حوار صريح" هو عبارة عن منتدى للنقاش يتولاه خبراء في مختلف المجالات، ويضم هذا الموقع موضوعات متنوعة، ويقبل جميع اقتراحاتكم.

للمزيد من المعلومات واقتراح أية موضوعات، يرجى زيارة: http://discuss.worldbank.org

الأحداث المعنية بقضايا التنمية من خلال البث عن طريق شبكة الإنترنت

في عام 1999، أطلق معهد البنك الدولي موقع تسهيلات البث عن طريق الإنترنت (B-SPAN) في إطار جهوده لنقل البنك الدولي من كونه مؤسسة مقتصرة على الإقراض إلى بنك للمعرفة، وجهة لتقديم خدمات المعلومات. ويتيح موقع (B-SPAN) للجمهور على مستوى العالم ـ من خلال امتلاك قدرات البث الإذاعي والمرئي وتوجيه تدفقه عبر شبكة الإنترنت ـ إمكانية الإطلاع على الأحداث التي يرعاها البنك الدولي بشأن مجموعة متنوعة من قضايا التنمية القابلة للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء. كما يتيح هذا الموقع إمكانية الوصول إلى مواد ذات صلة تشمل وثائق بحوث، وعروض شرائح (PowerPoint)، ووصلات إلى موارد أخرى على شبكة الإنترنت، وتحفظ جميع هذه الأحداث في أرشيف المعهد بصفة دائمة.

← **يمكنكم الإطلاع على هذا الموقع على العنوان التالي:** http://info.worldbank.org/etools/bspan

المشاورات

قبل الانتهاء من الإعداد النهائي للإستراتيجيات، والسياسات ووثائق العمليات الأخرى على مستوى القطاعات أو محاور التركيز، يطلب البنك الدولي من جميع أصحاب المصالح المباشرة تقديم معلومات تقييمية من خلال الدخول معهم في مشاورات. **وقد تزايد إجراء هذه المشاورات على شبكة الإنترنت حالياً بدلاً من المشاورات الميدانية،** كذلك فإن الأهداف واحدة لم يطرأ عليها أية تغييرات، ممثلة في: اكتساب الخبرات العملية والمعارف من الفئات المعنية، كالبرلمانيين، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وإتاحة الفرصة للفقراء للتعبير على آرائهم، وزيادة الشفافية ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التنمية. وفيما يلي مجموعة من المشاورات الحالية والسابقة للبنك.

أمثلة على المشاورات في الماضي والحاضر:

- مؤتمر البنك الدولي السنوي السادس عشر المعني باقتصاديات التنمية 2002
- الإقراض لأغراض التكييف
- التنمية الريفية والزراعة
- الحرب الأهلية وسياسات التنمية
- إستراتيجيات المساعدة القُطرية
- التشاور بشأن إستراتيجية البيئة
- الغابات والحراجة
- الفقر وتغيّر المناخ
- سياسة العمليات المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء
- إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية (ESRP)
- إستراتيجية قطاع الموارد المائية
- النقل في المناطق الحضرية
- تقرير عن التنمية في العالم 2004: جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء
- أهلية النفقات في إطار الإقراض بالبنك الدولي
- إستراتيجية المساعدة القُطرية
- الصناعات الاستخراجية
- تحليل الفقر وآثاره الاجتماعية
- وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء
- إرشادات البنك الدولي بشأن التوريدات والاستشاريين
- سياسات الإجراءات الوقائية

فرص تمويلية لصالح الفئات المعنية في دائرتك الانتخابية

معلومات بشأن تقديم المشورة عن فرص التمويل والمنح

قد يرغب البرلمانيون في الحصول على فرص تمويلية لصالح المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية في دوائرهم، وهناك عدد كبير من مصادر التمويل لدعم هذه المنظمات شريطة استيفائها المعايير المحددة.

برنامج تسهيلات منح التنمية (DGF)

أنشئ برنامج تسهيلات منح التنمية في عام 1997 بهدف دمج الإستراتيجية الكلية، ومخصصات، وإدارة أنشطة البنك المعنية بتقديم المنح المموّلة من الموازنة الإدارية في إطار آلية إطارية واحدة.

تدعو آلية التخصيص في برنامج تسهيلات منح التنمية إلى أن تكون هناك جهة راعية بالبنك لكل مقترح بتقديم منحة، وذلك حتى يتم استعراضه وترتيبه حسب الأولوية داخل القطاعات والشبكات المعنية، ومن ثم النظر فيه على أساس الأولويات المؤسسية لمجموعة البنك الدولي، وذلك من خلال مجلس برنامج تسهيلات منح التنمية على صعيد مختلف إدارات البنك الدولي. ويساند الفريق الصغير لسكرتارية برنامج تسهيلات منح التنمية مجلس هذا البرنامج، ويقف على أهبة الاستعداد لتقديم أية مساعدة.

في السنة المالية 2004، بلغت موازنة برنامج تسهيلات منح التنمية 178,21 مليون دولار أمريكي، غطت ما نسبته 49 في المائة من برامج المنح. ويشمل ذلك الكثير من البرامج القائمة منذ فترة طويلة، كالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، وبرنامج مكافحة مرض العمى النهري [داء المذنبات الملتحية] (OCP)، وصندوق التنمية المؤسسية (IDF)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة أشدّ الفئات فقراً (CGAP)، وصندوق ما بعد الصراعات (PCF).

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/dgf، ويمكنك من خلال هذا الموقع الإطلاع على وثيقة **"الموارد التي تتيحها المنح إلى منظمات المجتمع المدني"** وذلك باختيارك **مصادر أخرى للمنح**.

برنامج المنح الصغيرة (SGP)

أنشئ برنامج المنح الصغيرة للبنك الدولي في عام 1983، وهو برنامج مُوَزَّع على نحو لامركزي في مكاتب البنك القُطرية. **وتتوفر الإرشادات المعنية واستمارات تقديم الطلبات من مكاتب البنك الدولي القُطرية المشاركة في يناير/كانون الثاني من كل عام**. ويتم اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتقديم المنح مرة واحدة كل عام من خلال مكاتب البنك الدولي القُطرية المشاركة. **وينبغي على المنظمات المتقدمة أن ترفع استمارات التقديم إلى الجهات المعنية قبل مدة قدرها أربعة إلى ستة أشهر على الأقل من تاريخ البت في المنح**. وتضم القطاعات المشمولة: بناء القدرات، والتعليم، والبيئة، والصحة، والتغذية والسكان، والتنمية الاجتماعية، والبنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل الأصغر.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org، وكتابة منح صغيرة في نافذة البحث

صندوق البنك الدولي الخاص بمرحلة ما بعد الصراعات (PCF)

أنشئ صندوق البنك الدولي الخاص بمرحلة ما بعد الصراعات في عام 1997 بهدف تعزيز قدرة البنك الدولي على مساندة البلدان التي تمر بأوضاع انتقالية بعد الخروج من الصراعات وصولاً إلى تحقيق السلام والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، حيث يتيح الصندوق التمويل للمنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومنظمات التنمية الدولية المؤهلة في تلك البلدان.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/conflict

المجموعة الاستشارية لمساعدة أشدّ الفئات فقراً (CGAP)

يمول هذا البرنامج الأنشطة التي تسهم في تقديم التمويل الأصغر والخدمات المالية القابلة للاستمرار إلى الفقراء بطريقة مبتكرة، والتي تحسن كذلك من قدرات مؤسسات وشبكات التمويل الأصغر.

← **للمزيد من المعلومات**، يرجى زيارة: www.cgap.org

صندوق الشعوب الأصلية

يساند صندوق الشعوب الأصلية المشروعات في أربعة مجالات مستهدفة: حقوق الشعوب الأصلية، والموارد اللازمة للتنمية القابلة للاستمرار، وتدعيم المؤسسات والتدريب، والثقافة والهوية.

 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/indigenous

الصناديق الاجتماعية

تساند برامج الصناديق الاجتماعية المشروعات الصغيرة للمجتمعات المحلية التي تسعى إلى تمكين الفقراء وفئات السكان المعرضة للمعاناة من أسباب القوة في البلدان النامية. وتتفاوت هذه المشروعات من مشروعات للبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية إلى التدريب وتنمية المشروعات الأصغر، ويمكن أن يضطلع بإدارة هذه الصناديق مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة، التي تشمل: أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات التنفيذية المعنية، وفئات المجتمعات المحلية، ولجان المشروعات المحلية. وتقوم المجتمعات المحلية، في ظل توفر الموارد التمويلية والمساعدة الفنية للصناديق الاجتماعية، بتحديد أولوياتها الإنمائية، والتعاقد مع المقاولين، وإدارة صناديق المشروعات، فضلاً عن إدارة هذه المشروعات وتعزيز استمراريتها عند إنجازها.

أعد مكتب نائب رئيس البنك لشؤون أوروبا **دليلاً إرشادياً للصناديق الاجتماعية** للمنظمات غير الحكومية الفرنسية والتابعة للبلدان الناطقة بالفرنسية. ويشمل هذا الدليل قائمة بالصناديق الاجتماعية الحالية، ومعلومات عن جهات الاتصال المحلية، وهو متاح أيضاً على قرص مُدمج (CD) ـ عند الطلب ـ باسم "المنظمات غير الحكومية: تعرف على البنك الدولي" (‘ONG: Connaître la Banque Mondiale”). وللحصول على نسخة، يرجى الاتصال بمركز الإعلام العام في أوروبا [في باريس] على البريد الإلكتروني التالي: picparis@worldbank.org

يتاح مزيد من المعلومات بشأن الصناديق الاجتماعية ويجري تحديثها بانتظام باللغة الإنجليزية على الموقع التالي على شبكة الإنترنت.

 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/socialfunds

برنامج "المعلومات من أجل التنمية" (Infodev)

يتيح برنامج المعلومات من أجل التنمية موارد تمويلية لنشر و/أو تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخفيض أعداد الفقراء. وينبغي أن تتم إدارة هذه المشروعات في إطار الشراكة مع الحكومات، أو المنظمات الإنمائية الدولية، أو القطاع الخاص.

 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.infodev.org

سوق التنمية

سوق التنمية هو برنامج يعمل على تشجيع أصحاب الأفكار الإنمائية المُبتكرة من خلال إتاحة التمويل الأولي اللازم، كما يهدف إلى الربط بين أصحاب الأفكار المبتكرة لمحاربة الفقر والجهات الشريكة ممن لديها الموارد اللازمة لمساعدتهم في تنفيذ رؤاهم ومقترحاتهم. ومنذ عام 1998، قدّم سوق التنمية أكثر من 16 مليون دولار أمريكي في شكل منح إلى أكثر من 330 مشروعاً مبتكراً، وذلك من خلال المسابقات العالمية وأيام الإبداع القُطرية.

سوق التنمية 2003
الفائز بمنحة المسابقة العالمية

المركبة الآلية "Uhuru " ذات العجلات الثلاث وسيلة فعالة التكاليف وخفيفة الوزن، ومزودة بعربة جانبية متينة للغاية، ويتم تسييرها بواسطة محرك صغير السعة يناسب الدراجة النارية الصغيرة، ومزودة بإطارات تناسب الطرق الوعرة. فقد جرى تصميمها وصنعها للاستخدام في التضاريس الأفريقية الوعرة، كما تم تزويدها بخزان ماء/وقود سعة 20 لتراً، ورافعة يدوية، وبطارية كبيرة، وكشاف إضاءة للظروف الطارئة، وموضع لحمل البضائع، وصندوق تخزين للمعدات قابل للغلق، ومقعد مريح، ونظام نقالة متحركة (قابلة للنقل) لأغراض الإسعاف، كما توفر الحماية للمرضى من الأمطار، وهي مزودة بحلقة للجر. وقد فازت هذه المركبة بمنحة قيمتها مائة وثلاثة وعشرين ألف دولارٍ أمريكي في مسابقة سوق التنمية لعام 2002، ويمكن الآن تطويرها لأغراض الإنتاج التجاري.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.developmentmarketplace.org

بوابة التنمية

بوابة التنمية منظمة مستقلة لا تهدف إلى الربح، كان رئيس البنك الدولي السابق، جيمس وولفنسون، صاحب فكرة إقامتها، واضطلع البنك الدولي بإنشائها في بادئ الأمر. وهي عبارة عن موقع تفاعلي يتيح معلومات عن التنمية وتخفيض أعداد الفقراء. وكذلك تتيح نافذة بوابة التنمية مجالاً أمام المجتمعات المحلية لتبادل خبراتها بشأن جهود التنمية. وتساند أهداف مؤسسة بوابة التنمية الرامية إلى: زيادة تبادل المعارف، وتحسين شفافية القطاع العام، وتسهيل فعالية المعونات، وبناء القدرات المحلية لتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة ـ وذلك من خلال تقديم خدمات كدليل المعلومات المعنية بمشروعات التنمية على شبكة الإنترنت (وهي معلومات يمكن الحصول عليها عن أنشطة التنمية AiDA)، وسوق التوريدات الإلكترونية (**سوق بوابة التنمية** dgMarket) ومعلومات عن موضوعات التنمية الرئيسية (أعلى الصفحة)، ووصلات على شبكة الإنترنت إلى شبكة آخذة في النمو من المبادرات القُطرية (النوافذ القُطرية على شبكة الإنترنت). **وتتيح بوابة التنمية موارد تمويلية للجهات الشريكة من أجل إقامة نوافذ قُطرية على شبكة الإنترنت، وذلك من خلال منح تنفيذ لتلك النوافذ.**

← **للمزيد من المعلومات بشأن بوابة التنمية،** يرجى زيارة الموقع التالي: www.developmentgateway.org

الفصل السابع

الفصل السابع: مصادر معلومات البنك الدولي

يُعتبر موقع: www.worldbank.org/parliamentarians بمثابة النافذة الرئيسية للبرلمانيين على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت. ويتيح هذا الفصل، جنباً إلى جنب مع هذا الموقع والمراجع الأخرى الموضحة في نهاية كل قسم من فصول هذا الدليل، موارد للحصول على معلومات أكثر استفاضة شاملة المطبوعات. كما يمكنك الرجوع إلى الملاحق المعنية للإطلاع على قائمة بمواقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت مرتبة حسب الموضوع (ترتيباً أبجدياً باللغة الإنجليزية).

موارد خاصة لأعضاء البرلمانات

ثمة فرصة أمام البرلمانيين للانتفاع بأداة مبسطة على موقع البنك على شبكة الإنترنت، يطلق عليها منظومة **أسئلة وأجوبة**. ويمكنك الوصول إليها من خلال موقع الشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي على شبكة الإنترنت (ويمكن كذلك استخدام جهاز الفاكس)، حيث يمكن طرح أية أسئلة باللغات الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية. ويستطيع البرلمانيون طرح أية أسئلة تتعلق بأي موضوع عن البنك الدولي، مع العلم بأن السائل سيتلقى إجابة خلال عدة أيام، بحسب كمّ عملية البحث التي تتطلبها الإجابة، وما إذا كانت هناك ضرورة للاتصال بالمكتب القُطري المعني، أو مجرد الاتصال بالمعنيين بمقر البنك الدولي.

لاستخدام منظومة أسئلة وأجوبة، يرجى زيارة: www.worldbank.org/parliamentarians أو www.pnowb.org . كما يمكن إرسال أية أسئلة على رقم الفاكس التالي: 69 30 69 40 1 33+. ويرجى التأكد من تضمين كافة معلومات الاتصال عند تقديم أية أسئلة عن طريق الفاكس.

وجهة نظر البنك الدولي بشأن الموضوعات الساخنة ذات الصلة بالتنمية: "المواجز الإعلامية"

المواجز الإعلامية عبارة عن خلاصات غنية بالمعلومات متاحة بعدة لغات توضح مركز البنك الدولي والإجراءات التي يتخذها بشأن موضوعات مثل الإقراض لأغراض التكييف، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز، والشعوب الأصلية، وما بعد الصراعات، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد، إلخ. **للإطلاع على مواجز البنك الإعلامية**، يرجى زيارة موقع البنك على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org، والضغط على **أخبار وأحداث**، ثم **مواجز إعلامية** أو الإطلاع عليها من خلال موقع: www.worldbank.org/parliamentarians

المشروعات والعمليات المحلية للبنك الدولي

ثمة طرق عدة لتحديد مصدر المعلومات الخاصة بمشروعات البنك الدولي. وفيما يلي بعض الموارد الرئيسية للمعلومات: **قواعد بيانات المشروعات**: قم بزيارة موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت www.worldbank.org، ثم اضغط على **مشروعات وبرامج** على الجهة اليسرى من مُستعرض تصفح الإنترنت للدخول على قاعدة بيانات المشروعات للحصول على معلومات بشأن:

- المشروعات حسب البلد أو القطاع
- وثائق المشروعات المتاحة في كل مرحلة من دورة المشروع
- بيانات إرساء العقود
- موجز العمليات الشهري
- بيانات القروض والاعتمادات
- تقديرات خدمة الديون

للإطلاع على الوثائق ذات الصلة بالمشروع، اضغط على خيار **بحث متقدم** لقاعدة بيانات المشروع، ثم اختر البلد المعني، والقطاع، أو كلمة رئيسية، وأية معلومات إضافية ترغب فيها (اختياري)، ثم اضغط على خيار **بحث**. ستتاح لك وصلة على شبكة الإنترنت إلى الموجز والنص الكامل للوثيقة المعنية.

للإطلاع على قائمة بقروض واعتمادات المشروعات التي تمت الموافقة عليها حديثاً، يرجى زيارة: www.worldbank.org، والضغط على **أخبار وأحداث**، ثم الضغط على **قروض واعتمادات**، والبحث حسب **المنطقة/البلد**.

للاتصال بالمكتب القُطري للبنك الدولي في بلدك، يرجى الإطلاع على الملحق الثاني من هذا الدليل. لتحديد المعنيين من جهاز الموظفين في مقر البنك الدولي المسؤولين عن بلدك، يمكنك أيضاً زيارة موقع البنك: *www.worldbank.org*، والضغط على **بلدان ومناطق،** أو الرجوع إلى نسخة مطبوعة من دليل **مجموعة البنك الدولي**.

تعريفات الوثائق ذات الصلة بالمشروع

التقارير الاقتصادية والقطاعية
تتيح التقارير الاقتصادية والقطاعية أساساً لجهود البنك الدولي المعنية بتشخيص الآفاق الاقتصادية المستقبلية في أحد البلدان، وبالتالي، الإسهام في صياغة إستراتيجيته. وتتاح هذه التقارير للجمهور بعد أن توزع على المديرين التنفيذيين.

إستراتيجية المساعدة القُطرية
يقوم البنك الدولي بإعداد إستراتيجيات المساعدة القُطرية (CAS) التي تتيح إطاراً لمساعدات البنك الدولي إلى أي بلد على مدى فترة زمنية. كما يتم نشر إستراتيجيات المساعدة القُطرية الخاصة بالبلدان المؤهلة للحصول على تمويلٍ من المؤسسة الدولية للتنمية (شاملة البلدان المؤهلة للحصول على تمويل المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) للجمهور بعد انتهاء مجلس المديرين التنفيذيين من مناقشتها، ومن ثم وضع الصيغة النهائية لها. وفي حالات استثنائية، يعترض البلد المعني على الإفصاح على هذه الإستراتيجية، ويوافق مجلس المديرين التنفيذيين على أنه قد لا يقوم بالإفصاح عنها.

وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء
تقوم البلدان المعنية بإعداد وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ووثائق الإستراتيجيات المؤقتة لتخفيض أعداد الفقراء، وهي وثائق توجز بين أمور أخرى أهداف البلد المعني وسياساته والإجراءات التي يعتمدها لتخفيض أعداد الفقراء. وعقب الإفصاح في البلد المعني عن وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء (أو وثيقة الإستراتيجية المؤقتة لتخفيض أعداد الفقراء) يقوم البنك بإتاحتها للجمهور بعد توزيعها على المديرين التنفيذيين وقبل مناقشتهم لها.

وثائق البرامج
بالنسبة لكل من عمليات التكييف الاقتصادي المقترح أن يموّلها البنك الدولي، يقوم البنك بإعداد وثيقة برنامج، وهي تصف العملية المزمعة وتبيّن التقييم المسبق مع المسوغات وتقييم الجدوى اللذين يجريهما البنك للبرنامج المزمع أن يموّله.

وثائق التقييم المسبّق للمشروعات
يعدّ البنك الدولي، من أجل كل مشروع استثماري يقترح أن يموّله البنك، وثيقة تقييم مسبق للمشروع، وهي تصف المشروع المزمع وتبيّن التقييم المسبّق مع المسوغات وتقييماً لجدوى المشروع. وبعد الموافقة على القرض أو الاعتماد أو الضمان من أجل المشروع المعني، تتاح للجمهور وثيقة التقييم المسبّق الخاصة بذلك المشروع.

تقارير تقييم أداء المشروع
تقوم إدارة تقييم العمليات الخاصة بالبنك الدولي، وهي إدارة مستقلة ترفع تقاريرها مباشرة للمديرين التنفيذيين في البنك، بإعداد تقييمات لعمليات منجزة مختارة، وهي تعرف باسم تقارير تقييم أداء المشروعات.

تقارير إنجاز تنفيذ المشروعات
عند إنجاز كل من عمليات الإقراض التي يموّلها البنك الدولي، يقوم البنك باستعراض نتائجها ويعدّ تقييماً لتلك العملية يسمى تقرير إنجاز التنفيذ. وتتاح تقارير إنجاز التنفيذ للجمهور بعد توزيعها على المديرين التنفيذيين لإطلاعهم عليها.

وثائق معلومات المشروعات
يجري إعداد وثيقة معلومات المشروع عندما يقوم المعنيون من جهاز إدارة البنك بأول استعراض رسمي للعملية المقترحة، وهي تتاح للجمهور.

تتيح وثائق معلومات المشروع موجزاً يتضمن حقائق عن عناصر المشروع الناشئ المعني. وتضم وثيقة معلومات المشروع قائمة بالوثائق التي تضم الحقائق الفنية التي ترتكز عليها عملية إعداد المشروع. ومع تطور وتقدم عملية إعداد المشروع المعني يجري استكمال وتحديث وثيقة معلومات المشروع، كما تتاح الوثيقة المستكملة للجمهور.

تقارير خطط إعادة التوطين

حينما يطلب البنك خطة لتنمية الشعوب الأصلية بالنسبة لعملية ما، يقوم البلد المقترض المقترح بإعداد وثيقة إعادة توطين أو خطة تنمية الشعوب الأصلية كوثيقة منفصلة ومستقلة. وكشرط من شروط المضي في التقييم المسبّق للعملية المقترحة، يقدّم البلد المقترض المعني مسودة وثيقة إعادة التوطين التي ينبغي أن تتمشى مع السياسة ذات الصلة ويتيحها للجمهور في مكان يسهل الوصول إليه وبالشكل والطريقة واللغة المفهومة للمهجّرين أو المتأثرين بالمشروع المزمع وللمنظمات غير الحكومية المحلية. وعند قبول البنك مسودة وثيقة إعادة التوطين باعتبارها تتيح أساساً كافياً لعملية التقييم المسبّق للمشروع، فإنه يتيحها للجمهور.

تقارير التقييم البيئي

حيثما يطلب البنك الدولي تقييماً بيئياً يقوم البلد المقترض المقترح بإعداد تقرير تقييم بيئي كوثيقة منفصلة مستقلة.
ويتاح تقرير التقييم البيئي للجمهور (أ) بعد نشر البلد المقترض مسودة هذا التقييم للجمهور في مكان عام يسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه، و(ب) بعد أن يستلم البنك هذا التقرير بصفة رسمية، ولكن قبل أن يبدأ البنك عملية التقييم المسبّق الرسمية للمشروع المعني.

مطبوعات البنك الدولي

يصدر البنك الدولي مجموعة كبيرة من المطبوعات تتراوح من مطبوعاته السنوية الرئيسية إلى تقاريره القطاعية والدراسات القُطرية التي تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات. كما تصدر كل من مناطق عمل البنك وشبكاته ووحدات العمليات الأخرى دراسات وتقارير خاصة بها.

المطبوعات السنوية: "الرئيسية"

تشمل أهم مطبوعات البنك وأشهرها **التقرير السنوي** الذي يتناول أنشطة العام السابق للبنك. ويتاح التقرير السنوي للبنك بالكامل على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت، كما يمكن طلب الحصول على نسخة مطبوعة منه من أي من مكاتب البنك الدولي المحلية.

- **مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم" (WDR)**: تركز مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم التي تصدر سنوياً على موضوع مختلف للتنمية. على سبيل المثال: **تقرير عن التنمية في العالم 2003** - التنمية المستدامة في اقتصاد دائم التغير (تمشياً مع الشواغل التي جرى التعبير عنها في قمة جوهانسبرغ المعنية بالتنمية المستدامة)

- **تقرير عن التنمية في العالم 2004** - جعل التنمية تعمل لصالح الفقراء

- **تقرير عن التنمية في العالم 2005** - تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع

- **تمويل التنمية العالمية** (GDF): هي مطبوعة فريدة من نوعها وذلك من حيث نطاق تغطيتها للقضايا ذات الصلة بتمويل التنمية الدولية، إذ تتيح للمسؤولين الحكوميين، والاقتصاديين، والمستثمرين، والاستشاريين الماليين، والأوساط الأكاديمية، والمصرفيين، ومجتمع التنمية برمته إمكانية تحسين فهمه للتحديات الأساسية التي تواجه تمويل التنمية، مما يسهل إدارتها وتدعيم كيفية التعامل معها.

- **الآفاق الاقتصادية العالمية (GEP):** تضم هذه المطبوعة بيانات وتحليلات إحصائية عن الاقتصاد والآفاق الاقتصادية العالمية للعديد من القطاعات.

- **مؤشرات التنمية في أفريقيا:** يتيح هذا التقرير أكثر البيانات استفاضة عن التنمية في أفريقيا في مجلد واحد. ويقدم بيانات مستقاة من 53 بلداً أفريقياً وأكثر من 500 مؤشرٍ إنمائي مرتبة حسب البلدان ومجموعة البلدان.

- **مؤشرات التنمية في العالم (WDI)**: يمثل هذا التقرير مجموعة رئيسية من بيانات البنك الدولي السنوية عن التنمية. ويتيح هذا الإصدار المطبوع البالغة صفحاته 400 صفحة للمستخدمين إمكانية الإطلاع على 600 مؤشر في 152 اقتصاداً و14 مجموعة من مجموعات البلدان، وذلك في أكثر من 87 جدولاً.

- **كتيب البيانات**. هو كتيب للجيب للإطلاع السريع، يضم أهم بيانات عن التنمية لما يبلغ 208 بلدان. ويمثل هذا الكتيب، الذي يستفيد من مطبوعة مؤشرات التنمية في العالم، مرجعاً سريعاً لأحدث البيانات المتوفرة عن البلدان الأعضاء في البنك الدولي، فضلاً عن الاقتصادات الأخرى التي يزيد عدد سكانها على ثلاثين ألف نسمة.

- **كتيب البيانات الأخضر**: هو كتيب للجيب للإطلاع السريع، يتناول أهم بيانات البيئية لأكثر من 200 بلدٍ. جرى تنظيم المؤشرات الأساسية تحت عناوين القطاعات التالية: الزراعة، والحراجة، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والانبعاثات والتلوث، فضلاً عن إمدادات المياه والصرف الصحي.

- **أطلس البنك الدولي**: تتيح هذه المطبوعة خرائط وجداول ورسومات بيانية ملونة سهلة القراءة عن التنمية في العالم تُبرز أهم البيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لما يبلغ 208 بلدان. وهذه المطبوعة، التي تستفيد من بيانات مطبوعة مؤشرات التنمية في العالم، تعرض مقارنات بين البلدان بخصوص المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية الأساسية.

- **دليل مجموعة البنك الدولي**: يمثل دليل مجموعة البنك الدولي الدليل الوحيد لأرقام الهواتف في مجموعة البنك الدولي. وهو يشمل أيضاً ثروة من المعلومات عن الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك المقر الرئيسي والمكاتب القُطرية.

تقارير البحوث

تصدر إدارة البحوث سنوياً مطبوعات عن موضوعات التنمية. وتتاح معظم المطبوعات والوثائق البحثية بكامل نصوصها في قسم البحوث في موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت. وضمت التقارير الصادرة في العام المنصرم موضوعات مثل:

- *العولمة، والنمو، والفقر*
- *دراسة حالة للمعونات: بناء اتفاق في الآراء من أجل المساعدات الإنمائية*

كيفية الرجوع إلى مطبوعات البنك الدولي

الكتب المطبوعة

- في مكتبة البرلمان الخاص ببلدك
- في مكاتب الإيداع الوطنية والإقليمية لمطبوعات البنك الدولي في بلدك (تتاح العناوين على موقع مطبوعات البنك الدولي على شبكة الإنترنت)
- في مركز الإعلام العام التابع للبنك الدولي في بلدك

المطبوعات المتاحة على شبكة الإنترنت

- تتاح في **قواعد بيانات الوثائق والتقارير** على موقع البنك التالي: http://www-wds.worldbank.org. ويتيح هذا الموقع لك إجراء بحث بكلمة أساسية أو تصفح البيانات بحسب البلد أو نوع الوثيقة أو القطاع المعني.
- للإطلاع على عناوين المطبوعات والوثائق المتاحة في مكاتب الإعلام العام المحلية أو في المكتبة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:
  الشبكة المكتبية JOLIS: http://jolis.worldbankimflib.org/external.htm
  الشبكة المكتبية العالمية Global Jolis: http://jolis.worldbankimflib.org/e-nlglobaljolis.htm

كيفية شراء مطبوعات البنك الدولي

- الاتصال بالموزع المحلي (تتاح العناوين على موقع مطبوعات البنك الدولي على شبكة الإنترنت
- لطلب الحصول على أي من هذه المطبوعات من على شبكة الإنترنت، يرجى زيارة: http://publications.worldbank.org

بخصوص طلبات الحصول على المطبوعات التي يتقدم بها مواطنون من البلدان المنخفضة الدخل، يتم تطبيق خصم بنسبة 35 في المائة أو دعم السعر بمبلغ 75 في المائة في شكل منحة. ويدرج موقع البنك على شبكة الإنترنت مبالغ هذه الخصومات. وعندما تتقدم بطلب على شبكة الإنترنت، سيبرز لك هذا النظام السعر بعد الخصم أثناء إنهاء المعاملة وذلك في شاشة موجز الطلب ـ على يمين الشاشة ـ قبل إيداع طلب الشراء.

منشورات إخبارية للبنك الدولي

يمكن للبرلمانيين وعموم الجمهور الاشتراك مجاناً للحصول على مجموعة متنوعة من المنشورات الإخبارية بحسب محاور التركيز، والبلدان، والمناطق، والجهات الشريكة. وتُعتبر **النشرة الأسبوعية** للبنك الدولي مصدراً ممتازاً للمعلومات لمواكبة أنشطة البنك الدولي (موجز عن مشروعات ومطبوعات وأحداث والمبادرات الإنمائية الأخرى في البنك الدولي). ويمكن الحصول عليها عن طريق البريد الإلكتروني. للتسجيل بغرض الحصول على هذه النشرة، يرجى زيارة **قسم النشرة الإلكترونية (E-Newsletter)** إلى يمين المتصفح على الموقع العام للبنك الدولي، واختيار الاشتراك في **نشرة البنك الدولي**.

منشورات إخبارية حسب المنطقة

للتسجيل بغرض الحصول على منشورات إخبارية إقليمية تضم منشورات خاصة ببلد معين، اضغط على **بلدان ومناطق**، واختر **منشورات إخبارية إقليمية**. ويمكنك أيضاً الضغط على اسم البلد المعني والحصول على المنشورات الإعلامية الخاصة بهذا البلد ـ **النشرة القُطرية للبنك الدولي** (متاحة لبعض البلدان فقط في الوقت الحالي).

منشورات إخبارية حسب الموضوع

للتسجيل بغرض الحصول على المنشورات الإخبارية القطاعية، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت، ومن ثم اختيار المنشور الإخباري (المنشورات الإخبارية) الذي ترغب فيه: www.worldbank.org/subscriptions
للتسجيل للحصول على منشور بحوث اقتصاديات التنمية، يرجى الضغط على الرابطة التالية: http://econ.worldbank.org/profile

الأخبار ووسائل الإعلام

للوصول إلى جميع النشرات الإخبارية للبنك الدولي والمعلومات الإعلامية الأخرى، يرجى زيارة: www.worldbank.org، والضغط على **أخبار وأحداث**.

معلومات الاتصال بأخصائيي المعلومات في البنك الدولي

مراكز الإعلام العام التابعة للبنك الدولي (PICs)

للبنك الدولي مراكز إعلام عام في أكثر من 60 مكتباً قُطرياً. وتتيح مراكز الإعلام العام المعلومات الخاصة بالبنك الدولي للجمهور، وتقوم بنشرها على أوسع نطاق ممكن. وتحتفظ مراكز الإعلام العام بوثائق المشروعات الخاصة بالبلد المعني الذي يوجد فيه هذا المكتب، ويحتفظ في العادة بمكتبة تضم أحدث مطبوعات البنك الدولي. ويتيح مركز الإعلام العام في أوروبا في باريس، ودار المعلومات (InfoShop) في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة، ومركز الإعلام العام في طوكيو في اليابان مجموعة واسعة وكاملة النصوص من وثائق عمليات البنك الدولي، إلى جانب وجود مكتب في كل منها. ويمكن للبرلمانيين الحصول على نسخ من كتيبات ومنشورات ومطبوعات البنك الدولي، أو الحصول على إجابات على أية أسئلة تتعلق بمعلومات عن البنك الدولي من أقرب مركز إعلام عام. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/infoshop.

كيفية الاتصال بإدارة الخدمات الاستشارية في البنك الدولي

تستجيب إدارة الخدمات الاستشارية للبنك الدولي لأية طلبات للحصول على معلومات بشأن العديد من موضوعات التنمية التي تهم البرلمانيين. ويتاح أيضاً موقع عام على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت يُعنى بجمع المعلومات عن العديد من الخدمات الاستشارية في: www.worldbank.org/ks/askus/index.html

ويمكن الاتصال أيضاً **بمراكز خدمات المساعدة المتخصصة (Help Desks)** عن طريق البريد الإلكتروني. وفيما يلي قائمة ببعض مكاتب المساعدة الرئيسية:

أفريقيا	africainfo@worldbank.org
فريق الشراكة التجارية والاتصال	Business_ Partner@worldbank.org
برنامج إدارة شؤون الكوارث	dmf@worldbank.org
التعليم	eservice@worldbank.org
شبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئياً واجتماعياً (البيئة، والتنمية الريفية والقضايا الاجتماعية)	eadvisor@worldbank.org
الصحة والسكان	healthpop@worldbank.org
المؤشرات، والإحصاءات، والخرائط	info@worldbank.org
	decdg@worldbank.org
التغذية	nutrition@worldbank.org
الخدمات الأساسية للعمليات (قضايا التوريدات)	ocsadvisory@worldbank.org
إدارة تقييم العمليات(OED)	eline@wordbank.org
السياسات الاقتصادية، ونظام الإدارة العامة، وإصلاح القطاع العام، والمساواة بين الجنسين، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووثائق تخفيض أعداد الفقراء	premadvisory@worldbank.org
النقل	transport@worldbank.org
القطاع الحضري	urbanhelp@worldbank.org
المياه	waterhelp@worldbank.org

خبراء البنك الدولي

يمكن الإطلاع على قائمة بخبراء البنك الدولي حسب الموضوع، أو الاسم، أو اللغة تحت أخبار وأحداث على موقع البنك على شبكة الإنترنت www.worldbank.org. ويستهدف **دليل خبراء البنك الدولي** تزويد البرلمانيين بأسماء كبار خبراء البنك الدولي المتاحين للتحدث عن أية موضوعات تتعلق بمجالات تخصصاتهم. ويضم المعنيون من موظفي البنك أخصائيين على دراية عالية في موضوعات كالزراعة، ومرض الإيدز، وتغيّر المناخ، وتخفيف أعباء الديون، والتعليم، والتمويل، *إلخ*.....

تقارير أخرى تهم البرلمانيين على نحو خاص: العمل التحليلي ومطبوعات معهد البنك الدولي (WBI)

يولي معهد البنك الدولي اهتماماً خاصاً للتحليل ودراسات الحالات المقارنة التي تساعد في تنمية وتحسين برامجه المعنية بالبرلمانيين. كما يجري، على نحو خاص، بحث القضايا المتعلقة بدور البرلمان في عملية وضع إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ودوره في مكافحة الفساد. وقد تم وضع العديد من دراسات الحالات لاستخدامها في الدورات التدريبية للبنك الدولي.

للمزيد من المعلومات، والنشرات الإخبارية، وتنزيل تقارير العمل التحليلي والمطبوعات المدرجة أدناه من على شبكة الإنترنت، يرجى زيارة: www.worldbank.org/wbi/governance/parliament/resources.html

أمثلة عن العمل التحليلي لمعهد البنك الدولي

دراسة حالة: وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والبرلمان

Stephen Langdon ،2001

البرلمان الإلكتروني (ورقة بحثية)

Tess Kingham ،2003

البرلمانات وإجراءات وضع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (*مسودة أحد ملاحق الكتاب المرجعي لوثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ـ البنك الدولي*)

K.S. Hubli and A.P. Mandaville ،2002

مكافحة الفساد: دليل للبرلمانيين

1999، *Ottawa، المركز البرلماني ومعهد البنك الدولي*

تتاح نسخ من هذا التقرير باللغة الإنجليزية من معهد البنك الدولي، كما يتيح المركز البرلماني نسخاً باللغات الفرنسية، والعربية، والخميرية، والباهاسا الإندونيسية.

دليل الإجراءات المعني بالبرلمانيين والسياسات الرامية لتخفيض أعداد الفقراء

2002، *Ottawa، المركز البرلماني ومعهد البنك الدولي*

يتاح هذه الدليل باللغة الإنجليزية من معهد البنك الدولي، كما يتيح المركز البرلماني نسخاً باللغات الفرنسية، والعربية، والخميرية.

أمثلة عن مطبوعات معهد البنك الدولي

البرلمانات، ونظام الإدارة العامة، وتخفيض أعداد الفقراء

نوفمبر/تشرين الثاني 2003، كتيب للبنك الدولي

البرلمانات وتخفيض أعداد الفقراء. بناء القدرات للتعامل مع المشاكل (في مطبوعة *The Parliamentarian* ، النسخة الثانية، ص 179-182)

Frannie Leautier ،2002

إضافة روح الابتكار إلى المناهج المعيارية (في الحوار المعني بالديمقراطية)

Adding Innovation to Standard Approaches (in *Democracy Dialogue*)
Frederick Stapenhurst ،2001 مايو/أيار

سمات ووظائف مؤسسات المراجعة المالية العليا (نشرات شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد 59)

أكتوبر/تشرين الأول 2001، *Frederick Stapenhurst and Jack Titsworth*

تعزيز الدور الرقابي للمشرعين (نشرات شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد 74)

أكتوبر/تشرين الأول 2002، *Nick Manning and Frederick Stapenhurst*

إعطاء دور أكبر للمشرعين (*في مجالي التمويل والتنمية، مجلد 39، العدد 4*)

ديسمبر/كانون الأول، 2002، *Frederick Stapenhurst and Riccardo Pelizzo*

المؤتمر الأول للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي

28-29 مايو/أيار، 2001، لاهاي، هولندا

المؤتمر السنوي الثاني للشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي

28-29 يناير/كانون الثاني، 2001، مجلس العموم، لندن، المملكة المتحدة

البرلمانات وعملية وضع الموازنة من منظور المساواة بين الجنسين (*The World of Parliaments* ، المجلد الرابع)

ديسمبر/كانون الأول 2001، الاتحاد الدولي للبرلمانات

دراسة حول إضفاء الطابع المؤسسي على وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء: التقرير النهائي

2001، معهد التنمية الخارجية

المساءلة وحسن نظام الإدارة العامة على الصعيد البرلماني: دليل البرلماني

2002، Ottawa ، المركز البرلماني ومعهد البنك الدولي

الملاحق

الملحق 1: مواقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت

1. البيئة
www.worldbank.org/environment
2. أوروبا وآسيا الوسطى
www.worldbank.org/eca
3. التقييم
www.worldbank.org/oed
4. التمويل
www.worldbank.org/finance
5. الأدوات والخدمات المالية
www.worldbank.org/fps
6. برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي
www.fias.net
7. المساواة بين الجنسين
www.worldbank.org/gender
8. التمويل الإنمائي العالمي
www.worldbank.org/prospects
9. شبكة التنمية العالمية
www.gdnet.org
10. الشبكة العالمية للتعليم عن بعد
www.worldbank.org/disted
11. الآفاق الاقتصادية العالمية
www.worldbank.org/prospects/
12. العولمة
www.worldbank.org/globalization
13. مجموعة البنك الدولي (بالفرنسية)
www.banquemondiale.org
14. مجموعة البنك الدولي (بالإسبانية)
www.bancomundial.org
15. الصحة والسكان والتغذية
www.worldbank.org/hnp
16. مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
www.worldbank.org/hipc
17. المساعدة/الأسئلة التي يتكرر طرحها
www.worldbank.org/help
18. فيروس ومرض الإيدز والبنك الدولي
www.worldbank.org/aids
19. برنامج المعلومات من أجل التنمية
www.worldbank.org/infodev
20. دار المعلومات (مركز الإعلام العام)
www.worldbank.org/infoshop
21. هيئة التفتيش
www.worldbank.org/inspectionpanel
22. عن مجموعة البنك الدولي
www.worldbank.org/about
23. أفريقيا
www.worldbank.org/afr
24. اجتماعات الخريف والربيع
www.worldbank.org/annualmeetings
25. مكافحة الفساد
www.worldbank.org/anticorruption
26. موقع تسهيلات البث عن طريق الإنترنت (B-Span) من أجل التنمية
www.worldbank.org/wbi/B-SPAN
27. قائمة الأحداث والمناسبات ذات الصلة بالتنمية
www.worldbank.org/events
28. المجتمع المدني
www.worldbank.org/civilsociety
29. محفل الشركاء في المجتمعات المحلية
www.worldbank.org/communitypartners
30. إطار التنمية الشامل
www.worldbank.org/cdf
31. الاتصال بالبنك الدولي
www.worldbank.org/contacts
32. إستراتيجيات المساعدة القطرية
www.worldbank.org/cas
33. المكاتب القطرية
www.worldbank.org/contacts
34. البيانات والإحصاءات
www.worldbank.org/data
35. سندات المديونية
www.worldbank.org/debtsecurities
36. محفل التنمية
www.worldbank.org/devforum
37. برنامج تسهيلات المنح الإنمائية
www.worldbank.org/dgf
38. الأخبار المتعلقة بالتنمية
www.worldbank.org/developmentnews
39. الإفصاح عن المعلومات
www.worldbank.org/disclosure
40. تنمية الطفولة المبكرة
www.worldbank.org/children
41. شرق آسيا والمحيط الهادئ
www.worldbank.org/eap
42. التعليم
www.worldbank.org/education
43. الطاقة
www.worldbank.org/energy

44. قاعدة بيانات المشروعات
www.worldbank.org/projects

45. القطاع العام
www.worldbank.org/publicsector

46. المطبوعات
www.worldbank.org/publications

47. الاستجابة السريعة
http://rru.worldbank.org

48. البحوث
www.worldbank.org/research

49. تعبئة الموارد والتمويل المشترك
www.worldbank.org/rmc

50. التنمية الريفية والزراعة

51. www.worldbank.org/rural

52. المدارس
www.worldbank.org/html/schools

53. التنمية الاجتماعية (التقييم الاجتماعي)
www.worldbank.org/socialdevelopment

54. الحماية الاجتماعية
www.worldbank.org/sp

55. جنوب آسيا
www.worldbank.org/sar

56. اجتماعات الربيع
www.worldbank.org/springmeetings

57. التنمية القابلة للاستمرار (المستدامة)
www.worldbank.org/sustainabledevelopment

58. الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات
www.worldbank.org/ict

59. النقل
www.worldbank.org/transport

60. التنمية الحضرية
www.worldbank.org/urban

61. أصوات الفقراء
www.worldbank.org/poverty/voices

62. إدارة الموارد المائية
www.worldbank.org/water

63. البنك الدولي، التقرير السنوي
www.worldbank.org/annualreport

64. مكتبة البنك الدولي على شبكة الإنترنت

www.worldbank.org/elibrary

65. معهد البنك الدولي
www.worldbank.org/wbi

66. مؤشرات التنمية العالمية
www.worldbank.org/data/wdi

67. تقرير عن التنمية في العالم
www.worldbank.org/wdr

68. مصادر التنمية العالمية
http://www-wds.worldbank.org

69. الروابط العالمية من أجل التنمية
www.worldbank.org/worldlinks

70. البنك الدولي للإنشاء والتعمير
www.worldbank.org/ibrd

71. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
www.worldbank.org/icsid

72. المؤسسة الدولية للتنمية
www.worldbank.org/ida

73. مؤسسة التمويل الدولية
www.ifc.org

74. النظام المالي الدولي
www.worldbank.org/ifa

75. شبكة تشجيع الاستثمار
www.ipanet.net

76. الوظائف والمنح الدراسية
www.worldbank.org/careers

77. تبادل المعارف
www.worldbank.org/ks

78. أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي
www.worldbank.org/lac

79. القانون والعدالة
www.worldbank.org/legal

80. المكتبة
http://jolis.worldbankimflib.org/external.htm

81. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
www.worldbank.org/mena

82. الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
www.developmentgoals.org

83. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
www.miga.org

84. نشرات إخبارية
www.worldbank.org/subscriptions

85. النفط والغاز والتعدين والكيماويات
www.worldbank.org/mining

86. البرلمانيون
www.worldbank.org/parliamentarians

87. المشاركة
www.worldbank.org/participation

88. المعاشات التقاعدية
www.worldbank.org/pensions

89. تخفيض أعداد الفقراء/شبكة مكافحة الفقر
www.worldbank.org/poverty

90. وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء
www.worldbank.org/poverty/strategies

91. تنمية القطاع الخاص
www.worldbank.org/privatesector

92. وصلة الخصخصة (على شبكة الإنترنت)
http://privatizationlink.ipanet.net/

93. التوريد في المشروعات التي يمولها البنك
www.worldbank.org/html/opr/procure